جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

المشكلات النحوية في حاشية الصبان

دراسة وصفية تحليلية

إعداد

د/ خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

المشكلات النحوية في حاشية الصبان دراسة وصفية تحليلية

خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي

كلية اللغة العربية ،القاهرة ، جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني :kh0483688799@gmail.com

الملخص:

هدف هذه دراسة استجلاء أَمْر المشكل النحوي في حاشية الصبان على شرح الأُشْمُوني، وقد تناولتُ فيها المشكل بالدراسة الوصفية التحليلية، أما الدراسة الوصفية فقد أجليت فيها تعريف المشكل في اللغة، والمراد به لدى الصبان، وقد استخلصت تعريفًا أراه أقرب ما يعبر عن مراد الصبان بالمشكل، وتتبعت من صيغ إيراد الإشكال صيغ: (يشكل)، و(مشكل)، و(إشكال)، و(أشكل)، حتى وقفت على ستة وثلاثين موضعا، قدمتها للقارئ موجزة مرتبة بترتيب الحاشية، ثم تناولت بالدراسة صيغ إيراد المشكل في الحاشية، والموضوعات التي عالجتها، وبينت ما نبع منها من بُنَيَّات أفكار الصبان، وما نَقَله عن غيره ، وأشرت إلى مَن وجَّه الصبان إليهم الإشكال من النحاة، وموقفه من المشكلات: أأجاب عنها أم أثارها ثم تركها ومضى لسبيله. وأما الدراسة التحليلية فقد تناولتُ فيها ما يقرب من ربع المشكلات الواردة في الحاشية. وقد انتظم هذا البحث في فصلين، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة:

أما المقدمة فتناولت فيها دافعي لتأليف هذا البحث، وخطته، والدراسات السابقة في موضوعه.

الفصل الأول: المشكلات النحوية في حاشية الصبان: دراسة وصفية.

ويشتمل على أربعة مباحث: المبحث الأول: المشكل ومراد الصبان به في حاشيته. والمبحث الثاني: المشكلات الواردة في الحاشية. والمبحث الثالث: سمات المشكل لدى الصبان في حاشيته.

والفصل الثاني: من المشكلات النحوية في حاشية الصبان: دراسة تحليلية.

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: حاشية الصبان – المشكلات النحوية– المشكل النحوي.

Grammatical problems in the footnote of Saban, a descriptive and analytical study

Khaled Omar Abdul Rahman Al-Desouki
Faculty of Arabic Language, Cairo, Al-Azhar University
Email: kh0483688799@gmail.com

Abstract:
The aim of this study is to elucidate the matter of the grammatical problem in Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's commentary, in which I dealt with the problem through a descriptive and analytical study. And I traced the formulas of presenting the problem with the formulas: (constituted), (problematic), (confused), and (confused), until I stopped at thirty-six places, which I presented to the reader concisely arranged in the order of the footnote, and then dealt with the study of the formulas for presenting the problem in the footnote, and the topics that I treated ،And I showed the structures of Sabban's ideas that stemmed from them, and what he transmitted from others, and I indicated to whom the grammarians directed the problems to, and his position on the problems: did he answer them or raised them, then left them and went on his way. As for the analytical study, I dealt with nearly a quarter of the problems mentioned in the footnote. This research is organized into two chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion:
As for the introduction, I dealt with my motive for writing this research, its plan, and previous studies on its subject.
The first chapter: grammatical problems in Haashiyat al-Sabban: a descriptive study.
It includes four topics: The first topic: The problem and Murad Al-Sabban in his footnote. The second topic: the problems mentioned in the footnote. And the third topic: the characteristics of the problem with Al-Sabban in his footnotes.
The second chapter: grammatical problems in the footnote of Sabban: an analytical study.
As for the conclusion, it included the most important results of the research.

Keywords: Footnote To Saban - Grammatical Problems - Grammatical Problem

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنوره يستبين مَن استُغلقت دونه المعضلات، وبمصابيح هديه يستضيء مَن غُمّت عليه المشكلات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات الظاهرات، وعلى آله وصحبه سادة السادات.

وبعد

فهذه دراسة بعنوان (**المشكلات النحوية في حاشية الصبان – دراسة وصفية تحليلية**)، حاولت فيها أن أجلي للقارئ الكريم أَمْرَ المشكل النحوي في حاشية الإمام أبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي المصري المتوفى سنة ١٢٠٦ للهجرة، على شرح الأُشْمُوني أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الشافعي المصري المتوفى سنة ٩٠٠ للهجرة، لألفية ابن مالك: الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

وقد اقتضى ذلك أن أتناوله تناولا وصفيا من جانب، وتناولا تحليليا من جانب آخر؛ أما الدراسة الوصفية فقد أردت من خلالها إلقاء الضوء على المشكلات النحوية في الحاشية، فأجليت المراد بالمشكل لدى الصبان، وتتبعت مواضعه في الحاشية، فوقفت على ستة وثلاثين مشكلا نحويا، قدمتها للقارئ موجزة مرتبة بترتيب الحاشية، ثم تناولت صيغ إيراد المشكل فيها، والموضوعات التي عالجتها، وبينت ما نبع من بُنَيَّات أفكار الصبان، وما نَقَله منها عن غيره ، وأشرت إلى مَن وجَّه الصبان إليهم الإشكال من النحاة، وموقفه من المشكلات: أأجاب عنها أم أثارها ثم تركها ومضى لسبيله.

هذا، وقد عرَّفت المشكل في اللغة بطبيعة الحال، أما في اصطلاح النحاة فلم أقف على تعريف له عندهم، وسبب ذلك أن المشكل عند أحدهم قد لا يكون

مشكلا عند الآخر، فالاتفاق على تعريف اصطلاحي له عندهم أمر متعذر، بل إن معرفة مواضع المشكل في أي مصنف وعند أي إمام أمر متعذر أيضا، إلا إذا أفصح هو عن كونه مشكلا، ومن ثم كان الأسلم –للوصول إلى مواضع المشكل في الحاشية– أن أتتبع اشتقاق مادة (ش ك ل) فيها؛ لأقف على مراده، فتتبعت من صيغ إيراد الإشكال صيغ: (يشكل)، و(مشكل)، و(إشكال)، و(أشكل)، حتى وقفت على المواضع المذكورة. وبعد الوقوف عليها عند الصبان استخلصت تعريفًا أراه أقرب ما يعبر عن مراد الصبان بالمشكل، فأثبته في مبحث مراد الصبان بالمشكل.

وأما الدراسة التحليلية فقد تناولتُ فيها بالدراسة والتحليل والنقد ما يقرب من ربع هذه المشكلات الواردة في الحاشية، ورتبتها بحسب ترتيب الحاشية، وجعلتها في مسائل، وضعت لكل واحدة منها عنوانا رأيته مناسبا، ثم قدمت بين يديها توطئة سريعة حتى أَلِج إلى نص الصبان على المشكل، ثم درست المسألة دراسة علمية، بعرض آراء النحاة فيها، واستخلاص الرأي الراجح منها، معضدا اختياري بالأدلة والبراهين.

ومن ثم فقد انتظم هذا البحث في فصلين، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة:

أما المقدمة فهي التي بين يديكم، تناولت فيها دافعي لتأليف هذا البحث، وخطته، والدراسات السابقة في موضوعه.

والفصل الأول: المشكلات النحوية في حاشية الصبان: دراسة وصفية.

ويشتمل على أربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** المشكل ومراد الصبان به في حاشيته.
- **المبحث الثاني:** المشكلات الواردة في الحاشية.
- **المبحث الثالث:** سمات المشكل لدى الصبان في حاشيته.

والفصل الثاني: من المشكلات النحوية في حاشية الصبان: دراسة تحليلية.

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم نتائج البحث.

ولم أثقل البحث بتعريف الأئمة: ابن مالك والأشموني والصبان، وإنما اكتفيت بذكر أسمائهم كاملة مع تاريخ وفاتهم في المقدمة؛ لذُيُوع صِيتِهِم، وشيوع عِلمهم ومصنفاتهم لدى طلاب العربية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على أي دراسة تتناول المشكل لدى الصبان، بيْد أني وقفت على دراسات سابقة كثيرة تتعلق بالصبان وحاشيته، أو بالمشكل، ومن هذه الدراسات السابقة:

(الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني). رسالة دكتوره، أعدها: زياد محمد أبو سمور. بجامعة مؤتة بالأردن سنة ٢٠٠٦. ولم يتناول الباحث المشكلات النحوية لدى الصبان في أي مبحث منها.

(الشواهد النحوية وقواعد الاحتجاج بها عند الإمام الصبان – دراسة تطبيقية من خلال حاشيته على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك). رسالة دكتوراه، للباحث أحمد عبد الرحمن أحمد، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان– السودان، ٢٠٠٣.

(تعقيبات الصبان في حاشيته على العيني في فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد)، للباحث: محمد بن عبد الحي عمار السالم. مجلة الجامعة الإسلامية. ١٤٣٢هـ

(العلة النحوية عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني). للباحث: مالك نظير، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠م.

(أثر قرينة الإسناد في التحليل النحوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني)، للباحث: عبد العزيز أحمد الجفان، مجلة جامعة تشرين للدراسات

والبحوث العلمية: سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية. المجلد ٤١، العدد ٦، سنة ٢٠١٩.

(فوائد الصبان النحوية في حاشيته على الأشموني: الأفعال أنموذجًا)، لنجلاء حميد مجيد، مجلة المجمع العلمي بالعراق. ٢٠٢٢.

(المشكلات النحوية في الجامع الصحيح للبخاري منهج وتطبيق). الباحث: عبد الوهاب ربيع محمود. رسالة دكتوراه. كلية اللغة العربية بالقاهرة. جامعة الأزهر. ١٩٩١.

(توجيهات ابن الحاجب للمشكلات النحوية في مؤلفاته جمعًا ودراسة) للباحث: كوناتي سيدي فوزي– كلية اللغة العربية بالقاهرة. جامعة الأزهر، ١٤٤٢ هـ، ٢٠٢١ م. رسالة ماجستير.

وأسأل الله –سبحانه– أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يعفو عن التقصير والخطأ والزلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الفصل الأول:

المشكلات النحوية في حاشية الصبان: دراسة وصفية

يتناول هذا الفصل الحديث عن المشكل ومراد الصبان به، والمشكلات الواردة في الحاشية، وسمات المشكل لدى الصبان، ولذا انتظم في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المشكل ومراد الصبان به في حاشيته.

المشكل في اللغة:

المُشْكِلُ: اسمُ فاعلٍ من الفعل (أَشْكَلَ)، يقال: أَشْكَلَ يُشْكِلُ إشْكالًا، فهو مُشْكِلٌ، ومعاني المادة تدور حول المماثلة والاشتباه، قال ابن فارس: "الشِّينُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاثَلَةُ، تَقُولُ: (هَذَا شَكْلُ هَذَا)؛ أَيْ: مِثْلُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ: (أَمْرٌ مُشْكِلٌ)، كَمَا يُقَالُ: (أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ)"[1].

ويقال: أشكل عليه الأمر: الْتَبَسَ، قال الزبيدي: "وَهُوَ يَفُكُّ المَشاكِلَ: الأُمُور المُلْتَبِسَةَ"[2].

وقد عرَّفه الجرجاني بأنه: "ما لا يُنال المرادُ منه إلا بتأملٍ بعد الطلب"[3].

وعرفه الكفوي بأنه: "اللَّفْظ الَّذِي اشْتبهَ المُرَاد مِنْهُ، بِحَيْثُ لَا يُوقف على المُرَاد مِنْهُ بِمُجَرَّد التَّأَمُّل"[4].

المشكل في اصطلاح النحاة:

لم أقف على تعريف له في اصطلاح النحاة، وإن كان بعضهم قد أفرد المشكل بمصنفاتٍ خاصة، كما فعل أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ حين ألَّف كتاب (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، ومكي بن أبي طالب المتوفى سنة

---

١ مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ (شكل).

٢ تاج العروس ٢٧٦/٢٩ (شكل).

٣ التعريفات ٢١٥.

٤ الكليات ٨٤٦.

٤٣٧هـ بتصنيفه كتاب (مشكل إعراب القرآن)، وعلي بن عَدْلان الربعي المتوفى سنة ٦٦٦هـ في كتابه (الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب)، وغيرهم. وكانوا يعنون بوقوع المشكل في الكلام –في الغالب الأعم–: خفاءَ وجْه تركيبه، وحاجتَه إلى إعمال الذِّهن لتوجيهه، ولا يقصدون أن بالكلام خللا أو عيبا، لا سيما حين يشيرون إلى وجوده في شيء من كلامِ الله في كتابه الكريم، أفصحِ كلام، أو كلامِ رسوله صلى الله عليه وسلم أفصحِ مَن نطق، وكلامِ فصحاء العرب الذين لا يجري الخطأ في اللغة على ألسنتهم، هذا في الغالب كما أشرنا؛ غير أنهم يريدون به أحيانا خلاف ذلك، من أمور متعددة، كما سنجد عند الصبان. ولما كان المشكل عند إمامٍ قد لا يكون مشكلا عند غيره، وكان معناه متعددا عند الإمام الواحد؛ تعذر اصطلاحُ النحاة على تعريف ينضوي تحته المراد به حيثما ورد.

مراد الصبان بالمشكل النحوي

لم يرد الصبان بالمشكل شيئا واحدا محددا، وإنما أطلق هذا اللفظ وأراد به عدة أمور، ولكن أكثر المواطن التي وسمها الصبان بالإشكال كانت هي مواضعَ خفاء توجيه التركيب، وحاجتِه إلى إعمال الذهن لتوجيهه، وكذلك مواضع وجود الشيء ونقيضه –أو ما يبدو في الظاهر كذلك– في كلام واحد، ومواضع مخالفة التطبيق للتنظير. ويلي ذلك في الكثرة أن يريد بالمشكل فقدان الحُكم مع بقاء داعِيهِ وعِلَّته، أو مخالفةُ الكلام لمذهب بعض النحاة، أو حمْلُ الكلام على ما يوقع في الالتباس. ولربما أراد بالوقوع في الإشكال عدمَ موافقة المعنى المراد، أو مجيءَ الكلام على غير لغةِ قائلِه، أو مخالفةَ القاعدة للسماع. وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

١. أن يريد بالإشكال خفاءَ توجيه التركيب، وحاجته إلى إعمال الذهن لتوجيهه

ومن ذلك أنهم يستسيغون –بلا معارِضٍ– جملةَ (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) ونظائرَها، ويقولون بأن (أنْ) حرف مصدري، يُسبك منه مع الفعل مصدرٌ، فلو

طبقنا هذا الأمر على المثال المذكور لغدا التقديرُ: زيدٌ أعقلُ من الكذب، وهذا غير مستقيم؛ لأنه لا معنى لتفضيل زيد في العقل على الكذب. ولذا قال الصبان: إن هذا التركيب ظاهرُه مشْكلٌ؛ إذ قضيته تفضيلُ زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له[1].

ومما رآه الصبان مشكلا بسبب خفاء توجيهه: قولهم: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ)؛ حيث قال: إن اسم الشرط وقع مبتدأ، فيكون البدلُ كذلك ضرورةً، فيلزمُ دخولُ (إنْ) الشرطيةِ على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد (إنْ) فاعلًا لفعلٍ محذوف امتنعت المسألةُ؛ لتخالف العامل، ولأن (إنْ) لا يُضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره[2].

ومن ذلك أيضا ما ذكره الصبان من أن المبرد أجاز كونَ (بَلْ) في (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ) ناقلةً للنفي إلى ما بعدها، وبناء عليه أجاز: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا)، بنصب (قاعدا)، والتقدير: بل ما هو قاعدًا، ثم قال الصبان عن هذا الوجه: وفيه إشكال؛ لأن جمهورهم على أن (ما) لا تعمل في الموجب، ونقْل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غيرَ منفِيٍّ فما وجْهُ نصْبِهِ حينئذ؟![3] .

٢. أن يريد به الجمعَ بين الشيءِ وما ينقضُه ولو في الظاهر

ومن ذلك أن بعضهم قد فسّر نقصان (كان) وأخواتِها بتجردها من الدلالة على الحدث، وفي الوقت نفسه أثبتوا لبعضها مصادرَ، فقال الصبان: إن تفسيرهم نقصان (كان) بهذا: مشكلٌ عندي فيما له مصدرٌ منها؛ لأنه لا معنى للمصدر

---

١ ينظر المسألة الرابعة من الفصل الثاني، وحاشية الصبان٣/٧٣.

٢ ينظر المسألة الخامسة في الفصل الثاني، وحاشية الصبان٢/٢٠٤.

٣ ينظر المسألة الأولى في الفصل الثاني، وحاشية الصبان ١/٣٦٧. وينظر إطلاقه الإشكال على خفاء التوجيه أيضا: حاشية الصبان ١/٢٠٥ مع الإشكال الخامس في المبحث الثاني من هذا الفصل.

إلا الحدث، ففي إثبات مصادر لها مع القول بأنها متجردةٌ من الحدث تناقضٌ ظاهرٌ[١].

وأحيانا يبدو التناقضُ وانعكاسُ المعنى في ظاهرِ النص عند النظرة الأولى، لكنه يتبدد عند إعمال الفكر وإمعان النظر، ومن ذلك ما ذكره الصبان من أن بعضهم عَدّ (عليكم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[٢] اسمَ فعلٍ بمعنى: الزموا، بالوقف على ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾، قال الصبان: والذي أحوج القائلَ إلى ذلك إشكالُ ظاهر الآية؛ لأن (أَنْ) إنْ جُعِلَتْ مصدريةً كانت بيانا للمحرم بدلًا من (ما) أو من العائد المحذوف، ويترتب على ذلك أن يكون المحرَّمُ عدمَ الإشراك، وهو عكس المراد[٣].

ومن ذلك توجيههم رفْعَ ما بعد الفاء في قولهم: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) على الاستئناف، فيكون الفعل الثاني مثبَتا مقطوعا عمّا قبله في الإعراب، على إضمار مبتدأ، والتقدير: (ما تأتينا، فأنت تحدّثُنا)، فالإتيان منفيٌّ، والتحديث مثبَتٌ، ونفْيُ الإتيان يناقض ثبوت التحديث في الظاهر؛ ولذا قال الصبان عن تقديرهم هذا: إن "ظاهره مشكلٌ؛ إذ لا يمكن أن يحدِّثه مع عدم الإتيان"[٤].

---

١ ينظر المسألة الثانية من الفصل الثاني، وحاشية الصبان ٣٤٦/١.

٢ الأنعام: ١٥١.

٣ ينظر المسألة السادسة من الفصل الثاني، وحاشية الصبان ٢٩٦/٢.

٤ حاشية الصبان ٤٤٥/٣، وينظر المسألة الثامنة من الفصل الثاني، وينظر كذلك حكمه على التناقض بالإشكال في: حاشية الصبان ٨٩/١ مع الإشكال الثاني، وحاشية الصبان ١٧٥/١ مع الإشكال الرابع، وحاشية الصبان ٣٥٣/١ مع الإشكال العاشر في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٣. أن يريد بالمشكل مخالفةَ التطبيق للتنظير

ومن ذلك أن الأشموني تحدث عن المفعول معه، فذكر أنه اسم فضلة منصوب، تالٍ لواو بمعنى (مع)، تاليةٍ لجملة ذات فعلٍ أو اسمٍ يشبه الفعل، مما فيه معنى الفعل وحروفُه، ثم مثل له بقول أسيد الهذلي:

فَقَدْنِي وإيَّاهُمْ فإنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ * يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ المُسَرْهَدِ**[١]

فقال الصبان عن تمثيله بـ(قَدْنِي وإيَّاهُمْ): إن تمثيله باسم الفعل مشكلٌ؛ لأنه ذكَرَ في ضابطه أن يُسبق بجملة ذاتِ فعلٍ أو اسمٍ يشبه الفعل، مما فيه معنى الفعل وحروفه، و(قدني): اسمُ فعلٍ، فيه معنى الفعل نَعم، ولكن ليس فيه حروفُه[٢].

ومن ذلك أن النحاة يرون أن المميَّز إذا جاء مضافا لغير التمييز وجب نصْبُ التمييز المضاف إن كان لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٣]؛ إذ لا يصح: (لن يقبل من أحدهم ملءُ ذهبٍ)، وقد قيَّد الأشموني الإضافة هنا بما دَلَّ على المقدار. فقال الصبان:

---

١ البيت من الطويل، ينظر في التمام في تفسير أشعار هذيل ٣٣، وشرح الكافية الشافية ٦٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ٢٠٥، والمقاصد النحوية ١٠٦٧/٣، وشرح الأشموني ٤٩٣/١. وقدني: اسم بمعنى (حسب)، والسنام: حدبة الجمل، والمسرهد: السمين الناعم، وقوله: "كتعجيل السنام": من (عجلت الطعام): طبخته على عجلة. والمعنى: إذا قابلت بعضهم أقطعهم تقطيعا كما يقطع السنام السمين. والشاهد: (قدني وإياهم)، حيث نصب الضمير المنفصل (إياهم) على أنه مفعول معه بعد اسم فعلٍ فيه معنى الفعل، وليس فيه حروفه.

٢ ينظر حاشية الصبان ١٩٨/٢ مع الإشكال السادس عشر في المبحث التالي.

٣ آل عمران: ٨١.

يُشكل على هذا التقييدِ بالمقدرات قولُه: (هو أشجع الناس رجلا)؛ لأن المضاف ليس من المقدرات[١].

ومن ذلك أن الإضافة غير المحضة تستلزم في المضاف عندهم ثلاثة أمور مجتمعة: أحدها: أن يكون وصْفًا، وثانيها: أن يشبه الفعلَ المضارع في إرادة الحال أو الاستقبال، وثالثها: أن يضاف إلى معموله. فإذا اختل شرطٌ منها كانت إضافةً محضة. وقد مثَّل ابنُ مالك للإضافة غير المحضة بقوله: (رُبَّ رَاجِينَا)، فنقَلَ الصبانُ استشكال بعضهم على تمثيله بأن (رب) تصْرِف ما بعدها للمضيّ، وهذا يستلزم أن تكون الإضافة محضة؛ فيكون تمثيله مناقضا لمراده[٢].

ومن ذلك أن إعمال اسم المصدر عند ابن مالك مقيدٌ بكونه يصلح في موضعه (أن) والفعل أو (ما) والفعل. قال الصبان: ويشكل عليه قول الشاعر:

أَظَلُومُ، إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ**[٣]

لأن ما بعد (إنَّ) لا يقدَّر بالحرف المصدري والفعل[٤].

٤. أن يريد بالإشكال فقدانَ الحُكْم مع بقاء عِلَّته

فالعَلَمُ المختوم ب(ويه) مبنيٌّ على الكسر عند سيبويه، وقد ذكر الصبان أن الجرمي يجيز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، مع وجود داعي البناء، وهو

١ ينظر حاشية الصبان ٢/٢٩٣ مع الإشكال التاسع عشر.

٢ ينظر المسألة الثالثة من الفصل الثاني، وحاشية الصبان ٢/٣٦١.

٣ البيت من الكامل، للحارث المخزومي في شعر الحارث بن خالد المخزومي ٩١، والحماسة البصرية ٢/٢١٦، ونسب للعرجي في: درة الغواص ٨٧، ومغني اللبيب ٦٩٧، وورد بلا نسبة في: الأصول في النحو ١/١٣٩، والبديع في علم العربية ١/٥٢٥، وشرح التسهيل ٣/١٢٤، والكناش ١/٣٣٣.

٤ ينظر حاشية الصبان ٢/٤٣٤ مع الإشكال الرابع والعشرين.

اختلاط الاسم بالصوت، فنقل عن أبي حيان أن مذهب الجرمي مشكل؛ "لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا"[1].

ومن ذلك ما ذكره الصبان من أن في (الذي) و(التي) لغاتٍ، منها تشديد الياء مكسورةً كَسْرَ بناءٍ ومضمومةً ضَمَّ بناءٍ، وأن بعضهم يجيز على لغة التشديد إعرابَها بوجوه الإعراب المختلفة، قال الصبان عن هذا: "وهو مشكل؛ لقيام موجِبِ البناء بلا مُعارضٍ"[2].

٥. **أن يريد بالإشكال مخالفةَ الكلام لمذهب بعض النحاة**

فيكون مُشْكِلًا على هذا المذهب خاصةً، ومن ذلك أن الأشموني أجاز في قول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ * فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ**[3]

أن يكون (مستطاع) خبرًا مقدمًا، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية ولا خبر حينئذ ل(لا)، قال الصبان: ما ذكره الأشموني يُشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى، مِن أنّ الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف، وحينئذٍ فلو كان اسم (لا) الذي هو (عمْر) من الموصوف بالجملة لوجب نصبه[4].

---

١ حاشية الصبان ٣٦٨/٣، وينظر المسألة السابعة من الفصل الثاني، والتذييل والتكميل ٣١٦/٢، وارتشاف الضرب ٨٦٧/٢، ٩٦٤.

٢ حاشية الصبان ٢١٤/١، وينظر الإشكال السادس في المبحث التالي.

٣ البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٧١/٢، وشرح ابن الناظم ١٣٩، واللمحة في شرح الملحة ٤٩٨/١، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٥، والجنى الداني ٣٨٤، والمقاصد النحوية ٨١٠/٢. ويرأب: يُجبر ويُصلِح، وأَثْأَتْ: أفسدَتْ، والثَّأْيُ: الخَرْم والفَتْق، والغفلات: جمع غفلة، والمراد بيد الغفلات: الأخطاء التي وقع فيها، يتمنى لو يعود به العُمر ليصلح ما أفسده في حياته. والشّاهد فيه: (ألا عُمْرَ) حيث جاء الاستفهام مع (لا) مرادا به التّمنِّي.

٤ ينظر حاشية الصبان ٢٦٨/٣ مع الإشكال الثلاثين في المبحث التالي.

ومن ذلك ما ذكره الصبان من أن (مِثْلَه) في قول ابن مالك:

وَغَيرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ * إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنهُ اسْتُعْمِلاَ**

حالٌ من فاعل الفعل (عمل)، تقدمت على عاملها، أو نعتٌ لمفعولٍ مطلق محذوف، والتقدير: عمل عملًا مثل عملِ الماضي، فقد قال الصبان في ذلك: ويُشكل على كلٍّ منهما ما ذكره بعضُهم مِن منْع تقدُّم معمول الفعل المقترن ب(قد) عليه[١].

ومن ذلك أن الأشموني قال: قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق اسمُ المصدر العَلم، زاده بعض المتأخرين، كـ(برة)، و(فجار) من قولهم: بَرَّهُ برَّةَ، وفَجَرَ به فَجَارِ، فقال الصبان: يُشْكِل على تمثيلِه تفريقُهم بين المصدر واسمه بأن المصدر يجمع حروف الفعل، واسم المصدر لا يجمعها؛ لأن (برّة) و(فجار) يجمعان حروف فعلهما[٢].

٦. أن يريد بالإشكال الوقوع في الالتباس

ومن ذلك ما ذكره الصبان من أن صاحب (التوضيح) أجاز أن يكون (زيد) في: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) مبتدأ مؤخرًا، ثم نَقَلَ عن بعضهم أن جعْل (زيد) مبتدأ مؤخرًا مشكلٌ؛ لأنه يلزم عليه التباس المبتدأ بالفاعل، وقد تحرزوا منه[٣].

ومن ذلك أن الأشموني نَبَّهَ في باب الترخيم على أن ما قبل المحذوف لو كان معتلا فإنك تُقدّر فيه الضمة على لغة مَن لا ينتظر، فتقول في (ناجية): يا ناجي بالإسكان، قال الصبان: قوله: (يا ناجيْ) بالتسكين على لغة من

١ ينظر حاشية الصبان ٣٨٩/١ مع الإشكال الثامن في المبحث التالي.

٢ ينظر حاشية الصبان ١٦٧/٢مع الإشكال الخامس عشر في المبحث التالي.

٣ ينظر حاشية الصبان ٣٩٢/١ مع الإشكال الحادي عشر.

لا ينتظر مشكلٌ؛ لأنه يلتبس فيه نداء المؤنث المرخّم بنداء المذكَّر الذي لا ترخيم فيه[١].

٧. أن يريد بالإشكال عدم موافقة المعنى المراد

ومن ذلك أن الأشموني قال بأن (رأى) القلبية تأتي بمعنى (عَلِم) وهو الكثير، وبمعنى (ظن) وهو قليل، وأنهما قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾[٢]، فالمعنى: إنهم يظنونه بعيدا، ونعلمه قريبا، فنَقَلَ الصبانُ عن بعضهم أنّ حمْله على الظن مشكلٌ؛ لأنهم جازمون بالبعد[٣].

أن يريد بالإشكال مجيء الكلام على غير لغةِ قائله

ومن ذلك أن الأعشى قال:

ومَرَّ دهْرٌ عَلى وَبارِ * فَهَلَكَتْ جَهْرةً وَبارُ**[٤]

باستعمال لغتين في (وبار): لغة البناء على الكسر، ولغةِ المنع من الصرف، فنقل الصبان أن فيه إشكالا؛ "لأن الأعشى إن كان غير تميمي فليس عنده إلا البناء على الكسر، وكذا إن كان من أكثر بني تميم، وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب"[٥].

---

١ ينظر حاشية الصبان ٣٩٢/١ مع الإشكال الحادي عشر.

٢ المعارج: ٦،٧.

٣ ينظر حاشية الصبان ٢٧/٢ مع الإشكال الثالث عشر.

٤ البيت من مخلع البسيط في ديوان الأعشى ٨١، والكتاب ٢٧٩/٣، والأصول في النحو ٨٩/٢، والمفصل ٢٠١، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٤/١، والمقاصد النحوية ٥٢٦/١. ووبار: اسم قوم هلكوا واندثروا كعاد وثمود. والشاهد: في (وبار) حيث جمع الشاعر بين لغتين فيها في كلام واحد: إحداهما لغة البناء على الكسر في قوله: (على وبارِ)، والأخرى لغة إعرابه كإعراب ما لا ينصرف في قوله: (فهلكت جهرة وبارُ).

٥ ينظر حاشية الصبان ٣٩٥/٣ مع الإشكال الرابع والثلاثين من الفصل التالي.

٨. أن يريد بالإشكال مخالفة القاعدة للسماع

ومن ذلك أن ابن مالك ذكر أن الفعل المضارع إذا عُطف على اسمٍ خالص انتصب ب(أن)، ويجوز حينئذ إظهارُها وإضمارها، فنقل الصبان عن ابن هشام أن ظاهر كلام ابن مالك وجوبُ النصب، ويشكل عليه قراءة بعضهم: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[١]، برفع (يرسل)[٢].

******

ولما كان المراد بالمشكل عند الصبان أمورًا متعددة، وكانت هذه الأمور مختلفةَ المشارب– تعذر على الباحث الجزمُ بتعريفٍ جامعٍ مانع للمشكل لدى الصبان، يمثل رؤيتَه تجاه المشكل، وأقربُ تعريف للمشكل يعبِّر عن متجه الصبان في حاشيته –في نظر الباحث– أن يقال فيه: **(كلُّ ما لا يَتبادر إلى الذهن توجيهُه نحويًّا مع فصاحة قائلِهِ أو إمامةِ مؤيِّدِه)**.

****

١ الشورى: ٥١. و(يرسل) بالرفع قراءة نافع. ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والحجة للقراء السبعة ١٣٣/٦، والمبسوط في القراءات العشر ٣٩٦، وحجة القراءات ٦٤٤.

٢ ينظر حاشية الصبان ٤٥٨/٣ مع الإشكال السادس والثلاثين.

المبحث الثاني: المشكلات الواردة في الحاشية

- **المشكل الأول:**

قال ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كـ(استقم) * واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم**

فقال الأشموني: "وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه"[1].

فقال الصبان: المراد بقوله: (وقد بان لك): أي: بان من تعريف المصنفِ للكلام، ومن تعريفِ الشارحِ للكلم، وليس مراد الأشموني: بان لك من كلام المصنف على الكلام والكلم؛ لأنه لا قرينة على هذه الإرادة، فسقط اعتراض بعضهم بأن (الكلم) إذا أُعرب مبتدأً خبرُه ما قبله -كما مشى عليه الشارح- أشكل؛ لأنه حينئذٍ بمعنى الكلمات النحوية، وهي الاسم والفعل والحرف[2].

- **المشكل الثاني:**

ذكر الصبان أن النحاة يقولون في باب الإضافة: إن المضاف لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه يكتسب من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، وهما لا يكونان إلا في الأسماء، فيشكل على هذا قولُهم: (الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص). وأجاب بقوله: "قلت: المرادُ بالتخصيص المذكور في باب الإضافة: التخصيصُ الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو (من)، وتقديره لا يكون في الفعل. أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معًا، أي: التعريفُ والتخصيص لا يكونان معًا إلا في الاسم، أو المرادُ أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه"[3].

---

١ حاشية الصبان ٤١/١.

٢ ينظر حاشية الصبان ٤١/١.

٣ حاشية الصبان ٨٩/١.

- **المشكل الثالث:**

ذكر الصبان أن المعطوف على خبر (ما) الحجازية بـ(بل) أو (لكن) يجب رفْعه عند الجمهور، تقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ)، ولا يجوز نصْبه عطفًا على خبر (ما)؛ لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، وأن المبرد أجاز كون (بل) ناقلةً للنفي إلى ما بعدها، وبناء عليه أجاز: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا)، بنصب (قاعدا)، والتقدير: بل ما هو قاعدًا، ثم قال الصبان عن هذا الوجه: "وفيه إشكال؛ لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟! وجوابُه أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه"[١].

- **المشكل الرابع:**

ذكر الصبان أن القول بجواز المجيء بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل هو قولٌ صحيح، يوافق مذهب الجمهور القاضي بأن الضرورة: ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة؛ أي: وإن كان للشاعر عنه مهربٌ وسعة وفسحة، قال: "أما على قول الناظم[٢]: (إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة) فمشكلٌ، إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدمُ المانع الصناعي غير الوزن"[٣].

- **المشكل الخامس:**

قال الصبان: إن مفاد كلام ابن هشام أن (زيدًا) في قولهم: (أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ) مفعول به أول، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني، وبه صرح غيرُه، ويشكل عليه أن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ، ونُقل إلى طلب الإخبار، اللهم إلا أن يُنظر إلى أصله المنقول عنه[٤].

---

١ حاشية الصبان ٩٧/١.

٢ في شرح الكافية الشافية ٢٤٢/٥.

٣ حاشية الصبان ١٧٥/١

٤ ينظر حاشية الصبان ٢٠٥/١.

- **المشكل السادس:**

ذكر الصبان أن في (الذي) و(التي) لغاتٍ، منها تشديد الياء مكسورةً كَسْرَ بناءٍ ومضمومةً ضَمَّ بناءٍ، ثم قال: "وقيل: يجوز على لغة التشديد إعرابُها بوجوه الإعراب. وهو مشكل؛ لقيام موجب البناء بلا معارِض"[1].

- **المشكل السابع:**

قال الأشموني: "(أل) بجملتها حرف تعريف، كما هو مذهب الخليل وسيبويه"، فقال الصبان: "قوله: (كما هو مذهب إلخ) أي: كالقول الذي هو مذهب، والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار؛ لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه، والنسبة إلى سيبويه في المشبه به، وجعل الكاف بمعنى (على) – أي: بناءً على... إلخ– يوقع في إشكال آخر، وهو اتحاد المبنيِّ والمبني عليه، فتمحُّل شيخنا[2] والبعض به لا يجدي"[3].

- **المشكل الثامن:**

قال ابن مالك:

وَغَيرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ * إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنهُ اسْتُعْمِلاَ**

فذكر الصبان أن قوله: (مثله) حالٌ من فاعل الفعل (عمل)، تقدمتْ على عاملها، أو نعتٌ لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: عمِل عملًا مثل عمل

---

١ حاشية الصبان ٢١٤/١.

٢ هو: حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعيّ الأزهري، الشهير بالمدابغي: فاضل، من أهل مصر، توفي سنة ١١٧٠ هـ. ينظر الأعلام ٢٠٥/٢، وإيضاح المكنون ٢٠/٣، ومعجم المؤلفين ٢٤٩/٣.

٣ حاشية الصبان ٢٥٧/١.

الماضي، قال: ويشكل على كلٍّ منهما ما ذكره بعضُهم من منْع تقدُّم معمول الفعل المقترن ب(قد) عليه. فلعله غير متفَقٍ عليه[١].

- **المشكل التاسع:**

ذكر الصبان أن في قول ابن مالك: "وذو تمام ما برفعٍ يكتفي" إشارةً إلى أن المقصود بتمام (كان) وأخواتها أن تكتفي بالمرفوع، والمقصودَ بنقصانها أن تفتقر إلى المنصوب، فيكون الفعل قد افتقر إلى شيئين: المرفوع والمنصوب، وذكر أن كثيرا من علماء المعاني قد فسّروا النقصان بتجردها من الدلالة على الحدث أصلًا، فدلالتها عنده مقصورة على نسبة الحدث الدال عليه خبرُها إلى مرفوعها وزمانه. ثم عقب الصبان على ذلك بقوله: "وهو مشكل عندي فيما له مصدر؛ إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث"[٢].

- **المشكل العاشر:**

ذكر الصبان أن (كان) قد تزاد، فالأصح أنها لا تعمل شيئًا حينئذ، كما هو مذهب المحققين، ونسب إلى الجمهور، وذهب جماعة إلى أن الزائدة تعمل الرفع فقط، ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون. قال: "ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده البعض، وهو عندي مشكل؛ لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعًا، بل صريحُه دلالتها على الحدث؛ إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط، فلا تكن من الغافلين"[٣].

١ ينظر حاشية الصبان ٣٣٩/١.

٢ حاشية الصبان ٣٤٦/١.

٣ حاشية الصبان ٣٥٣/١.

- **المشكل الحادي عشر:**

ذكر الصبان أن صاحب (التوضيح) أجاز أن يكون (زيد) في: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) مبتدأً مؤخرًا، ثم نقل عن ابن قاسم العبادي[1] أنه مشكل، فقال: " قال سم[2]: ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرًا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل، وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ"[3].

- **المشكل الثاني عشر:**

ذكر الأشموني أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية للجنس أُعطيت ما تستحق من الأحكام التي كانت لها مع عدم الاستفهام، دون تأثير للهمزة على ذلك، قال: فإن قُصد بالاستفهام التمني، نحو:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ * فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ**[4]

فمذهب الخيل وسيبويه أن (ألا) تكون حينئذ بمنزلة: (أتمنى)، فلا خبر ل(لا)، وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمبرد، ولا حجة لهما في البيت؛ إذ لا يتعين كون (مستطاع) خبرًا أو صفة، و(رجوعه) نائب فاعل، بل يجوز كون (مستطاع) خبرًا مقدمًا و(رجوعه) مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر حينئذ.

فقال الصبان: ما ذكر الأشموني من كون جملة (مستطاع رجوعه) صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف، وحينئذٍ فلو كان اسم (لا) الذي هو (عمْر) من الموصوف

---

١ أحمد بن قاسم الصبّاغ العبّادي ثم المصري الشافعيّ الأزهري، شهاب الدين: فاضل من أهل مصر، توفي سنة ٩٩٢هـ. ينظر شذرات الذهب ٦٣٦/١٠، والأعلام ١٩٨/١.

٢ يعبر بهذا النحت عن ابن قاسم العبادي المترجم له قبل.

٣ حاشية الصبان ٣٩٢/١.

٤ سبق تخريجه.

بالجملة لوجب نصبه، إلا أن يخرَّج على ما أجازه المصنف من تَرْك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه، وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضا؛ لأن جملة (ولَّى) صفة ل(عمْر) [١].

- **المشكل الثالث عشر:**

ذكر الأشموني أن (رأى) القلبية تأتي بمعنى (عَلِم) وهو الكثير، وبمعنى (ظن) وهو قليل، وأنهما قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [٢]، فالمعنى: إنهم يظنونه بعيدا، ونعلمه قريبا. قال الصبان نقلا عن بعضهم: "لا يخفى أنهم جازمون بالبعد، فحمله على الظن مشكل، إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع" [٣].

- **المشكل الرابع عشر:**

ذكر ابن مالك أن مما يدخل ضمن الأفعال اللازمة: ما اقتضى نظافة أو دنسًا أو عرَضًا، ففسر الأشموني ما يقتضي عرَضا بأنه ما ليس حركةَ جِسْمٍ، فقال الصبان: "أما ما هو حركته فمنه لازمٌ كـ(مشى)، ومتعدٍّ كـ(مدَّ). ويدخل في التعريف (فهم) و(علم) مع أنهما متعديان، فإن أخرجْتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزَّلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا" [٤].

- **المشكل الخامس عشر:**

قال الأشموني: قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق اسم المصدر العَلَم، زاده بعض المتأخرين، كـ(برة)، و(فجار) من قولهم: بَرَّهُ برَّةَ، وفَجَرَ به فَجَارِ. قال الصبان: يشكل على تمثيله تفريقهم بين المصدر

---

١ ينظر حاشية الصبان ٢/٢١.

٢ المعارج: ٦،٧.

٣ حاشية الصبان ٢/٢٧.

٤ حاشية الصبان ٢/١٢٩.

واسمه بأن المصدر يجمع حروف الفعل، واسم المصدر لا يجمعها؛ لأن (برّة) و(فجار) يجمعان حروف فعلهما، إلا أن يدعى أن ذلك أغلبيٌّ[1].

- **المشكل السادس عشر:**

تحدث الأشموني عن المفعول معه، فذكر أنه اسم فضلة منصوب، تالٍ لواو بمعنى (مع)، تاليةٍ لجملة ذات فعلٍ أو اسمٍ يشبه الفعل، مما فيه معنى الفعل وحروفه، ثم مثل له بقول أسيد الهذلي:

فَقَدْنِي وإيَّاهُمْ فإنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ * يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ المُسَرْهَدِ**[2]

فقال الصبان: يشكل على قوله: (مما فيه معنى الفعل وحروفه) تمثيله ب(قدني)؛ لأنها اسم فعل، وفيه معنى الفعل، وليس فيه حروفه[3].

- **المشكل السابع عشر:**

قال ابن مالك:

وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا**

فقال الأشموني: "ف(العلا) بدل كل من (الفتى)، و(إلا) الثانية زائدة لمجرد التأكيد، والتقدير: إلا الفتى العلا".

قال الصبان: إن بعضهم استشكل "كون (العلا) بدلا إذا نصبنا (الفتى) على الاستثناء، بأن الصحيح أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه، فلا تكون (إلا) مؤكدة؛ للاحتياج إليها للعمل في البدل، والفرض أنها مؤكدة، فينبغي أن يجعل (العلا) عطْف بيان إذا نصبنا (الفتى) على الاستثناء؛ ليندفع هذا الإشكال"[4].

---

١ ينظر حاشية الصبان ١٩٧/٢.

٢ سبق تخريجه.

٣ ينظر حاشية الصبان ١٩٨/٢.

٤ حاشية الصبان ٢٢٢/٢.

- **المشكل الثامن عشر:**

قال الصبان: إن النحاة يقولون في (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ): إن الراجح في (العدم) النصب على المعية؛ لضعف العطف لفظا؛ للعطف على الضمير دون فاصل، قال: ويشكل عليه عندي أن الاستواء يقتضي متعددا، فيكون العطف واجبا كما وجب في: (اشترك زيد وعمرو)[١].

- **المشكل التاسع عشر:**

يقول النحاة: إن المميَّز إذا جاء مضافا لغير التمييز وجب نصب التمييز المضاف إن كان لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٢]؛ إذ لا يصح: (ملء ذهبٍ)، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصْب التمييز، وجرُّه بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو قولهم: (هو أشجع الناس رجلًا)، و(هو أشجع رجل). وقد قيد الأشموني الإضافة هنا بما دل على المقدار. فقال الصبان: يشكل على هذا التقييد بالمقدرات قوله: (أشجع الناس رجلا)؛ لأن المضاف ليس من المقدرات، فالوجه التعميم كما فعل المرادي[٣].

- **المشكل العشرون:**

ذكر الصبان أن النحاة يقولون: إن التمييز المحول عن الفاعل –في نحو: (طاب علي خُلقا)– يُقصد به المبالغة، وقال بعضهم: يقصد به الإجمال ثم

١ ينظر حاشية الصبان ٢/٢٣٩.

٢ آل عمران: ٨١.

٣ ينظر حاشية الصبان ٢/٢٩٣.

التفصيل، قال الصبان: ويشكل عليه تجويزهم توسُّطَ التمييز بين الفعل والفاعل بقولهم: (طاب خُلقا عليٌّ)؛ لفوات الإجمال ثم التفصيل بهذا التوسط[1].

- **المشكل الحادي والعشرون:**

قال الصبان معقبا على تمثيل ابن مالك للإضافة غير المحضة ب(رُبَّ رَاجِينَا): "قيل هذا المثال مشْكل؛ لأن (رب) تصْرف ما بعدها إلى المضيِّ، فتكون إضافته محضة. وفيه نظر؛ فإن المذكور في (همع الهوامع) إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضيِّ ما تتعلق به (رب) -بناء على أنها تتعلق- لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها"[2].

- **المشكل الثاني والعشرون:**

قال ابن مالك:

وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) * وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ**

وقال الأشموني مفسرا: المراد: إن يشبه المضاف "الفعل المضارع، بأن يكون وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال: اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعول، أو صفةً مشبهة".

فنقل الصبان عن بعض النحاة أن اسم الفاعل المضاف إن كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته محضة؛ لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته لفظية؛ لتمام المشابهة، وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: اعتبار المضيِّ، فتكون محضة، ويقع حينئذ صفة للمعرفة ولا يعمل عمل الفعل، واعتبار الحال

١ ينظر حاشية الصبان ٢/٢٩٨.

٢ حاشية الصبان ٢/٣٦١، وينظر همع الهوامع ٢/٤٣٧.

والاستقبال، فتكون إضافته غير محضة فيقع صفة للنكرة، ويعمل عمل الفعل فيما أضيف إليه.

ثم ذكر أن قول الأشموني: "بمعنى الحال" لا يناسب إدراجه الصفة المشبهة ضمن ذلك؛ "إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال، بل للثبات والدوام" قال الصبان: "نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلا ... لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله، وذلك إذا أفاد الاستمرار، نحو: (زيد يعطي)... ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتي، وفي المضارع تجددي... فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذي للاستمرار الثبوتي على ما مر... أن إضافته معنوية"[١].

- **المشكل الثالث والعشرون:**

ذكر الأشموني أن ابن مالك زاد نوعا ثالثا على نوعي الإضافة المعروفَين، وهو الإضافة الشبيهة بالمحضة، وذكر أن من أنواعها: إضافة المعتبر إلى الملغَى، ومثل له ب(اضرب أيَّهم أساء). فقال الصبان: المضاف إليه ملغى في المثال؛ لأن (أي) تعرّفت بصلتها كباقي الموصولات، ولو اعتد بالإضافة للزم اجتماع معرِّفَين على معرَّف واحد. قال: ويشكل عليه أن لـ(أيٍّ) إبهامين: إبهاما من جهة الجنس، وإبهاما من جهة الشخص، فإضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس، والصلة جاءت لتعيين الشخص، وهذا يقتضي اعتبارَ المضاف إليه لا إلغاءَه، إلا أن يقال: إن إلغاء المضاف إليه من جهة تعيين الشخص لا الجنس[٢].

١ حاشية الصبان ٣٦١/٢

٢ ينظر حاشية الصبان ٣٦٦/٢.

- **المشكل الرابع والعشرون:**

قال الصبان: إن إعمال اسم المصدر عند الناظم مقيَّد بكونه يصلح في موضعه (أن) والفعل أو (ما) والفعل. قال: ويشكل عليه قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ** [1]

لأن ما بعد (إن) لا يقدَّر بالحرف المصدري والفعل.

قال: ويجاب بأن ذلك سائغ في الأصل، وإن عرض له عارض يمنعه من وقوع المصدر اسم (إن) [2].

- **المشكل الخامس والعشرون:**

نقل الصبان عن الدماميني أن قولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) ونظائره "ظاهرُه مشْكل؛ إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له"[3]، ثم نقل فيه ثلاثة توجيهات: اثنين عن ابن هشام، وثالثا عن الرضي، ورأى أن فيها جميعا نظرا، لكنه التمس مخرجا لتوجيه الرضي وأحَدِ توجيهي ابن هشام.

- **المشكل السادس والعشرون:**

قال الأشموني: يفارق عطفُ البيان البدلَ في مسائل، منها: أن عطف البيان لا يكون جملة؛ والبدل يجوز فيه ذلك. فقال الصبان: يشكل عليه ما ذكره علماء البلاغة –في باب الفصل والوصل– من أن جملة ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾: عطف بيان على جملة ﴿ فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[4]، كما أن قولهم –أي: علماء

---

١ سبق تخريجه.

٢ ينظر حاشية الصبان ٢/٤٣٤.

٣ حاشية الصبان٣/٧٣.

٤ طه: ١٠٢.

البلاغة– يشكل أيضا على ما ذكره الأشموني من أن عطف البيان لا يكون تابعًا لجملة[١].

المشكل السابع والعشرون:

قال الأشموني: قد يعطف الفعل على اسم يشبه الفعل، نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾[٢]، والعكس، نحو قول الشاعر:

يَا رُبَّ بَيضاءَ مِنَ العوَاهِجِ * أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أوْ دَارِجِ**[٣]

قال الصبان: وقد يشكل جر (دارج) مع عطفه على الفعل وحده، إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة[٤].

- **المشكل الثامن والعشرون:**

نقل الصبان "أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– [أَقُمْ مَعَهُ])، وكان اسم الشرط مبتدأً، فيكون البدل كذلك ضرورة، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد (إن) فاعلًا بمحذوف امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل، ولأن

---

١ ينظر حاشية الصبان ١٣٠/٣.

٢ العاديات: ٣،٤.

٣ من الرجز، نسبه البغدادي في الخزانة ٢٣٨/٤ لجندب بن عمرو، وقال: إنه كان يعرِّض بامرأة الشماخ بن ضرار، وورد غير منسوب في شرح التسهيل ٣٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣، وشرح ابن الناظم ٣٩١، وتوضيح المقاصد ١٠٣٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥٦/٣، والمقاصد النحوية ١٦٥٦/٤، وشرح الأشموني ٤٠٣/٢. والعَوَاهِجُ: جمْع عَوْهَجٍ، وهي طويلة العنق من الظباء وغيرها، والمراد بها هنا المرأة التامة الخَلْق، وحَبَا: زَحَفَ، ودَارِج: اسم فاعل من (دَرَجَ الصبيُّ): إذا مشى متقارب الخطو. والشاهد: (أو دارج)، حيث عطف الاسم المشبه للفعل (دارج) على الفعل (حبا).

٤ ينظر حاشية الصبان ١٧٨/٣.

(إن) لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾[1]"[2].

- **المشكل التاسع والعشرون:**

ذكر الأشموني أن المركب تركيب مزج عند ترخيمه يحذف عجزه، فيقال في (سيبويه): يا سِيب، فقال الصبان: "قوله: (ويا سِيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والدماميني وغيرهم –جازمين به– من أنه يشترط في المرخم ألا يكون مبنيًّا قبل النداء، إلا أن يستثنى المركب، أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف، أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط... وهذا الإشكال يجري في نحو: خمسة عشر أيضًا"[3].

- **المشكل الثلاثون:**

نبه الأشموني في باب الترخيم على أن ما قبل المحذوف لو كان معتلا فإنك تقدر فيه الضمة على لغة من لا ينتظر، فتقول في (ناجية): يا ناجِيْ بالإسكان، وتفتح على لغة من ينتظر، فيقال: يا ناجيَ بفتح الياء.

قال الصبان: قوله: (يا ناجيْ) بالتسكين على لغة من لا ينتظر مشكل؛ لأن ابن مالك قال بعد ذلك بالتزام لغة من ينتظر فيما يوهم تقديرُ تمامه تذكيرَ مؤنث كـ(مسلمة)؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه، فإن خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا بالعَلم فلا إشكال[4].

---

١ النساء: ١٢٨.

٢ حاشية الصبان ١٩٣/٣.

٣ حاشية الصبان ٢٦٥/٣

٤ ينظر حاشية الصبان ٢٦٨/٣.

- **المشكل الحادي والثلاثون:**

ذكر الصبان أن اسم الفعل منه المرتجل ومنه المنقول، ثم ذكر أن بعضهم جعل من النوع الأخير (عليكم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[١] ، بالوقف على (حَرَّمَ رَبُّكُمْ) ، قال: "والذي أحوج القائلَ إلى ذلك إشكالُ ظاهر الآية؛ لأن (أَنْ) إنْ جُعِلَتْ مصدريةً [كانت بيانا للمحرَّم][٢] بدلًا من (ما) أو من العائد المحذوف"[٣].

- **المشكل الثاني والثلاثون:**

نقل الصبان عن أبي حيان أن إعراب المختوم ب(ويه) مشْكلٌ؛ قال: "اعلم أن سيبويه لا يجوِّز فيه إلا البناء على الكسر، وأما الجرمي فجوَّز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، قال أبو حيان: وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا"[٤].

- **المشكل الثالث والثلاثون:**

قال الأشموني: إن العَلَم الأعجمي يمنع من الصرف إن زاد على ثلاثة أحرف، ويصرف إن كان على ثلاثة أحرف؛ لضعف فرعية اللفظ فيه؛ لمجيئه على أصل ما تُبنى عليه الآحاد العربية، يستوي في ذلك ساكن الوسط، نحو: (نوح)، و(لوط)، ومتحرِّكُهُ، نحو: (شَتَر) اسم قلعة.

---

١ الأنعام: ١٥١.

٢ أضاف الباحث ما بين المعكوفين، ويرى أنها ساقطة من المحقق لحاشية الصبان، فالسياق لا يستقيم دونها؛ لاحتياج الكلام لجواب الشرط، وقد استعنْتُ في ذلك بحاشية الشهاب ١٣٦/٤.

٣ حاشية الصبان ٢٩٦/٢.

٤ حاشية الصبان ٣٦٨/٣، وينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢، وارتشاف الضرب ٨٦٧/٢، ٩٦٤.

قال الصبان: يشكل على قوله أنَّ العجمة إذا انضمت إلى التأنيث في الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع، فكيف لا تؤثر مع متحرِّكِهِ؟! إلا أن يقال: إن التأنيث فيه غير متعين؛ لجواز إرادة المكان[1].

- **المشكل الرابع والثلاثون:**

قال الأعشى:

ومَرَّ دهْرٌ عَلى وَبارِ * فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ**[2]

باستعمال لغتين في (وبار): لغة البناء على الكسر في (وبار الأولى)، ولغة المنع من الصرف في (وبار الثانية)، فنقل الصبان عن بعضهم أن فيه إشكالا؛ "لأن الأعشى إن كان غير تميمي فليس عنده إلا البناء على الكسر، وكذا إن كان من أكثر بني تميم، وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب، وقول بعضهم: يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مردود ا. هـ. والتحقيق -كما أوضحناه سابقًا- أن العربي قادر على التكلم بغير لغته، وحينئذ لا إشكال"[3].

- **المشكل الخامس والثلاثون:**

قال الصبان عن تقدير النحاة (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) ب(ما تأتينا، فأنت تحدّثنا): إن "ظاهره مشكل؛ إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان"[4].

- **المشكل السادس والثلاثون:**

ذكر ابن مالك أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب ب(أن)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها.

---

١ ينظر حاشية الصبان ٣/٣٧٧.

٢ سبق تخريجه.

٣ حاشية الصبان ٣/٣٩٥

٤ حاشية الصبان ٣/٤٤٥.

فقال الصبان نقلا عن ابن هشام: ظاهر كلام ابن مالك وجوب النصب، ويشكل عليه قراءة بعضهم: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [1]، برفع (يرسل)، وجوابه: أن الكلام على الاستئناف، ف(يرسل) ليس معطوفا على (وحيا) [2].

١ الشورى: ٥١. و(يرسل) بالرفع قراءة نافع، وبالنصب قراءة البقية. ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والحجة للقراء السبعة ١٣٣/٦، والمبسوط في القراءات العشر ٣٩٦، وحجة القراءات ٦٤٤.

٢ ينظر حاشية الصبان ٤٥٨/٣.

المبحث الثالث: سمات المشكل لدى الصبان في حاشيته

يتناول هذا المبحث الإجابة عن هذه الأسئلة: ما صيغ إيراد المشكل في الحاشية؟ وما الموضوعات التي تناولها؟ ومَنْ الذي أثار المشكل: أهو الصبان؟ أم الصبان مجرد ناقلٍ؟ ومَن الذي وُجِّه إليه المشكل؟ وما موقف الصبان منه: أأجاب عنه بعد أن نبه عليه؟ أم نبه عليه ثم أهمل الجواب؟ ومِن ثَم فقد انتظم هذا المبحث في خمسة مطالب:

المطلب الأول: صيغ إيراد المشكل:

استخدم الصبان عدة اشتقاقات من مادة (ش ك ل) في حاشيته للتعبير عن وجود المشكل، وكان أكثرها استعمالا هو لفظ (يُشكِل)، يليه لفظ (مُشْكِل)، ثم (إشْكَال)، ثم (أَشْكَل)، وجاءت على النحو الآتي:

- **استخدام لفظ (يُشكِل)**

وقد ورد في ستة عشر موضعا، ومن ذلك أن الصبان ذكر أن النحاة يقولون في باب الإضافة: إن المضاف لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه يكتسب من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، "وهما لا يكونان إلا في الاسم، فيشكل على هذا قولهم هنا: (الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص)"[1].

وقوله: إن مفاد كلام ابن هشام أن (زيدًا) في قولهم: (أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ) مفعولٌ به أول، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني، وبه صرح غيره، ويُشكل عليه أن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ، ونُقل إلى طلب الإخبار[2].

---

١ حاشية الصبان ٨٩/١.

٢ حاشية الصبان ٢٠٥/١. وينظر الحاشية ٣٩٢/١، ٢٢/٢، ١٦٧/٢، ١٩٨/٢، ٢٣٩/٢، ٢٩٣/٢، ٢٩٨/٢، ٣٦١/٢، ٣٦٦/٢، ٤٣٤/٢، ١٣٠/٣، ١٧٠/٣، ٣٧٧/٣، ٤٥٨/٣.

- **لفظ (مشْكِل)**

وقد ورد في أحد عشر موضعا، ومن ذلك قوله: الضرورة في قول الجمهور: "ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة. أما على قول الناظم: (إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة) فمشكل"[١].

وقوله عن (الذي) و(التي): إن من لغاتها تشديد الياء مكسورةً كَسْرَ بناءٍ ومضمومةً ضَمَّ بناءٍ، "وقيل: يجوز على لغة التشديد إعرابُها بوجوه الإعراب، وهو مُشكِل؛ لقيام موجب البناء بلا معارض"[٢].

- **قوله: فيه إشكال:**

وقد استعمله في ستة مواطن، ومن ذلك أن المبرد أجاز كون (بل) ناقلة النفي إلى ما بعدها في قولهم: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ)، وبناء عليه أجاز: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا)، بنصب (قاعدا)، قال الصبان: "وفيه إشكال؛ لأن نقْل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟!"[٣].

ومن ذلك قوله: "إن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– [أَقُمْ مَعَهُ])، وكان اسم الشرط مبتدأ، فيكون البدل كذلك ضرورةً، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد (إن) فاعلًا بمحذوف امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل، ولأن (إن) لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره"[٤].

---

١ حاشية الصبان ١/١٧١.

٢ حاشية الصبان١/٢١٤. وينظر: ١/٣٤٦، ١/٣٥٣، ٢/٢٧، ٢/٣٦١، ٣/٧٣، ٣/٢٦٥، ٣/٢٦٨، ٣/٣٦٨، ٣/٤٤٥.

٣ حاشية الصبان ١/٣٦٨.

٤ حاشية الصبان٢/٢٠٤، وينظر: ١/٢٥٧، ٢/٢٢، ٣/٢٩٦، ٣/٢٩٥.

- **لفظ (أَشْكَلَ)**

وقد استخدمه في أربعة مواطن، ومن ذلك أن ابن مالك رأى أن مما يدخل ضمن الأفعال اللازمة: ما اقتضى نظافة أو دنسًا أو عرَضًا، فقال الصبان: "ويدخل في التعريف (فَهِمَ) و(عَلِمَ) مع أنهما متعديان، فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا"[1].

ومن ذلك قول الصبان في الآية الكريمة: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[2] : "إن جُعِلَتْ (أنْ) مفسِّرةً على أنّ (لا) ناهية أشْكل عَطْفُ الأوامر المذكورة على النهي؛ لأنها لا تصلح بيانًا للمحرَّمِ بل الواجبِ، وعَطْفُ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[3] على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾[4]؛ إذ لا معنى لعطفه على (أن) المفسرة والفعل"[5].

المطلب الثاني: موضوعات المشكل

لم تختص المشكلات في الحاشية بجانب معين، وإنما جاءت لتشمل جوانب متعددة، على رأسها: التراكيب، والتعريفات والضوابط والشروط، والأعاريب، ثم تلاها اللغات والمفردات وغيرها، وتفصيلها فيما يأتي:

- **أكثر ما عُني به المشكل في الحاشية هو التراكيب**، وهو ما يناسب طبيعة المشكل الذي يعالج في العادة أمرا لا يتبادر إلى الذهن توجيهه، وأكثر حدوث هذا يكون في التراكيب. ومن ذلك نقْل الصبان أن قولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) ونظائره مشْكل؛ لأننا إن أولّنا (أن) وما بعدها بمصدر كان

١ حاشية الصبان ١٢٩/٢.

٢ الأنعام: ١٥١.

٣ الأنعام: ١٥٣.

٤ الأنعام: ١٥١.

٥ حاشية الصبان ٢٩٦/٢، وينظر: ٤١/١، ٣٦١/٢.

المعنى تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهو معنى غير مستقيم ولا مراد[١].

وقوله: عن أسلوب الشرط: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ): إنه لا يخلو عن إشكال؛ لأن اسم الشرط إذا كان مبتدأ كان البدل كذلك ضرورة، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد (إن) فاعلًا بمحذوف امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل، ولأن (إن) لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره[٢].

- **واحتلت التعريفات والضوابط والشروط المرتبة الثانية** في موضوعات المشكل؛ فمن مشكل التعريفات: أن الصبان صحَّح القول بجواز المجيء بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل، ورآه موافقا لمذهب الجمهور القاضي بأن الضرورة: ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة، قال: "أما على قول الناظم[٣]: (إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة) فمشكل"[٤].

ومن مشكل الضوابط والقيود: أن الصبان قال: إن إعمال اسم المصدر عند الناظم مقيد بكونه يصلح في موضعه (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، ثم قال: ويشكل عليه قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ**[٥]

لأن ما بعد (إن) لا يقدَّر بالحرف المصدري والفعل[٦].

---

١ حاشية الصبان ٣/٧٣.

٢ حاشية الصبان ٣/١٩٣، وينظر أيضا: ١/٣٦٨، ٢/٢٩٨، ٢/٣٦١، ٣/١٢٠، ٣/١٧٨، ٣/٢٦٥، ٣/٢٩٦.

٣ ينظر شرح الكافية الشافية ٥/٢٤٢.

٤ ينظر حاشية الصبان ١/١٧٥، وينظر أيضا ١/٣٤٦.

٥ سبق تخريجه.

٦ ينظر حاشية الصبان ٢/٤٣٤.

ومن ذلك أن النحاة يقولون: إن المميَّز إذا جاء مضافا لغير التمييز وجب نصب التمييز المضاف إن كان لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجرُّه بالإضافة بعد حذف المضاف إليه. وقد قيد الأشموني الإضافة هنا بما دل على المقدار، فقال الصبان: يشكل على هذا التقييد بالمقدرات قوله: (أشجع الناس رجلا)؛ لأن المضاف ليس من المقدرات[1].

- **وجاءت الأعاريب في المرتبة الثالثة** في موضوعات مشكلات الحاشية، ومن ذلك أن بعضهم جوَّز في: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخرًا، فنقل الصبان أنه يشكل عليه التباس المبتدأ بالفاعل[2].

ومنه أنهم يرجحون في (العدم) من قولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ) النصبَ على المعية؛ لضعف العطف لفظا؛ للعطف على الضمير دون فاصل. قال: ويشكل عليه عندي أن الاستواء يقتضي متعددا، فيكون العطف واجبا كما وجب في: (اشترك زيد وعمرو)[3].

- **وتلا ذلك مشكل اللغات والمفردات:**

فمن مشكل اللغات: بيت الأعشى:

ومَرَّ دهْرٌ عَلى وَبارِ * فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ**[4]

فقد استعمل لغتين في (وبار): لغة البناء على الكسر، ولغة المنع من الصرف، فنقل الصبان أن فيه إشكالا؛ لأن الأعشى إن كان غير تميميٍّ فليس

---

١ ينظر حاشية الصبان ٢٩٣/٢، وينظر الحاشية ١٢٩/٢، ٢٧٧/٣.

٢ ينظر حاشية الصبان (٣٩٢/١).

٣ ينظر حاشية الصبان ٢٣٩/٢، وينظر أيضا: الحاشية: ٢٥٠٥/١، ٢١/٢، ٢٢٢/٢.

٤ سبق تخريجه.

عنده إلا البناء على الكسر، وكذا إن كان من أكثر بني تميم، وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب[١].

ومن ذلك ما ذكر من أن في (الذي) و(التي) لغاتٍ، منها تشديد الياء مكسورةً كَسْرَ بناءٍ ومضمومةً ضَمَّ بناءٍ، وبعضهم يعربها على هذه اللغة. قال الصبان: وهو مشكل؛ لقيام موجب البناء بلا معارض[٢].

ومن مشكل المفردات: أن الجرمي جوَّز إعراب الاسم المختوم ب(ويه) إعراب ما لا ينصرف، فنقل الصبان أنه مشكل؛ لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا[٣].

ومنه قول الأشموني: إنّ (رَأَى) القلبية تأتي بمعنى (عَلِم) وهو الكثير، وبمعنى (ظَنَّ) وهو قليل، وإنهما قد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [٤]، فالمعنى: إنهم يظنونه بعيدا، ونعلمه قريبا. فنقل الصبان أنه مشكل؛ لأنهم جازمون بالبعد[٥].

- **وثمة مشكلاتٌ أخرى أوردها الصبان في موضوعات متفرقة:**

منها ما يتعلق بالمعاني، كقول الصبان عن تقدير النحاة جملة (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) ب(ما تأتينا، فأنت تحدّثنا): إن ظاهره مشكل؛ لأنه يثبت التحديث مع عدم المجيء[٦].

---

١ ينظر حاشية الصبان ٣/٣٩٥.

٢ ينظر حاشية الصبان ١/٢١٤.

٣ ينظر حاشية الصبان ٣/٣٦٨.

٤ المعارج: ٦،٧.

٥ ينظر حاشية الصبان ٢/٢٧.

٦ ينظر حاشية الصبان ٣/٤٤٥.

ومنها ما يتعلق بإطلاق الإجماع على حكمٍ ما، كقول بعضهم: إنّ (كان) الزائدة لا تدل على الحدث اتفاقًا، وتعقيب الصبان بأن هذا مشكلٌ؛ لأن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط[1].

ومنها ما يتعلق بتمثيل الأشموني أو غيره للقاعدة النحوية، ومن ذلك أن الأشموني ذكر مِن ضوابط المفعول معه أن تُسبق واوُه بجملةٍ ذات فعلٍ، أو اسمٍ يشبه الفعل مما فيه معنى الفعل وحروفه، ثم مثَّل له بقوله:

فَقَدْنِي وإيَّاهُمْ فإنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ * يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ المُسَرْهَدِ**[2]

فرأى الصبان أن تمثيله ب(قدني) مشكل؛ لأنها اسم فعل، فيه معنى الفعل، وليس فيه حروفه[3].

ومن ذلك أن بعضهم مثَّل لاسم المصدر العَلَم النائب عن المصدر ب(برة)، و(فجار) من قولهم: بَرَّهُ برَّةَ، وفَجَرَ به فَجَارِ، فقال الصبان: تمثيلهم بذلك مشكل؛ لأنهم يفرقون بين المصدر واسمه بأن المصدر يَجْمَعُ حروفَ الفعل، واسم المصدر لا يجمعها؛ و(برّة) و(فجار) يجمعان حروف فعلهما[4].

المطلب الثالث: مصدر المشكلات

جاءت جُلُّ المشكلات الواردة في الحاشية وليدةَ أفكار الصبان، وبعضُها نَقَلَهُ عن غيره مع تصريحه باسمه، وبعضها منقول عن مجهول لم يسمِّه، وممن نقل عنهم الصبان بعض المشكلات: أبو حيان، وابن هشام، والدماميني، وخالد الأزهري، وغيرهم:

---

١ ينظر حاشية الصبان ٣٥٣/١.

٢ سبق تخريجه.

٣ ينظر حاشية الصبان ١٩٨/٢.

٤ ينظر حاشية الصبان ١٦٧/٢.

☒ **فمن المشكلات التي انتبه إليها الصبان، فجاءت من إبداعه:** تعليقُه على قولهم بأنه قد ينوب عن المصدر –في الانتصاب على المفعول المطلق–: اسمُ المصدر العَلم، وتمثيل بعضهم ب(برة)، و(فجار) من قولهم: بَرَّهُ برَّةَ، وفَجَرَ به فَجَارِ. قال الصبان: يشكل على تمثيله أنهم يفرقون بين المصدر واسمه بأن المصدر يَجْمَع حروف الفعل، واسم المصدر لا يجمعها؛ لأن (برّة) و(فجار) يجمعان حروف فعلهما[١].

وأحيانا يعطي الصبان للقارئ إشارة إلى أنه صاحِب المشكل، فيقول: (هو عندي مشكل)، أو: (مشكل عندي)، ومن ذلك قوله عن تفسير نقصان (كان) وأخواتها بتجردها من الدلالة على الحدث: هو مشكل عندي فيما له مصدر؛ لأنه لا معنى للمصدر إلا الحدث[٢].

وقوله –تعقيبا على تقرير النحاة بأن الراجح في (العدم) في مثل (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ) النصبُ على المعية؛ لضعف العطف لفظا؛ للعطف على الضمير دون فاصل–: ويشكل عليه عندي أن الاستواء يقتضي متعددا، فيكون العطف واجبا كما وجب في: (اشترك زيد وعمرو)[٣].

☒ **ومن المشكلات التي نقلها عن غيره مع تصريحه بذكره:** ما نقله الصبان عن أبي حيان[٤] من أن إعراب المختوم ب(ويه) مشْكلٌ؛ لأن القياس البناءُ؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا[٥].

---

١ ينظر حاشية الصبان ١٦٧/٢.

٢ ينظر حاشية الصبان ٣٤٦/١.

٣ ينظر حاشية الصبان ٢٣٩/٢، وينظر الإشكالات التي لم ينقلها عن غيره أيضا في الحاشية: ٨٩/١، ٣٦٨/١، ١٧٥/١، ٢٠٥/١، ٢١٤/١، ٢٥٧/١، ٣٣٩/١، ٢١/٢ وغيرها.

٤ ينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢.

٥ ينظر حاشية الصبان ٣٦٨/٣.

ومن ذلك أن ابن مالك[1] ذكر أن الفعل المضارع إذا عُطِف على اسمٍ خالص انتصب ب(أن)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، فنقل الصبان عن ابن هشام[2] قوله: إن ظاهر كلام ابن مالك وجوبُ النصب، ويشكل عليه قراءةُ بعضهم: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[3]، برفع (يرسل)[4].

وما نقله عن الدماميني[5] من أن قولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) ونظائره ونظائره ظاهرُه مشْكل؛ لأنه يعني تفضيل زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له[6].

وما نقله عن (التصريح)[7] لخالد الأزهري من أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ)، وكان اسم الشرط مبتدأ، فيكون البدل كذلك ضرورة، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح[8].

---

١ ينظر بيت الألفية في شرح ابن عقيل ٢٠/٤.

٢ ينظر مغني اللبيب ٣٥١.

٣ الشورى: ٥١. و(يرسل) بالرفع قراءة نافع. ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والحجة للقراء السبعة ١٣٣/٦، والمبسوط في القراءات العشر ٣٩٦، وحجة القراءات ٦٤٤.

٤ ينظر حاشية الصبان ٤٥٨/٣.

٥ ينظر تحفة الغريب ٤٩١/٤.

٦ ينظر حاشية الصبان٧٣/٣.

٧ ينظر التصريح ٢٠٤/٢.

٨ ينظر حاشية الصبان ١٩٣/٣.

☒ **ومن المشكلات التي نقلها مجهولة النسب** قوله معقبا على تمثيل ابن مالك للإضافة غير المحضة ب(رُبَّ رَاجِينَا): "قيل: هذا المثال مشْكل؛ لأن (رُبَّ) تصرف ما بعدها إلى المضي، فتكون إضافته محضة"[١].

المطلب الرابع: المستشكل على كلامهم

أكثرُ مَن توجه إليه الصبان بالإشكال: الأشمونيُّ، وهذا أمر متوقَّع منه؛ نظرا لأن حاشيته على شرح الأشموني للألفية، وقد استأثر الأشموني بقريب من نصف المشكلات في الحاشية، تلاه ابن مالك؛ نظرا لأن شرح الأشموني لألفيته، يلي ذلك أن يوجه كلامه للنحاة دون تحديد أحدٍ بعينه، وما سوى ذلك قليلٌ في حاشيته، كتوجيه إشكاله للبيانيين، أو للجرمي، أو للمبرد، أو لابن هشام، أو للشريف الجرجاني، أو لخالد الأزهري، أو لغيرهم.

❖ **فمن استشكاله على كلام الأشموني:** أن ابن مالك قال:

وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا**

فقال الأشموني: إن (العَلَا) –يقصد العَلَاء– "بدلُ كلٍّ من (الفتى)، و(إلا) الثانية زائدة لمجرد التأكيد، والتقدير: إلا الفتى العَلَا"، فذكر الصبان أن بعضهم استشكل كون (العَلَا) بدلا إذا نصبنا (الفتى) على الاستثناء، بأن الصحيح أن العامل في البدل نظيرُ العامل في المبدل منه، فلا تكون (إلا) مؤكدة؛ للاحتياج إليها للعمل في البدل، والفرض أنها مؤكِّدة، فينبغي أن يجعل (العَلا) عطفَ بيانٍ إذا نصبنا (الفتى) على الاستثناء؛ ليندفع هذا الإشكال[٢].

ومنه أيضا أن ابن مالك قال:

وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) * وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ**

١ حاشية الصبان ٣٦١/٢.

٢ ينظر حاشية الصبان ٢٢٢/٢.

فقال الأشموني مفسرا: المراد: أن يشبه المضافُ "الفعلَ المضارع، بأن يكون وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال: اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعول، أو صفةً مشبهة"، فقال الصبان: إن قول الأشموني: (بمعنى الحال) لا يناسب إدراجه الصفة المشبهة ضِمْنَ ذلك؛ لأنها ليست بمعنى الحال أو الاستقبال، بل للثبات والدوام، إلى أن قال: "فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذي للاستمرار الثبوتي"[1].

❖ **ومن توجيهه الإشكال لابن مالك** قوله: إن تعريف الناظم للضرورة بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة مشكل[2].

وقوله: إن إعمال اسم المصدر عند الناظم مقيد بكونه يصلح في موضعه (أن) والفعل أو (ما) والفعل، ويشكل عليه قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ** [3]

لأن ما بعد (إن) لا يقدَّر بالحرف المصدري والفعل[4].

وقوله معقبا على تمثيل ابن مالك للإضافة غير المحضة ب(رُبَّ رَاجِينَا): قيل: هذا المثال مشْكل؛ لأن (رب) تصْرِف ما بعدها إلى المضيّ، فتكون إضافته محضة[5].

❖ **ومن توجيهه الإشكال للنحاة دون تحديد** قوله: إن النحاة يقولون في باب الإضافة: إن المضاف لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه يكتسب من المضاف إليه

---

١ حاشية الصبان ٣٦١/٢، وينظر كذلك الحاشية: ٤١/١، ٢١/٢، ١٦٧/٢، ١٩٨/٢، ٢٩٣/٢، ٣٦٦/٢، ١٣٠/٣، ١٧٨/٣، ٢٦٥/٣، ٢٦٨/٣، ٣٧٧/٣، ٣٩٥/٣.

٢ ينظر حاشية الصبان ٣٦٨/١.

٣ سبق تخريجه.

٤ ينظر حاشية الصبان ٤٣٤/٢.

٥ ينظر حاشية الصبان ٣٦١/٢، وينظر الحاشية ٣٣٩/١، ٤٥٨/٣.

التعريف أو التخصيص، وهما لا يكونان إلا في الأسماء، فيشكل على هذا قولهم: (الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص)[١].

وقوله: إن النحاة يقولون: إن الراجح في (العدم)، في قولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ): النصب على المعية؛ لضعف العطف لفظا؛ للعطف على الضمير دون فاصل، قال: ويشكل عليه عندي أن الاستواء يقتضي متعددا، فيكون العطف واجبا كما وجب في: (اشترك زيد وعمرو)[٢].

- ❖ **ومن توجيهه الإشكال للبيانيين** أنه قال: إن كثيرا من علماء المعاني قد فسّروا النقصان بتجردها من الدلالة على الحدث أصلًا، قال الصبان: "وهو مشكل عندي فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث"[٣].
- ❖ **ومن توجيهه الإشكال للجرمي:** أن الصبان بعد أن ذكر أن سيبويه لا يجوِّز في إعراب المختوم ب(ويه) إلا البناء على الكسر ذكر أن الجرمي[٤] جوَّز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ثم نقل أنه مشكل؛ لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا[٥].
- ❖ **ومن توجيهه الإشكال للمبرد**[٦]: أن الصبان ذكر أن المعطوف على خبر (ما) الحجازية بـ(بل) أو (لكن) يجب رفْعه عند الجمهور، فيقال: (مَا زَيْدٌ

---

١ ينظر حاشية الصبان ٨٩/١.

٢ ينظر حاشية الصبان ٢٣٩/٢، وينظر الحاشية ٢٨٩/٢، ٧٣/٣، ٤٤٥/٣.

٣ حاشية الصبان ٣٤٦/١.

٤ ينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢، وارتشاف الضرب ٩٦٤/٢، وشرح شذور الذهب ١١٧، والمساعد ١٢٨/١، وتمهيد القواعد ٥٩٩/٢، والتصريح ١٣٠/١.

٥ ينظر حاشية الصبان ٣٦٨/٣.

٦ ينظر رأي المبرد في شرح التسهيل ٣٩٨/٣، ومغني اللبيب ١٥٢، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٢٣١/٢، وشرح الأشموني ٣٩٠/٢/٢، ولم أقف على رأيه هذا في (المقتضب) ولا (الكامل).

قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ)، ولا يجوز نصبه عطفًا على خبر (ما)؛ لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، وأن المبرد أجاز كون (بل) ناقلة النفي إلى ما بعدها، فأجاز: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا)، بنصب (قاعدا)، والتقدير: بل ما هو قاعدًا، فقال الصبان: فيه إشكال؛ لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فلا وجه لنصبه[1].

- ❖ **ومن توجيهه الإشكال لابن هشام:** أنه ذكر أن ابن هشام يرى أن (زيدًا) في قولهم: (أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ) مفعولٌ به أول، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني، ثم قال: ويشكل عليه أن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ، ونُقل إلى طلب الإخبار[2].
- ❖ **ومن توجيهه الإشكال لخالد الأزهري**[3]: ذِكْره أنه جوَّز أن يكون (زيد) في: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) مبتدأ مؤخرًا، ثم نَقَلَ أنه مشكل؛ لأنه يستلزم التباس المبتدأ بالفاعل، وقد تحرزوا منه[4].

المطلب الخامس: موقف الصبان من المشكلات

لم يكتف الصبان بمجرد إثارة الإشكال –سواء أكان من إبداعه أم نقله عن غيره– بل كان في الغالب يثير الإشكال، ثم يجيب عنه، فقد أجاب عن قريب من ثلثي المشكلات في حاشيته، وكانت بعض إجاباته مِن ابتكاره، وبعضها نقَلَها عن غيره. وقريب من ثلث المشكلات لم يلتمس لها مخرجا، بل ربما رأى أنه لا جواب لها، وقد يعبِّر بالمشكل عن إنكاره واعتراضه لأمرٍ ما، فيكون دورُه في إيضاح بطلانه، لا البحث عن تخريج وتوجيه له:

---

١ ينظر حاشية الصبان ٣٦٧/١.

٢ ينظر حاشية الصبان ٢٠٥/١.

٣ ينظر التصريح ٢٩١/١.

٤ ينظر حاشية الصبان ٣٩٢/١.

☒ **فمن المشكلات التي أجاب عنها الصبان، والتمس لها مخرجا:**

أن المبرد أجاز كون (بل) ناقلة النفي إلى ما بعدها في قولهم: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ)، وبناء عليه أجاز: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا)، بنصب (قاعدا)، ثم قال الصبان: إن فيه إشكالا؛ لأن نقْل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟! ثم قال: "**وجوابه:** أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه"[١].

ومن ذلك أن الصبان ذكر أن إعمال اسم المصدر عند الناظم مقيد بكونه يصلح في موضعه (أن) والفعل أو (ما) والفعل. قال الصبان: ويُشكل عليه قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ** [٢]

لأن ما بعد (إن) لا يقدَّر بالحرف المصدري والفعل.

ثم أجاب بأن ذلك سائغ في الأصل، وإن عرض له عارضٌ يمنعه من وقوع المصدر اسم (إن)[٣].

وقد يلتمس عدة تخريجات للمشكل الواحد، ومن ذلك أن الصبان ذكر أن النحاة يقولون في باب الإضافة: إن المضاف لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه يكتسب من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، وهما لا يكونان إلا في الأسماء، فيشكل على هذا قولهم: (الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص). وأجاب بقوله: "قلت: المراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة: التخصيصُ الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو (من)، وتقديره لا يكون في الفعل. أو يقال ما هناك

١ حاشية الصبان ٣٦٧/١.

٢ سبق تخريجه.

٣ ينظر حاشية الصبان ٤٣٤/٢.

بالنظر للأمرين معًا؛ أي: التعريف والتخصيص لا يكونان معًا إلا في الاسم. أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه"[1].

ومن المواضع التي نقل فيها الصبان الجواب عن غيره مصرحًا باسمه ما جاء في الحاشية من أن ابن مالك ذكر أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب ب(أن)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها. فقال الصبان نقلا عن ابن هشام: ظاهر كلام ابن مالك وجوبُ النصب، ويشكل عليه قراءة بعضهم: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[2]، برفع (يرسل)، ثم نقل جواب ابن هشام عن الإشكال: أن الكلام على الاستئناف، وأن (يرسل) ليس معطوفا على (وحيا)[3].

وما جاء من أنه قد جاء في (التصريح)[4] -لخالد الأزهري- أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ -إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو- أَقُمْ مَعَهُ)، وكان اسم الشرط مبتدأ، فإن البدل يكون كذلك ضرورة، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح. وأن الأزهري ذكر أن "جوابه: أن (إنْ) إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل؛ فلا يلزم المحذور"[5].

وقد يَنقُل الجواب عن غيره ويهذّبه، ومن ذلك ما نقله الصبان من أن قولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) ونظائره "ظاهرُه مشْكل؛ لأنه يعني تفضيل زيد على الكذب في العقل، وهذا لا معنى له، ثم نقل فيه ثلاثة توجيهات: اثنين عن

---

١ حاشية الصبان ٨٩/١، وينظر أيضا الحاشية ٤١/١، ٢٦٥/٣، ٢٩٦/٣.

٢ الشورى: ٥١. و(يرسل) بالرفع قراءة نافع. ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والحجة للقراء السبعة ١٣٣/٦، والمبسوط في القراءات العشر ٣٩٦، وحجة القراءات ٦٤٤.

٣ ينظر حاشية الصبان ٤٥٨/٣.

٤ ينظر التصريح ٢٠٤/٢.

٥ ينظر حاشية الصبان ١٩٣/٣.

ابن هشام وثالثا عن الرضي، ورأى أن فيها جميعا نظرا، لكنه التمس مخرجا لتوجيه الرضي، وأحد توجيهي ابن هشام [١].

☒ **ومن المشكلات التي ذكرها، وتجاهل الجواب عنها:**

ما ذكره الصبان من أن في (الذي) و(التي) لغات، منها تشديد الياء مكسورةً كَسْرَ بناءٍ ومضمومةً ضَمَّ بناءٍ، وأنه قد قيل بجواز إعرابها بوجوه الإعراب على لغة التشديد. قال: وهو مشكل؛ لقيام موجب البناء بلا معارض[٢].

وما ذكره الصبان من أن صاحب (التوضيح) جوَّز أن يكون (زيد) في: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) مبتدأ مؤخرًا، ثم نقل أنه مشكل؛ لأنه يلزم عليه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل، وهم يتجنبونه[٣].

وما ذكر من أن ابن مالك رأى أن مما يدخل ضمن الأفعال اللازمة: ما اقتضى نظافة أو دنسًا أو عرَضًا، ففسر الأشموني ما يقتضي عرَضا بأنه ما ليس حركة جسم، فقال الصبان: يُدخل هذا التفسيرُ (فهم) و(علم) في التعريف مع أنهما متعديان، فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا[٤].

وأحيانا لا يكتفي بالسكوت تجاه الإشكال، وذلك إذا أطلق الإشكال على ما يراه غير صحيح، ففي هذه الحالة لا يلتمس وجها لتخريجه، ولا يسكت عنه؛ بل يذكر ما يراه صحيحا، ومن ذلك أن الصبان ذكر أن (كان) قد تزاد، ثم نقل عن بعضهم الاتفاق على عدم دلالتها على الحدث حينئذ، ثم قال: "وهو عندي مشكل؛ لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعًا، بل صريحُه دلالتها على

١ ينظر حاشية الصبان٣/٧٣، والمسألة الرابعة.

٢ ينظر حاشية الصبان ١/٢١٤.

٣ ينظر حاشية الصبان ١/٣٩٢.

٤ ينظر حاشية الصبان ٢/١٢٩، وينظر أيضا: ١/٢٥٧.

الحدث؛ إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط؛ فلا تكن من الغافلين"[1].

ومن ذلك أيضا ما ذكره من أن النحاة يقولون: إن المميَّز إذا جاء مضافا لغير التمييز وجب نصب التمييز المضاف إن كان لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[2]؛ إذ لا يصح: (ملء ذهبٍ)، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز، وجرُّه بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو قولهم: (هو أشجع الناس رجلًا)، و(هو أشجع رجل). وقد قيد الأشموني الإضافة هنا بما دل على المقدار. فقال الصبان: يشكل على هذا التقييد بالمقدرات قوله: (أشجع الناس رجلا)؛ لأن المضاف ليس من المقدرات، فالوجه التعميم كما فعل المرادي[3].

****

١ حاشية الصبان ٣٥٣/١.

٢ آل عمران: ٨١.

٣ ينظر حاشية الصبان ٢٩٣/٢.

الفصل الثاني:

من المشكلات النحوية في حاشية الصبان– دراسة تحليلية

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل جملة من المشكلات المهمة التي وردت في الحاشية، جاءت في صورة مسائل، مرتبة بحسب ترتيب الحاشية :

(١) المسألة الأولى: المعطوف بـ(بل) على خبر (ما) الحجازية

ذكر الصبان أن المعطوف على خبر (ما) الحجازية بـ(بل) أو (لكن) يجب رفْعه عند الجمهور، تقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ)، ولا يجوز نصْبه عطفًا على خبر (ما)؛ لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، وأن المبرد أجاز كون (بل) ناقلة النفي إلى ما بعدها، وبناء عليه أجاز: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا)، بنصب (قاعدا)، والتقدير: بل ما هو قاعدًا، ثم قال الصبان عن هذا الوجه: "وفيه إشكال؛ لأن نقْل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟!"[١].

البيان:

حق الحرف المشترك غير المختص ألا يعمل، كهمزة الاستفهام، و(هل)، و(بل)، وكذلك إن اختص وتنزَّل منزلة الجزء مما دخل عليه لم يعمل، كـ(أل) مع الاسم، وحرفَي الاستقبال مع الفعل، فإن لم يتنزل منزلة الجزء واختص بالاسم أو الفعل فقياس المختص بالاسم أن يعمل الجر؛ لاختصاص الجر بالاسم، وقياس المختص بالفعل أن يعمل الجزم؛ لاختصاص الجزم بالفعل[٢].

و(ما) النافية حرفٌ مشترك غير مختص، يدخل على الأسماء والأفعال، تقول: (ما قام زيد)، و(ما زيدٌ قائمًا)، فحقه ألا يعمل؛ بيْد أن الحجازيين

---

١ حاشية الصبان ٣٦٧/١.

٢ ينظر التذييل والتكميل ١١٤/١١، والأشموني ٣٨/١.

والتهاميين والنجديين[1] أعملوها- مع كونها غير مختصّة- لشدة شبهها بما هو مختصّ، وهو (ليس)، "والشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطي حُكْمًا من أحكامه، على حسب قوّة الشَّبَه"[2]، و(ما) تشبه (ليس) من ثلاثة أوجه[3]:

أحدها: أن كلًّا منهما تفيد النفي.

والثاني: أن النفي في كلٍّ منهما موجَّه للحال ما لم تقم قرينة على غيره، فالنفي في مثل قولنا: (ما زيد حاضرا)، و(ليس زيد حاضرا) محمول على الحال، إلا إذا قَرنْتَ ذلك بقولك: (أمس)، أو: (غدا)، أو نحو ذلك.

والثالث: أن كلًّا منهما يدخل على المبتدأ والخبر.

فلما حَصَل ل(ما) الشبهُ المذكورُ أَثّر الإعمالَ. لكنها مع ذلك لا تعمل عندهم عمل (ليس) إلا بشروط[4]، منها بقاء النفي، ولذلك بطل عملها عند أكثرهم في نحو: (ما زيد إلا قائم)؛ لانتقاض النفي ب(إلا).

وإن عُطف على خبرها بغير (بل) و(لكن)، فلم ينتقض النفي جاز في المعطوف عندهم النصب والرفع، فالرفع فيه على إضمار مبتدأ[5]، فيقال: (ما زيد قائما ولا قاعدٌ)، على تقدير: ولا هو قاعدٌ، والنصب بالعطف على خبر (ما)،

---

١ ينظر مغني اللبيب ٥٦٤.

٢ شرح المفصل ١٦٦/١.

٣ ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٣/١، والمقاصد الشافية ٢١٦/٢.

٤ ينظر شروط إعمالها في المرتجل في شرح الجمل ١٧٦، وتوضيح المقاصد ٥٠٦/١، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/٢، وهمع الهوامع ٤٤٨/١.

٥ ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٨/١، والمقاصد الشافية ٢٣٢/٢.

تقول: (ما زيد قائما ولا قاعدا)، وهو أولى من الرفع[١]؛ لكونه محمولا على عطف المفردات، وهو أولى من حمله على عطف الجمل[٢]؛ لاحتياج الثاني إلى تقدير.

وإن كان خبر (ما) الحجازية تلك مجرورا بحرف زائد، نحو: (ما زيدٌ بقائم) جاز في المعطوف عليه الوجهان السالفان، وجاز وجهٌ ثالث، وهو الجر بالإتباع على اللفظ، فتقول: (ما زيدٌ بقائم ولا قاعدا)، و(ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ)، و(ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ).

وانطلاقا من اشتراطهم لإعمالها بقاءَ النفي اتفقت جماعتهم[٣] على أن تابع خبرها إذا كان مثبتا لم تعمل فيه (ما)، وخالف في ذلك يونس، فلم يشترط ذلك، ثم اختلف مَن اشترطوا بقاء النفي في المعطوف بـ(بل) أو (لكن) أَيُعَدُّ مثبتا فيلتزم رفعه، أم يُعَدُّ منفيا فيجوز رفْعُه ونصْبه، **ففي المسألة ثلاثة مذاهب:**

الأول: مذهب يونس

لم يشترط يونس لعمل (ما) الحجازية بقاءَ النفي، فهو يُعملها وإن انتُقض نفْي خبرها[٤]، ويجيز: (ما زيد إلا قائما)، واستدل بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ * وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعذَّبًا[٥]**

---

١ ينظر التذييل والتكميل ٢٧٦/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠٢/٣، وشرح ابن عقيل ٣٠٨/١.

٢ ينظر التذييل والتكميل ٢٧٦/٤.

٣ ينظر المقاصد الشافية ١٤٧/٥.

٤ ينظر شرح التسهيل ٣٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٤، وهمع الهوامع ٤٤٨/١.

٥ البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والمنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، والمعنى: أن أن الدهر يدور بالناس كالدولاب يرفع ويخفض. ينظر البيت في البديع في علم العربية ٢٦٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١، وشرح المفصل ٥٥١/٤، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، والمقاصد النحوية ٦٣٦/٢. والشاهد في مذهب يونس قوله: (وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُوْنا) حيث عملت (ما) مع انتقاض نفي خبرها ب(إلا) في مذهبه.

وَقَول الشاعر الجاهلي مُغَلِّسِ بنِ لَقِيطٍ الأسدي:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارا * ويَسْرقُ لَيْلَهُ إلَّا نكَالا**[1]

ف(ما) في نظره قد انتُقض نفيها بـ(إلا)، ومع ذلك بقي عملها، وقياس مذهبه ذاك ألا يمنع نصب المعطوف ب(بل) و(لكن) على خبر (ما) الحجازية مع انتقاض نفيه، فيجوز على مذهبه: (ما زيد قائما بل قاعدا)، و(ما زيد قائما لكنْ قاعدا) [2].

الثاني: مذهب المبرد

نقل جماعة من النحاة أن المبرد[3] أجاز في (بل) –دون (لكن)– أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها؛ فيجوز عنده: (ما زيد قائما بل قاعدا)، على تقدير: بل ما هو قاعدا، ونسب أبو حيان هذا المذهب لجماعة من النحويين[4]، ونسبه جماعة أيضا لابن عبد الوارث[5].

---

١ البيت من الوافر، و(يعثو): مضارع عَثَا في الأرض يَعثو: إذا أفسد، وروي: (يعتو) بالتاء من عتا يعتو عتوًّا وعُتِيًّا وعِتِيًّا، فهو عاتٍ، بمعنى: تجاوز الحد. والشاهد في مذهب يونس: عمل (ما) مع انتقاض نفي خبرها ب(إلا). ينظر البيت في شرح التسهيل ٣٧٤/١، وشرح ابن الناظم ١٠٤، والتذييل والتكميل ٣٧٣/٤، والجنى الداني ٢٢٥، وتخليص الشواهد ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٦٧٠/٢.

٢ ينظر شرح التسهيل٣٧٤/١، والمقاصد الشافية ٢٣١/٢، وتعليق الفرائد ٢٥٢/٣..

٣ ينظر على سبيل المثال شرح التسهيل ٣٩٨/٣، ومغني اللبيب ١٥٢، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٢٣١/٢، وشرح الأشموني ٣٩٠/٢/٢، ولم أقف على رأيه هذا في (المقتضب) ولا (الكامل).

٤ ينظر التذييل والتكميل ٣٧٥/٤.

٥ ينظر على سبيل المثال الجنى الداني ٢٣٦، ومغني اللبيب ١٥٢، وشرح الأشموني ٣٩٠/٢، وابن عبد الوارث هو: أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي وتلميذه، وشيخ عبد القاهر الجرجاني. ينظر نزهة الألباء ٢٥١.

وفرَّق المبرد بين (بل) و(لكن) بأن (بل) لا يَتكلم بها إلا غالطٌ، فإذا قلت: (ما رأيت زيدا بل عمرا)، فإنها تحتمل عنده معنيين:

أحدهما: أن تكون للإضراب، فالقائل كان يقصد: (ما رأيت عمرا)، فغلط فقال: (ما رأيت زيدا)، فأضرب عن الأول، واعتمد في الجحد على الثاني، فكأنه قال: (ما رأيت زيدا، بل ما رأيت عمرا).

والآخر: أن تكون للاستدراك، بمعنى (لكنْ)، فيكون معنى (ما رأيت زيدا بل عمرا): (ما رأيت زيدا بل رأيت عمرا).

ورأى أن الجيِّد حمْلُها على الثاني؛ "لأنها أقرب إليه"[1]، فالمبرد يجيز في نحو: (ما زيد قائما بل قاعد) وجهين:

أحدهما: رفع (قاعد) كما هو مذهب الجمهور، ويكون المعنى عنده وعند الجمهور: انتفاء قيام زيد وثبوت قعوده، وتقدير الكلام: (ما زيد قائما بل هو قاعد).

والآخر: نصب (قاعد)، ويكون المعنى انتفاء قعود زيد، أما قيامه فمسكوت عنه، لا هو مثبت ولا منفي، وتقدير الكلام: (ما زيد قائما بل ما هو قاعدا)[2].

الثالث: مذهب الجمهور

رأى جمهور النحويين أن (ما) الحجازية لا تعمل في موجب، وأن ما بعد (بل) مقرَّر على كل حال، سواء أكان الكلام قبلها إيجابا أم نفيا، أمْرًا أم نهيا، فإن قلت: (قام زيد بل عمرو)، فعمرو قائم، وإن قلت: (ما قام زيد بل عمرو) فعمرو قائم أيضا، وإن قلت: (اضرب زيدا بل عمرا) فضرْب عمرو مأمورٌ به ، وإن قلت: (لا تضرب زيدا بل عمرا) فضرْب عمرو مأمور به أيضا، ومن ثم

---

١ شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٧/٢، وينظر تمهيد القواعد ٣٤٨٧/٧، والمقاصد الشافية ١٤٧/٥.

٢ ينظر مضمون ذلك في مغني اللبيب ١٥٢/١، وشرح الأشموني ٣٩٠/٢.

فهي لا تفيد نقل حُكْمِ ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب أو الأمر. والنفيُ الذي تُحْدثه (ما) قد بطل في المعطوف على خبرها بـ(بل) و(لكن)، فهو مثبت؛ لأنه كالمقرون ب(إلا)، ومن ثم أوجبوا رفعه؛ لأن (ما) لا تعمل في موجب عندهم، تقول: (ما زيد قائما بل قاعد)، ولا يجوز عندهم: (ما زيد قائما بل قاعدا) [1].

أما وجه رفع المعطوف هنا ففيه أقوال:

- أشهرها: أنه خبر لمبتدأ محذوف: والتقدير: (ما زيد قائما بل هو قاعد) [2]، فلا يكون من عطف المفردات.
- وقيل: معطوف على محل خبر (ما)، واحتج من ذهب إليه بأن النفي لما بطل معناه في المعطوف "صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي، وإذا قُدِّر الأولُ غيرَ منفيٍّ – باعتبار هذا المعطوف – فمحلُّ الأول بالنسبة إلى هذا المعطوف رفعٌ؛ لوجوب رفْعه عند عدم النفي"[3]، قال ابن شاهنشاه[4]: "وإذا عطف على خبر (ما) و(لا) بحرف عطف موجب نحو: (بل) و(لكن)، بطل عملهما في المعطوف، لبطلان النفي الذي هو سبب عملهما، ووجب الرّفع حملا على محلّ خبر (ما) و(لا) من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل"[5].

---

١ ينظر شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، وتمهيد القواعد ١٢١١/٣، والمقاصد الشافية ١٤٧/٥، وحاشية الصبان ٣٦٧/١.

٢ ينظر ارتشاف الضرب ١٢٠٢/٣، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٢١١/٣.

٣ تعليق الفرائد ٢٥٢/٣.

٤ هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، المتوفى سنة ١٠٤/٩. ينظر الوافي بالوفيات ١٠٤/٩.

٥ الكناش ٢١٣/١.

- وقال بعضهم: هو عطف على التوهم؛ لأن خبر (ما) كثيرا ما يقع مرفوعا، عندما تنعزل عن العمل، فتوهموا أن المعطوف عليه مرفوع، كما توهموا الجر في المعطوف عليه في مثل: (ما زيدٌ قائما ولا قاعدٍ)، قال الرضي: وليس هذا بشيء؛ لأن مثل ذلك ليس بمطرد، ولا يأتي في سعة الكلام[١].

واستدل الجمهور على أن ما بعد (بل) مقرر على كل حال بقول الشاعر:

لَوِ اعتَصَمْتَ بنا لم تعتصمْ بعِدًى * بل أولياءَ كفاةٍ غيرِ أوْكَالِ**[٢]

ومنه قول ضرار بن الخطاب:

وَمَا انْتَمَيتُ إِلَى خُورٍ ولَا كُشُفٍ * ولَا لِئَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْزَاعِ**

بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ البِيضِ إِنْ لَحِقُوا * شُمِّ العَرَانِين عندَ المَوْتِ لُذَّاعِ**[٣]

---

١ شرح الكافية ١٩١/٢ بتصرف، وينظر تعليق الفرائد ٢٥٣/٣.

٢ البيت من البسيط، ولم أقف على قائله، والعِدَى: جمع عدوّ، والكُفَاةُ: جمع كافٍ، والأَوْكَال: جمع وَكَلٍ، يقال: رجل وَكَلٌ ووُكَلَةٌ وتُكَلَةٌ، وهو المُواكِلُ الذي يتكل على غيره فيضيع أمره. والشاهد: (لم تعتصمْ بعِدًى بل أولياءَ)؛ حيث قررت (بل) النفي الواقع قبلها، وأثبتت نقيضه لما بعدها. ينظر البيت شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣، وشرح ابن الناظم ٣٤٨، وتمهيد القواعد ٣٤٨٢/٧، والمقاصد النحوية ١٦٤٢/٤، وهمع الهوامع ٢١١/٣.

٣ البيتان من الوافر، والانتماء: الانتساب، و(الخُورُ): جمع خوّار، وهو الضعيف، و(الكُشُف): جمع أَكْشَف، وهو الرجل الذي لا تُرْسَ له في الحرب، و(الروع): الحرب، و(الأوزاع): الجماعات المتفرقة، وحَبِيكَ البِيضِ: السيوف، و(شُمّ): جمع أَشَمَّ، والشَّمَمُ: ارتفاعُ قَصَبة الْأَنْفِ واسْتَواء أَعْلَاهَا وإِشْرَاف الأَرْنَبة قَلِيلًا، و(العرانين): جمع عِرْنين وهو أول الأنف، وقوله: شُمّ العرانين: كنايةٌ عَنِ الرِّفعةِ والعُلُوّ وشَرَفِ الأنفُسِ، و(اللُّذَّاع): جمع لاذع، يقال: لذعه بلسانه إذا أوجعه بكلامه. والشاهد: مجيء (بل) لتقرير النفي الواقع قبلها، وإثبات نقيضه لما بعدها. ينظر البيتان في شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٥/٣، وشرح ابن الناظم ٣٤٨، وتمهيد القواعد ٣٤٨٢/٧، والمقاصد النحوية ١٦٤٣/٤، وهمع الهوامع ٢١١/٣.

وكقول الآخر:

لا تلقَ ضيفا وإنْ أمْلَقْتَ مُعْتَذِرا * بعُسْرةٍ بل غَنِيَّ النَّفس جَذْلانا**[1]

فقد وقع ما بعد (بل) مقررا مثبتا لا منفيا، مع أن ما قبلها منفي أو منهي عنه، فتقدير البيت الأول: لم تعتصمْ بعِدًى، بل اعتصمت بأولياءَ، وتقدير الثاني: ما انتَمَيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشُف ولا لئامٍ، بل انتميت إلى ضاربين، وتقدير الثالث: لا تلقَ ضيفا مُعْتَذِرا بعُسْرةٍ، بل الْقَهُ غَنِيَّ النَّفس.

وقد دفع الجمهور مذهب يونس والمبرد وردوهما:

أما مذهب يونس الذي لا يشترط بقاء النفي لإعمال (ما) الحجازية في المعطوف على خبرها، فقد ردوه بالقياس والسماع:

- **أما القياس** فلأن (ما) لا تعمل أصالة؛ بل تعمل بالحمل على (ليس) كما سبق، فإذا انتقض نفيها بطل شبهها ب(ليس)، قال السيرافي: "وإنما حملوا (ما) على (ليس)؛ لاتفاقهما في المعنى؛ لأنهما يدخلان لنفي الحال، فإذا قلت: (ما زيد إلا منطلق)، فقد انتقض النفي –الذي اشتبها به– بدخول الاستثناء، فبطل عمل (ما)"[2].
- **وأما السماع** فلأن (ما) لم ترد عنهم عند انتقاض النفي إلا مرفوعةَ الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾[4].

---

١ البيت من البسيط، ولم أقف على قائله، و(أملقْتَ): افتقرت، والجذلانُ: الفَرِحُ. والشاهد: مجيء (بل) لتقرير النفي الواقع قبلها، وإثبات نقيضه لما بعدها. ينظر البيت شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وتمهيد القواعد ٣٤٨٣/٧.

٢ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٣/١.

٣ القمر: ٥٠.

٤ آل عمران: ١٤٤.

وأما مذهب المبرد فقد ردوه بالقياس والسماع أيضا:

- **أما القياس** فلأنه يقول: إن تقدير: (ما زيد قائما بل قاعدا): (ما زيد قائما بل ما هو قاعدا)، وإن (بل) أفادت الإضراب عما قبلها، فهو في حُكْم المسكوت عنه، ونَقَلَت النفي إلى ما بعدها، وهذا يستلزم أن القيام ليس منفيا، ويترتب على ذلك –من ثم– أن (ما) قد عملت في موجب حين نصبت (قائما) في: (ما زيد قائما بل ما هو قاعدا)، وهي لا تعمل في موجب في مذهبه، قال خالد الأزهري عن مذهب المبرد وابن عبد الوارث: "ويلزمهما ألا تعمل (ما) في (قائمًا) شيئًا؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول، وقد انتقل عنه"[١]، وهذا هو الإشكال الذي نقله الصبان على مذهب المبرد، ونبَّه عليه[٢].
- **وأما من جهة السماع:** فلأن ما ذهب إليه لم يسمع له عن العرب نظيرٌ؛ قال ابن مالك: أجاز المبردُ "أن تكون (بل) ناقلةً حُكْمَ النهي والنفي لما بعدها، وهو خلاف الواقع في كلام العرب"[٣]، وقال الشاطبي: "إن السماع لم يأت بما ذَكَرَ، وهو المتبع، وإنما الوجه اتباع ما اتفق الناس عليه، وما دل عليه كلام العرب"[٤].

والذي يبدو لي أن مذهب المبرد له وجهٌ من الصحة، فلا أراه مقبولا كلية ولا مرفوضا كلية، فجعْل (بل) بعد النفي محتملة الوجهين –نقْلَ النفي، والإضرابَ عنه– دون قرينة توضح المراد من التركيب إلباسٌ وتعميةٌ، واللغة قائمة على الظهور والبيان، ففي مثل: (ما رأى الصيادُ ظبيًا بل ذئبا) إن أجزنا الاحتمالين على مذهب المبرد كان التقدير عند حمل (بل) على نقل النفي: (ما رأى الصياد

١ التصريح ١٧٧/٢.

٢ ينظر حاشية الصبان ٣٦٨/١.

٣ شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وينظر تمهيد القواعد ٣٤٨٢/٧، والتصريح ١٧٧/٢.

٤ المقاصد الشافية ١٤٧/٥، وينظر الحاشية ٢٣١/٢.

ظبيا بل ما رأى ذئبا)، وكان التقدير عند حمل (بل) على الإضراب: (ما رأى الصياد ظبيا بل رأى ذئبا)، فيكون الكلام محتملا رؤية الصياد ذئبا وعدمَ رؤيته؛ لأنه لا قرينة تُجلي المراد، وفي ذلك ما فيه من الإلباس والتعمية وخفاءِ المراد، ورفْعُ اللبس وتجلية المراد مقصدٌ مطلوب، وقد تحرَّاه المبرد نفسه لدرجة أنه أجاز مخالفة القياس؛ تجنبا للإلباس، فقال في باب (مَا يَقع فِي النّسَب بِزِيَادَة؛ لما فِيهِ من الْمَعْنى الزَّائِد على معنى النّسَب): "وَاعْلَم أَن [ثمة] أَشْيَاءَ قد نُسب إِلَيْهَا على غير الْقيَاس للَّبس مرّة، وللاستثقال أُخْرَى، وللعلاقة أُخْرَى، وَالنّسب إِلَيْهَا على الْقيَاس هُوَ الْبَاب"[1]، وقال أيضا: "وَقد تشتق الْعَرَب من الاسمين اسْما وَاحِدًا لاجتناب اللّبْس؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَة مَا يَقع (عبد) فِي أسمائهم مُضَافا، فَيَقُولُونَ فِي النّسَب إِلَى عبد الْقَيْس: (عَبْقَسِيٌّ)، وإلى عبد الدّار: (عَبْدَرِيٌّ)، وإلى عبد شمس: (عَبْشَمِيٌّ)، والوجه ما ذكرتُ لك أولا، وإنما فعل هذا لعِلَّة اللّبْس"[2]، ففي المواطن التي يجلب فيها هذا الرأي لَبْسًا الاستمساكُ بمذهب الجمهور –القاضي بأن (بل) بعد النفي تُقرِّر نفْيَ ما قبلها، وتُثبت نقيضه لما بعدها– هو الوجهُ.

قد يقول قائل: ماذا لو أراد المتكلم الإخبار بأن الصياد لم ير ذئبا، لكنه أخطأ، فذكر أنه لم ير ظبيا، وأراد الإضراب عن قوله هذا، والإخبار بأنه لم ير ذئبا، هل تَضِيق اللغة عن إمداده بما يعبِّر به عن مراده في هذه الصورة ونظائرها؟ والجواب: أنه له أن يُضرب عن كلامه، ولكن عليه أن يأتي بما يفسر قصده ويجلي مراده، فيقول: (ما رأى الصياد ظبيا، بل ما رأى ذئبا)، فيُظهر ما يدفع اللبس عن المخاطب.

---

١ المقتضب ٣/١٤٥.

٢ المقتضب ٣/١٤٢.

أما إن قامت قرينة ترفع اللبس، وتجلي المراد فإنه يبدو لي أن ما أجازه المبرد –مخالفا لمذهب الجمهور– جائز، ففي المثال السابق (ما زيد قائما بل قاعد) لو أخذنا بمذهبه ما وقع لبسٌ؛ لأنه يجيز في (بل) أن تكون لنقل النفي، فيقول: (ما زيد قائما بل قاعدا)، بنصب (قاعد) خبرا ل(ما) محذوفة، ويكون التقدير: (ما زيد قائما بل ما هو قاعدا)، ويجيز أن تكون (بل) للإضراب، فيقول: (ما زيد قائما بل قاعد)، برفع (قاعد)، فيكون التقدير: (ما زيد قائما بل هو قاعد)، فلما اختلفت الصورتان جاز مذهبه؛ لارتفاع اللبس. **وبناء عليه فالباحث يوافق المبرد** في مذهبه، لكن بشرط أمن اللبس.

ومما قوّى ذلك عندي أن الشواهد التي أتوا بها من قول الشاعر:

لو اعتَصَمْتَ بنا لم تعتصمْ بعِدًى * بل أولياءَ كفاةٍ غيرِ أوكالِ**[١]

وقول الآخر:

وما انتَمَيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشُف * ولا لئامٍ غداةَ الرَّوْع أوْزاع**

بل ضاربين حَبِيك البِيض إن لحقوا * شُمِّ العرانين عند الموت لُذّاعِ**[٢]

وقول الآخر:

لا تلقَ ضيفا وإنْ أمْلَقْت مُعْتَذِرا * بعُسْرةٍ بل غَنِيَّ النَّفس جَذْلانا**[٣]

هذه الشواهد التي استشهد بها الجمهور قد خَلَتْ من الشرط الذي اشترطناه، وهو أمْن اللبس؛ فلو أجزْنا فيها ما أجازه المبرد في (بل)، لكان التقدير فيما بعد (بل) محتملا الإثبات والنفي، وهو ما يوقع المخاطب في لبس، ولذا لم يجز في (بل) أن تكون ناقلة للنفي فيها.

---

١ سبق تخريجه.

٢ سبق تخريجه.

٣ سبق تخريجه.

وأما اعتراضهم بأنه لم يسمع عن العرب مجيء (بل) لنقل النفي، فيجاب بأنه لم يرد عن العرب ما يدفعه، والشواهد التي جاء فيها ما بعد (بل) مرفوعا كانت (بل) فيها للاستدراك، بإثبات ما بعدها وتقرير نفي ما قبلها، وهذا غايته أن يقرر حُكْمَ تلك الصورة. وعند تأمل كلام ابن السراج الذي يقول: "وتقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ) لا غير؛ لأن النفي نصَبَه، ومن أجل النفي شُبِّهت (ما) ب(ليس)، فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعًا"[1]؛ عند تأمل قوله: "فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعًا" يتبين أنه ربط وجوبَ الرفع بإرادة الإثبات (بعد التحقيق)، والمبرد لا يخالف الجماعة في ذلك؛ لأنه يَرفع (قاعدا) عند إرادة التحقيق والإثبات، وإنما يقول بالنصب عند قصد النفي لا التحقيق، فموضع حكْمهم مباينٌ لموضع حكمه، فعلى هذا لم يخالف المبرد كلام العرب عند إرادة الإضراب ب(بل)؛ لأن ما ورد عنهم مرفوعا أرادوا منه الاستدراك، وما قال هو بنصبه أراد به الإضراب، فانفكت الجهتان، فكان لكل واحدة منهما حكمٌ.

ويبدو لي أن أبا حيان يميل إلى جواز هذه الصورة، حتى نسب لبعض شيوخه ما يوحي بأولوية النصب عند إرادة الإضراب، حيث قال: "ومن النحويين من جعل (بل) بعد النفي على وجهين:

أحدهما: ما ذكرته من أن (بل) توجب لما بعدها ما نُفِي عما قبلها، فلا يكون ما بعدها منصوبًا.

الثاني: أن تكون (بل) بعد النفي على حالها بعد الواجب لزوال الغلط، فهذه ينتصب الخبر بعدها؛ لأن التقدير: بل ما هو قاعدًا.

وقال بعض شيوخنا: الذي يظهر أنك متى أردت هذا المعنى جئت بالثاني بدلًا. انتهى. يعني أن ذِكر الخبر أوّلًا كان على جهة الغلط، فأتيت بالثاني

---

١ الأصول في النحو ٩٤/١.

لتستدرك الغلط أن قصْدك أولًا إنما كان للاسم الثاني، فيصير نظير: (مررت برجل بل امرأة)، قصدت أن تقول: (مررت بامرأة)، فسبق لسانك غلطًا إلى قولك: (رجل)، فأضربت عن ذلك، وقلت: (بل امرأة)"[١].

وقال في موطن آخر: "فإن كان اللسان سبق إلى ذكر الخبر غلطًا فاستدركت نصبْت، فقلت: بل قاعدًا، كما تقول: (ما ضربت رجلًا بل امرأة)، إذا غلطت، قاله بعض أصحابنا"[٢].

وقد ذكره ابن هشام أيضا دون أن يضعفه، غاية ما قاله أن النصب يغير المعنى، وهو ما يقول به المبرد، قال ابن هشام عن (بل): "وَأَجَازَ الْمبرد وَعبد الْوَارِث أَن تكون ناقلة معنى النَّفْي وَالنَّهْي إِلَى مَا بعْدهَا، وعَلى قَوْلهمَا يصح (مَا زيد قَائِما بل قَاعِدا)، و(بل قَاعد)، وَيخْتَلف الْمَعْنى"[٣].

وقال ناظر الجيش: "وعلى هذا يجوز أن يقال: (ما زيد قائما بل قاعدا)، كأنه أراد أن يقول: (ما زيد قاعدا)، فغلط أو نسي؛ فقال: (ما زيد قائما)، ثم أضرب فقال: (بل قاعدا)، أي: ما هو قاعدا"[٤].

بقي على مذهب المبرد المأخذ الذي ذكره خالد الأزهري دون أن يجيب عنه، ونقله الصبان وأجاب عنه، حيث قال: "وفيه إشكال؛ لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صيَّر ما قبله غير منفي فما وجه نصبه؟!"[٥]، يقول الصبان: إن نقْل النفي من (قائما) إلى ما بعد (بل) في قولنا: (ما زيد **قائما** بل عمرا) على

١ التذييل والتكميل ٤/٢٧٥.

٢ ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٢.

٣ مغني اللبيب ١٥٢.

٤ تمهيد القواعد ٣/١٢١١.

٥ حاشية الصبان ١/٣٦٧.

مذهب المبرد يعني أنه غدًا غير منفي، والنفي شرطٌ لعمل (ما) فيه، فكيف نُصب مع كونه موجبا؟!

وقد أجاب بأن المتكلم حينما قال: (ما زيد قائما) كان يقصد نفي الخبر، فأعمل (ما) فيه، ثم تبين أنه غلط أو نسي، فأضرب عما قال، فصححه، لكنّ إضرابه كان بعد أن أتمت (ما) عملها في الخبر، قال الصبان: "إن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل، فالنصب متجه"[1].

(٢) المسألة الثانية: دلالة (كان) وأخواتها على الحدث

ذكر الصبان أن في قول ابن مالك:

..... * وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي[2]**

إشارةً إلى أن المقصود بتمام (كان) وأخواتها أن تكتفي بالمرفوع، والمقصود بنقصانها أن تفتقر إلى المنصوب، فيكون الفعل قد افتقر إلى شيئين: المرفوع والمنصوب، وذكر أن بعضهم قد فسّر النقصان بتجردها من الدلالة على الحدث أصلًا، فدلالتها عنده مقصورة على نسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه. ثم عقب الصبان على ذلك بقوله: "وهو مشكل عندي فيما له مصدرٌ؛ إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث"[3].

البيان

ذهب جمهور النحويين إلى أن في الكلام العربي أفعالا خاصة أطلقوا عليها الأفعال الناقصة، منها: (كان) وأخواتها[4]، **لكنهم اختلفوا في وجه نقصانها على مذهبين:**

---

١ حاشية الصبان ٣٦٧/١.

٢ ينظر شرح ابن الناظم ٩٧.

٣ حاشية الصبان ٣٤٦/١.

٤ وقد نازع بعضهم في فعليتها، وذهب إلى أنها حرف، غير أنه لا اعتداد بما ذهب إليه؛ فقد فُنِّدَ تفنيدا. ينظر أسرار العربية ١١٢.

المذهب الأول: النقصان بمعنى التجرد من الدلالة عن الحدث

ذهب هذا الفريق إلى أن المراد بنقصان هذه الأفعال دلالتها على الزمن دون الحدث، وقد نسبه لسيبويه جماعة، منهم ابن الناظم[١] وخالد الأزهري[٢]، وهو ظاهر كلامه، حيث قال: "تقول: (كان عبدُ الله أخاك)، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ (كانَ) لتَجعلَ ذلك فيما مضى"[٣]، وهو ظاهر كلام المبرد أيضا، حيث قال: "وَاعْلَم أَن هَذَا الْبَاب إِنَّمَا مَعْنَاهُ الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، وَإِنَّمَا دخلت (كَانَ)؛ لِتُخْبِرَ أَن ذَلِك وَقع فِيمَا مضى، وَلَيْسَ بِفعلٍ وصل مِنْك إِلَى غَيْرك"[٤]، وصرح بهذا الرأي جماعة من أئمة النحو، منهم ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني؛ فذكر الأول أن (كان) وأخواتها لا تدل على الحدث، "وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: (كان عبد الله أخاك)، و(أصبح عبد الله عاقلًا)، لست تخبر بفعلٍ فَعَله، إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى، وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل"[٥]، وقال أبو علي الفارسي عن الفعل (كان) المفتقر إلى الخبر المنصوب: إنه "دال على الزمان مجردًا من الحدث"[٦]، وصرح ابن جني أنها تدل تدل "على الزَّمَان الْمُجَرّد من الْحَدث"[٧]، وشرح ابن برهان كلامه فقال: إن العرب ألزمت (كان) الخبر؛ "جبرا لكسرها، ورتْقًا لفَتْقِها، فصار (كان زيد قائما) بمنزلة: (قام زيد)، و(قام زيد) بمنزلة (وقع قيام زيد في الزّمان الماضي)، فمِن (كان) يُعلم

١ شرح ابن الناظم ٩٨.
٢ التصريح ٢٤٩/١.
٣ الكتاب ٤٥/١.
٤ المقتضب ٩٧/٣.
٥ الأصول في النحو ٧٤/١.
٦ المسائل العسكريات ٥٨.
٧ اللمع ٣٦.

الزمان فقط، ومِنْ خَبَرِها يُعلم المصدر"[١]. وعلى هذا سار الإمام عبد القاهر[٢]، والأنباري[٣] وابن الخباز[٤]، وابن يعيش الذي وازن بينها وبين الأفعال التامة فقال: " " وأمّا كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقيّ يدل على معنًى وزمان، نحو قولك: (ضَرَبَ)، فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و(كَانَ) إنما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يَكُونُ) تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلمّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة"[٥]. ونسب هذا المذهب للأكثرين[٦]، ولأكثر البصريين[٧].

ومن هذا الفريق من ذهب –نظرا لتجردها من الدلالة على الحدث– إلى أنها أفعال غير حقيقية، كابن السراج[٨]، وعبد القاهر الجرجاني[٩]، والأنباري[١٠]، وابن الخباز[١١]، ومنهم من ذكر أنها أفعال في اللفظ فقط، كابن السراج[١٢]، ومنهم من أطلق عليها (أفعال العبارة) كالأنباري[١٣] وابن يعيش[١٤].

---

١ شرح اللمع ٤٩/١.
٢ المقتصد ٣٩٨/١.
٣ أسرار العربية ١١٣.
٤ توجيه اللمع ١٢٠.
٥ شرح المفصل ٣٣٦/٤.
٦ شرح قطر الندى لابن هشام ١٣٧، والتصريح ٢٤٩/١.
٧ شرح ابن الناظم ٩٨.
٨ الأصول في النحو ١٨١/١.
٩ المقتصد ٣٩٨/١.
١٠ أسرار العربية ١١٣.
١١ توجيه اللمع ١٢٠.
١٢ الأصول في النحو ٧٤/١.
١٣ أسرار العربية ١١٣.
١٤ شرح المفصل ٣٣٥/٤.

حجة أصحاب هذا المذهب:

رأى هذا الفريق أن دلالة هذه الأفعال تختلف عن دلالة الأفعال التامة بسبب تجردها عن الحدث، والدليل على ذلك ما يأتي:

- أن الفعل التام يدل على حدث وزمن ظاهرين، فإن قلت: (عبَد المؤمنُ رَبَّه) دل الفعل (عَبَدَ) على شيئين: الحدث، وهو العبادة، والزمن وهو الماضي، بيْد أنك لو قلت: (كان المؤمن مستقيما) لم يدل الفعل (كان) على حدثٍ، وإنما الحدث مأخوذ من الخبر، فهو المسند.
- وأنك إذا أسقطتها من جملتها لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان؛ "ألا ترى أنك إذا قلت: (كان زيد قائما)، فيفهم أن زيدا وُجد منه قيام في الزمن الماضي، فلو أسقطت (كان)، فقلت: (زيد قائم)، فُهِم منه وجود القيام من زيد، ونقَصَ الزمان، فعُلم أن (كان) إنما جيء بها لذلك"[١].
- وأن جميع الأفعال تؤكد بمصدرها، فتقول: (قام زيد قياما)، وإن أردت بيان النوع قلت: (قام زيد قياما طويلا)، وإن أردت بيان العدد قلت: (قام زيد قيامين)، قال ابن أبي الربيع: "ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة وأخواتها، لا تقول: (كان زيد قائما كونا)، ولا: (كان زيد قائما كونين)، وكذلك جميع أخواتها، ولا أعلم في ذلك خلافا"[٢].
- وأنك يصح أن تبني الفعل التام لما لم يسم فاعله، فتقول في (فَهم الطالب الدرس): (فُهِم الدرس)، ولا يجوز أن يقال في (كان زيد قائما): (كِينَ قائمٌ)، والسبب في ذلك أن الفاعل مغاير للمفعول به، واسم (كان) وخبرها غير متغايرين، فهما لشيء واحد؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى[٣].

---

١ البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٦٥/١.

٢ البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٦٤/١.

٣ ينظر الأصول في النحو ٨١/١، وشرح اللمع لابن برهان ٤٩/١.

- وأنك يمكنك أن تسكت في الفعل التام المتعدي على المرفوع دون المنصوب، فتحصِّل معنًى وفائدة، كقولك: (أكل الطفل)، و(فهم الطالب)؛ لدلالة الفعل على الحدث، ولا تحصِّل ذلك مع (كان) الناقصة، إن وقفت على المرفوع في مثل: (كان الطفل واقفا)، و(كان الطالب ماهرا)، بأن تقول: (كان الطفلُ)، و(كان الطالبُ) [1].

المذهب الثاني: نقصانها بمعنى احتياجها إلى منصوب، وهي تدل على الحدث ما عدا (ليس).

ورأْسُ هذا المذهب ابنُ خروف الذي قال: "هي أفعال حقيقية، فأحكامها أحكام الأفعال في كل شيء، إلا أنها لا تؤكَّد في مصادرها؛ لأنه لا فائدة في ذلك، وهي مأخوذة من أحداثها"[2]، "وليست (كان) و(يكون) لمجرد الدلالة على الزمان"[3]، وأيده ابن عصفور[4]، وقد انتصر لهذا المذهب ابنُ مالك، فساق عشرة براهين على دلالتها على الحدث، وبطلان القول بتجردها من الدلالة عليه، ثم قال: قد "ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال –غير (ليس)– دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال"[5]، ورأى أن هذه الأفعال سميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع، ولم تكتف هذه الأفعال بالمرفوع؛ لأن المقصود إسنادُ حَدَثِها إلى النسبة التي بين اسمها وخبرها، وعلى هذا فمعنى قولك: (كان زيد صالحًا): وُجد اتصاف زيد بالصلاح، ولما كان الاقتصار على المرفوع غير واف بذلك لم يستغن به عن الخبر، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان.

---

١ ينظر شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١.

٢ شرح الجمل لابن خروف ٤١٥/١.

٣ شرح الجمل لابن خروف ٤١٧/١.

٤ شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١.

٥ شرح التسهيل ٣٤١/١.

أما براهين دلالتها على الحدث عندهم فهي[١]:

- **الأول:** أن من يقول بتجرد (كان) وأخواتها من الدلالة على الحدث معترف بفعليتها، والفعلية تستلزم الدلالة على الزمان والحدث معا؛ لأن الدال على الحدث وحده هو المصدر، والدال على الزمان وحده هو اسم الزمان، وهذه العوامل ليست مصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.
- **الثاني:** أن مدعي تجردها من الدلالة على الحدث معترف بأن الأصل في كل فعلٍ أن يدل على الزمان والحدث معا، فلا يوافَق في إخراجها عن هذا الأصل إلا بدليل.
- **الثالث:** أن هذه الأفعال لو تجردت من الدلالة عن الحدث، واختصت بالدلالة على الزمان؛ لجاز أن ينعقد من أحدها ومن اسمِ معنًى جملةٌ تامة، كما ينعقد من اسم المعنى مع اسم زمان في مثل: (الفرحُ اليوم)، وفي عدم جواز ذلك دليل على أن دعواه باطلة.
- **الرابع:** أن هذه الأفعال إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين –كالزمن الماضي مثلا– لم يَمْتَزْ بعضُها عن بعض إلا بالحدث، فنحن نقول: (فَرِحَ) و(حَزِنَ) متساويان في الزمان، مفترقان في الحدث، فإذا وافقنا مدعي تَجَرُّدِ (كان) وأخواتها من الدلالة على الحدث في دعواه؛ لزم ألا يكون بين الأفعال الناقصة فرقٌ إذا جاءت على صيغة واحدة، ولو كان ذلك كذلك، لم يكن ثمة فرقٌ بين: (كان زيد فقيرا)، و(صار زيد فقيرا)، و(ظل زيد فقيرا)، و(بات زيد فقيرا)، والفرق لا شك حاصلٌ، فبطل ما يوجب خلافه، ثم إنه لو كان الأمر

١ ينظر شرح التسهيل ٣٣٨/١، وتمهيد القواعد ١٠٨٥/٣، والمقاصد الشافية ١٨١/٢.

كما يزعمون للزم تناقضُ قولِ مَنْ يقول: (كان زيد فقيرا، وصار غنيا)، ولم ينكره منكر.

- **الخامس:** أن من جملة أخوات (كان): (انفك)، ولا بد أن تسبق بنافٍ، كقولك: (ما انفك زيد مسافرا)، فلو كانت دلالتها مقصورة على الزمن دون الحدث الذي هو الانفكاك؛ للزم أن يكون معنى المثال السابق: ما زيد مسافرا في وقت من الأوقات الماضية، وهذا نقيض المعنى المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.
- **السادس:** أن من جملة أخوات (كان): (دام)، ومن شروط إعمالها عمل (كان) أن تكونا صلة ل(ما) المصدرية، وهذا يستلزم صحة تقدير المصدر في موضعها، فتقدير قولنا: (أنفق ما دمتَ غنيا): أنفق مدة دوامك غنيا، ولو كان الفعل (دام) مجردا عن الحدث ما استقام تأويلها مع (ما) بمصدر.
- **السابع:** أن الأمر لو كان على قالوا ما جاز أن تدخل عليها (أنْ)؛ لأن (أن) وصلتها في تأويل مصدر، لكنها دخلت عليها في مثل قوله تعالى: ﴿ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[1]، وفي ذلك برهان على أنها تدل على الحدث.
- **الثامن:** أن هذه الأفعال لو كانت مجردة من الدلالة على الحدث، وكانت لمجرد الزمان لم يقم مقامها اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل لا يدل على الزمان، وإنما يدل على الحَدث وما هو صادرٌ عنه أو قائم به، لكن ذلك ورد في فصيح الكلام نثرا وشعرا، فقد جاء في الحديث: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَائِنٌ لَكُمْ ذِكْرًا، وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْرًا"[2] وقال الشاعر:

---

١ الأعراف: ٢٠.

٢ سنن الدارمي، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، حديث رقم: (٣٣٧١)

وما كلُّ مَنْ يُبْدِي البشاشة كائنا ** أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا[١]

وقول الحسين بن مطير الأسدي:

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا ** أحِبُّك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ[٢]

فدل ذلك على دلالة هذه الأفعال على الحدث.

- **التاسع**: أن دلالة الفعل على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ بسبب أن دلالته على الحدث لا تتغير بالقرائن، ودلالته على الزمان قد تتغير بالقرائن، فكيف يقال بتجرده من تلك الدلالة؟!
- **العاشر**: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة الدلالة عن الحدث، متجردة للزمان لم يُبْن منها فعل الأمر؛ لأنه لا يبنى مما لا يدل على الحدث، لكنه ورد كثيرا في العربية، ومنه قوله تعالى: ﴿كُونُوا أَنْصارَ اللَّهِ﴾[٣]، وفي ذلك دليل على دلالته على الحدث.

وقد أيد هذا المذهب ابن هشام أيضا، فقال: "وَالصَّحِيح أَنَّهَا كلَّهَا دَالَّة عَلَيْهِ[أي: الحدث] إِلَّا (لَيْسَ)"[٤].

---

١ البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والبشاشة: طلاقة الوجه، وتلفه: تجده، والمنجد: المُعين. ينظر البيت في شرح التسهيل ٣٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وشرح ابن الناظم ٩٥، والتذييل والتكميل ١٣٧/٤، وتخليص الشواهد ٢٣٤.

٢ البيت من الطويل في ديوان الشاعر ص ١٢٦، وفي مجالس ثعلب ٢٢٠، شرح التسهيل ٣٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وشرح ابن الناظم ٩٥، والتذييل والتكميل ١٣٧/٤، وتخليص الشواهد ٢٣٤.

٣ الصف: ١٤.

٤ مغني اللبيب ٥٧٠.

الرأي الراجح

الذي يختاره الباحث أن هذه الأفعال ليست مجردة من الحدث تجريدا تاما كما ذهب إليه أكثرهم، وليست دالة على الحدث دلالةَ الأفعال التامة كما صرح به ابن مالك، وإنما هي تدل على حدث ناقص كما عبر عنه عباس حسن[١]، وأن هذا هو سبب تسميتها بالناقصة؛ وذلك للأسباب التالية:

- **أولا:** أن تعليل تسميتها ناقصة بنقصان لدلالتها على حدث ناقص يعبر عن واقع هذه الأفعال؛ فإسنادها إلى مرفوعها "لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يتمم المعنى الأساسي المراد، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة، وهذا يخالف الأفعال التامة، فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها الفاعل، أو نائب الفاعل"[٢].
- **ثانيا:** أن هذا مختار المحقق الرضي كما فَهِم الباحث؛ فقد كان دقيقا في تعبيره، حين قال: "إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب"[٣]، وقد أوضح ذلك بإتقان، ونظَّر له ببراعة، فقال: "إنّ (كان) في نحو: (كان زيد قائما)، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام؛ أي حصوله، فجئ أولا بلفظ دال على حصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: (حصل شيءٌ)، ثم قلت: (حصل القيام)، فالفائدة في إيراد مطلقِ الحصولِ أوّلًا ثم تخصيصِه: كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن... مع فائدة أخرى

١ النحو الوافي ٥٤٥/١.
٢ النحو الوافي ٥٤٥/١.
٣ شرح الكافية ١٨١/٤.

ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المفيد، ولو قلنا: (قام زيد) لم يحصل هاتان الفائدتان معًا، فـ(كان) يدل على حصول حدثٍ مطلقٍ، تقييدُه في خبره، وخبره يدل على حدث معيَّنٍ واقعٍ في زمان مطلق، تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق –أي الكون– وضعيةٌ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية"[١].

- **ثالثا:** أن ذاك التفسير مطرد في كافة الأفعال الناقصة، فيشمل (ليس) التي استثناها المذهب الثاني من الدلالة على الحدث، ويكون معنى (ليس زيد قائما) على هذا الاختيار: انتفى شيءٌ عن زيد، انتفى قيامُه. أما المذهب الثاني فلم يحلّ لنا معضلة (ليس)، فهم لا ينكرون فعليتها، ومع ذلك يرونها –دون سائر الأفعال– غير دالة على الحدث.
- **رابعا:** أن ثمة مشكلات يصعب دفْعُها على القول بتجردها من الدلالة على الحدث، على النحو الذي سبق تفصيله في ردِّ ابن مالك ومَن معه، وأبرز ما أثاروه من المشكل أن مَن ذهب هذا المذهب يصوغ من بعضها المصدر[٢]، واسم الفاعل[٣]، وفعل الأمر[٤]، وهذا كله لا معنى له إلا إذا دل الفعل على الحدث، ولذا قال الصبان عن هذا المذهب: "وهو مشكل عندي فيما له مصدر؛ إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث"[٥]. كما أن هذه الأفعال لو كانت

١ شرح الكافية ١٨٢/٤.

٢ ينظر على سبيل المثال شرح المفصل ٢٢٦/١، ٣٦٩/٤.

٣ ينظر على سبيل المثال المقتضب ٨٧/٤، والبديع في علم العربية ٤٧٠/١، وشرح المفصل ٨٤/٢.

٤ ينظر على سبيل المثال: البديع في علم العربية ٤٧٠/١، وشرح المفصل ٨٤/٢، والمقاصد الشافية ١٥١/٢.

٥ حاشية الصبان ٣٤٦/١.

متجردة من الدلالة على الحدث لما كان بين أحدها والآخر فرقٌ إذا جاءت على صيغة مختصة بزمان معين، ولكان قولنا: (أصبح فلان عزيزا وأمسى ذليلا) لغوا من الكلام؛ لأن (أصبح) و(أمسى) متفقتان في الزمن، ولا اختلاف بينهما في المعنى على مذهبهم، كما أنهم رأوا أن (كاد) وأخواتها أفعال ناقصة، ومع ذلك قسموها[1] من حيث معناها إلى ما يدل على قرب وقوع الفعل، وما يدل على رجاء وقوع الفعل، وما يدل على بدْء وقوع الفعل، ولا معنى لما صنعوا إلا بأن يكونوا قد أقروا بدلالتها على الحدث كما هو ظاهر، وإلا فقد وقعوا في تناقضٍ بيِّن.

- **خامسا:** أن ثمة مشكلا أيضا على القول بأنها تدل على الحدث دلالةَ الأفعال التامة، خلاصته: أن الحدث جليٌّ في الفعل التام في مثل قولك: (جلس الرجل)، وهو الجلوس، فلو سألْنا: ماذا فعل الرجل؟ لقيل: الجلوس، وذلك غير ظاهر في هذه الأفعال البتة، ففي قولنا: (كان الرجل جالسا) لا يقول أحد: إنه فَعَلَ الكينونة، ولا يسلِّم متأملٌ بأن الفعليين (جلس) و(كان) متساويان في دلالتهما على الحدث.
- **سادسا:** أن في هذا الاختيار خروجا من الإشكالات التي طرحها الفريقان جميعًا، ومنها الإشكال الذي أثره الصبان من وجود مصدر لبعض هذه الأفعال، فلا يسوغ القول بتجردها من الدلالة على الحدث.
- **سابعا:** أن تعليل فريق ابن خروف وابن مالك تسميتها ناقصة بـ"عدم اكتفائها بمرفوع"[2] غير مقنع؛ لأنه لو كان ذلك كذلك لاستلزم أن تكون كافة الأفعال التي لا تكتفي بمرفوعها ناقصة، وهذا يشمل كافة الأفعال المتعدية، ويظهر

١ ينظر على سبيل المثال شرح المفصل ٣٧٢/٤.

٢ شرح التسهيل ٣٤١/١.

بوضوح في الصيغ التي تستلزم المشاركة في الفعل، كصيغة (فاعَلَ) في مثل قولنا: (خاصم زيدٌ عمرًا)، فلا شك أن الفعل هنا لا يكتفي بمرفوعه، ويستلزم منصوبا، لكن أحدا لم يقل بأنه ناقص، فدل على أن عدم الاكتفاء بالمرفوع ليس حدًّا للفعل الناقص؛ لأن معنى الحدث في هذه الأمثلة ونظائرها كاملٌ تامٌّ في الفعل، واحتياج الفعل لمنصوب ناتج عن استلزامه ذلك، لا عن قصوره عن إفادة المراد، بخلاف (كان زيد قائما)؛ فالحدث المراد والفائدة المرجوة لا تظهر إلا بمعاضدة الخبر للفعل.

(٣) المسألة الثالثة: نوع الإضافة في: (رُبَّ رَاجِينَا)

تناول ابنُ مالك الإضافةَ في ألفيته، فذكر أن منها الإضافة المحضة ومنها غير المحضة، ثم ذكر أن غير المحضة لا تفيد المضاف تخصيصا ولا تعريفا، ومثَّل لها بـ(رُبَّ رَاجِينَا) في بيت الألفية[١]:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) * وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ**

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ * مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ**

فقال الصبان معقبا على تمثيله بـ(رُبَّ رَاجِينَا): "قيل هذا المثال مشْكل؛ لأن (رب) تَصْرِف ما بعدها إلى المضِيِّ، فتكون إضافته محضة. وفيه نظر؛ فإن المذكور في (همع الهوامع) إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضيِّ ما تتعلق به (رب) –بناء على أنها تتعلق– لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها"[٢].

١ ألفية ابن مالك ٣٦.

٢ حاشية الصبان ٣٦١/٢، وينظر همع الهوامع ٤٣٧/٢.

البيان

عرَّف بعض النحاة الإضافة بأنها: إسناد اسم لآخر بتنزيل الثاني من الأول منْزلةَ التنوين أو ما يقوم مقام التنوين[1]، وعرفها بعضهم بأنها نسبةٌ تقييدية بين اسمين، تُوجب لثانيهما الجرَّ أبدًا[2].

وقد قسمها النحاة قسمين[3]: محضة وغير محضة:

- **فالمحضة**: هي التي جاء المضاف فيها غيرَ وصفٍ، نحو: (بئر زمزم)، أو جاء وصفا، لكن أضيف إلى غير معموله، نحو: (شاعر القبيلة)، أو جاء وصفا مضافا إلى معموله، لكن أريد به المضي، نحو: (قاتل اللص أمس شجاعٌ).

وهي تُكسب المضاف التعريف، نحو: (غلام زيد)، أو التخصيص، نحو: (غلام امرأة). وسُميتْ محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، وتسمى كذلك المعنوية؛ لأنها تفيد أمرا معنويا، هو التعريف أو التخصيص[4].

---

١ ينظر التصريح ٦٧٣/١، وشرح كتاب الحدود ٢٧٩.

٢ ينظر ارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، وتمهيد القواعد ٣١٦٠/٧، وهمع الهوامع ٥٠٠/٢، وحاشية الخضري ٢٥/٢.

٣ زاد ابن مالك نوعا ثالثا، وهو الإضافة الشبيهة بالمحضة، وهي الإضافة التي اتحد مدلولا جزأَيْها في المعنى واختلفا في اللفظ، أو التي أضيف فيها المُلغَى إلى المعتبر، أو المعتبرُ إلى الملغَى، ومن الأول: إضافة الاسم إلى الصفة في نحو: (مسجد الجامع)، وإضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (شهر رمضان)، وإضافة الصفة إلى الموصوف نحو: (أنت من كرام الناس). ومن أمثلة إضافة الملغَى إلى المعتبر: (ألقيت اسم السلام عليكم)؛ إذ المقصود: ألقيت السلام، ومن أمثلة إضافة المعتبر إلى الملغى: (أقمت ببغداد العراق، ثم سافرت إلى دمشق الشام)، وقد جعلها ابن مالك في سبعة أقسام. ينظر تفصيل الكلام عنها في: شرح التسهيل ٣٣٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٠٨/٤، وتوضيح المقاصد وأوضح المسالك ٧٩٠/٢، وتمهيد القواعد ٣١٧٣/٧.

٤ ينظر أوضح المسالك ٧٤/٣، وشرح ابن عقيل ٤٤/٣.

- **وغير المحضة هي:** التي جاء المضاف فيها وصفا يشبه الفعل المضارع في كونه مرادا به الحال أو الاستقبال، وأضيف إلى معموله[١]، وهذا يشمل اسم الفاعل، نحو: (قارئ الكتابِ)، وصيغ المبالغة، نحو: (مررت برجلٍ ضرَّابِ زيدٍ)، والصفة المشبهة كـ(حسن الوجهِ)، واسم المفعول كـ(مروَّع القلب).

وسميت غير محضة؛ لأنها منويةُ الانفصال بالضمير المستتر في الوصف المضاف؛ فإنّ قولنا: (عمرٌو ضاربُ زيدٍ) في قوة (عمرو ضاربٌ هو زيدًا)، فالضمير المستتر في الوصف فاصلٌ في التقدير بين الصفة ومجرورها[٢].

وتسمى أيضا: اللفظية؛ لأن فائدتها لا ترجع إلا إلى اللفظ، **بتخفيفٍ، أو تحسينٍ:**

- **أما التخفيف** فلأن قولنا: (ضاربُ زيدٍ) –بحذف التنوين– أخفُّ من قولنا: (ضاربٌ زيدًا)، وقولنا: (قاتلو اللصِّ) –بحذف النون– أخَفُّ من قولنا: (قاتلون اللصَّ).
- **وأما التحسين** ورفْع القُبح فيظهر عند إضافة الصفة المشبهة المعرَّفة بالألف واللام إلى معمولها المعرَّف بالألف واللام كذلك، نحو: (مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ)؛ فإنّ في جرّ معمول الصفة –وهو هنا: الوجه– بإضافتها إليه تخلّصًا من ارتكاب أمرين قبيحين ضعيفين، وهما رفْعُ المعمول –الوجه– ونَصْبُه:
  - **أما قبْح الرفع** فلأنه يؤدي إلى خلو الصفة من ضميرٍ يرجع إلى الموصوف؛ وذلك لأن الصفة إما أن ترفع ضميرا يعود على المنعوت، نحو: (رأيت رجلا قائما)، أي: قائما هو، وإما أن ترفع اسما ظاهرًا يشتمل على ضمير المنعوت، كما في النعت السببي في مثل قولنا: (رأيت رجلا قائما أبوه)،

١ ينظر أوضح المسالك ٧٥/٣، وشرح ابن عقيل ٤٤/٣.

٢ ينظر التصريح ٦٨٢/١، وحاشية الصبان ٣٦١/٢.

ولا ترفع الضمير والاسم الظاهر معًا؛ فلو رفعنا (الوجه)، فقلنا: (مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهُ) للزم عليه خلو النعت من ضمير المنعوت، وهذا قبيحٌ[1].

- **وأما قبح النصب** فإننا إذا قلنا: (مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ)، فنصب (الوجه) سيكون على التشبيه بالمفعول به، والصفةُ المشبهة تعمل عَمَل فِعْلها، وفعْلُها هنا لازم غير متعد، فينبغي أن تَعمل عمَلَه؛ فلا تنصب المفعول به، فإذا نصبنا ما بعد الصفة المشبهة نكون قد أجرينا الفعل اللازم مُجرى الفعل المتعدي، وهذا أيضا قبيح[2].

ففي رفع (الوجه) إذن قبحٌ، وفي نصبه قبحٌ، وفي الجر تخلصٌ منهما[3].

وتسمى الإضافة غير المحضة كذلك: المجازية؛ لأنها جيء بها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وهو التعريف أو التخصيص:

- **فهي لا تفيد المضاف التخصيص** على الصحيح[4]، وإذا كان ابن مالك قد ذهب إلى أنها تفيد التخصيص محتجا بأن (ضارب زيدٍ) أخصُّ من (ضاربٍ) وحدها؛ فقد دفعوا مذهبه بأن التخصيص الذي في (ضارب زيدٍ) لم تجلبه الإضافة؛ وإنما هو حاصل بالمعمول قبل مجيء الإضافة، فأصل (ضاربُ زيدٍ): (ضاربٌ زيدًا)، فالتخصيص حاصلٌ، أضفْتَ أم لم تُضِف[5].

---

١ ينظر أوضح المسالك ٧٨/٣، ومغني اللبيب ٦٦٥، وتمهيد القواعد ٣١٨٤/٧، والتصريح ٦٨٢/١.

٢ينظر تمهيد القواعد ٣١٨٤/٧، وحاشية الصبان ٣٦٣/٢.

٣ ينظر التصريح ٦٨٢/١.

٤ ينظر شرح شذور الذهب ٤٢٢.

٥ ينظر مغني اللبيب ٦٦٤، وأوضح المسالك ٧٨/٣، وشرح الأشموني ١٢٥/٢.

- **كما أنها** –أعني الإضافة غير المحضة– لا تُكسب المضاف التعريف بإجماع النحاة[١]، **وقد استدلوا على ذلك بأمور**[٢]:

- **أحدها:** وقوع الوصف المضافِ للمعرفة وصْفًا للنكرة، كقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[٣]، ف(بالغ) صفة ل(هديا)، وهو دليل على أن (بالغ) نكرةٌ مع أنه قد أضيف للمعرفة (الكعبة)، وفي ذلك دليل على أن الإضافة لم تُكسب المضاف التعريف؛ إذ لو أكسبته التعريف لما جاز أن يقع وصفا للنكرة؛ لأن النعت يطابق منعوته في التعريف والتنكير، وفي ذلك دليل على أن معنى المضاف في هذا المثال ونحوه بعد الإضافة بقي على ما كان عليه قبل الإضافة.
- **وثانيها:** نصْب الوصف المضاف إلى المعرفة فيها –أعني: الإضافة غير المحضة– على الحال، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ. ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾[٤]، ف(ثاني) وقع حالا من الضمير المستتر في (يجادل)، والأصل في الحال أن يكون نكرة، وهذا دليل على أنه لم يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، ومن ذلك قول أبي كبير الهذلي:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّنًا * سُهُدًا إذا ما نامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ**[٥]

---

١ ينظر شرح شذور الذهب ٤٢٢.

٢ ينظر المرتجل ٣٢٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٨٧/١، وشرح ابن الناظم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٧٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٣/٤، وشرح الأشموني ١٢٤/٢، والتصريح ٦٨٠/١، وهمع الهوامع ٥٠٤/٢.

٣ المائدة: ٩٥.

٤ الحج: ٨،٩.

٥ البيت من الكامل، في ديوان الهذليين ٩٢/٢، وكتاب الأفعال ٥٥٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٩١٢/٢، ومغني اللبيب ٦٦٤، والمقاصد النحوية ١٢٨٩/٣، وحُوشُ الفؤاد: حديد =

- **وثالثها:** وصفُ المضاف إلى المعرفة بالنكرة[1]، كقول المرَّار الأسدي:

سَلَّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِي رأْسِهِ * ناجٍ مُخالِطِ صُهْبةٍ متَعيِّسِ[2]**

- **ورابعها:** وقوعهُ تمييزا[3] نحو: أكرم بزيد مطعمَ الضيفِ، ومن وقوعه تمييزا مجرورا ب(من) قول ذي الرُّمَّةِ:

سَرَتْ تخْبِطُ الظَّلْماءَ مِنْ جانِبيْ قَسَا * وحُبَّ بِهَا مِنْ خابِطِ الليلِ زَائِرِ[4]**

=

القلب متوقده، والمُبطَّنُ: الضامِر البَطْن الَّذِي كأنه قد لَصِقَ بطنُه بظَهره، والسُّهُد: قليل النوم، والهَوْجَل: الْبَطِيءُ المُتَواني الثقيلُ الوَخِم. والشاعر يتحدث عن تأبط شرًّا، الفتاك المعروف، وكان الشاعرُ زوْجَ أمه. والشاهد: (فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ)؛ حيث جاء الوصف المضاف إلى المعرفة منصوبا على الحال، مما يعني أنه بقي على تنكيره.

١ ينظر الكتاب ١٦٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٦/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٣/٤.

٢ البيت من الكامل، ينظر في الكتاب ١٦٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٧/٢، والإيضاح العضدي ١٤٣، وأسرار العربية ١٤٨، وشرح المفصل ١٢٧/٢. والمعطِي رأسه: الذلول، والناجي: السريع، والصهبة: البياض الذي يميل إلى الحمرة، والمتعيّس: الأبيض الذي تخالطه شقرة. والمعنى: تسلَّ عن همومك وانشغل عنها ببعيرٍ صفتُه كذلك. والشاهد: (بكلِّ مُعْطِي رأْسِه *** ناجٍ)؛ حيث وُصف اسم الفاعل (معطي) المضاف إلى المعرفة بالنكرة (ناج)، وفي ذلك دليل على أن الإضافة غير محضة، وأنه نكرة.

٣ ينظر المقاصد الشافية ٢٣/٤.

٤ البيت من الطويل، في ديوان ذي الرمة ١٦٨٣/٣، والكتاب ٤٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٦/١، وتوجيه اللمع ٢٥٤، والتذييل والتكميل ١٤٩/١٠، والمقاصد الشافية ٢٤/٤. اللغة: سرتْ: سارت بالليل، ويقصِد خيال تلك المرأة، ويخبط الظلماء: يسير على غير هدى، فهو خابط الليل، وقسا: اسم موضع، وحبّ بها أصله: حبب بها، ثم أدغم، والمعنى: ما أحبَّها إليَّ!. والمعنى: أن خيال وطيْفَ تلك المرأة زاره ليلا يتخبط في الظلماء في هذا الموضع، وما أحبَّ ذلك الزائر إليه!. والشاهد:

=

- **وخامسها:** الإخبار به عن النكرة، نحو: هل أحدٌ مُكرمُك؟ وهذا مبني على أن المبتدأ النكرة إنما يُخْبَر عنه بالنكرة[١].
- **وسادسها:** دخول (رب) على الوصف المضاف للمعرفة، في نحو قول جرير:

يَا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * لَاقَى مُباعَدةً مِنْكُمْ وحِرْمانًا**[٢]

و(رب) لا تدخل إلا على نكرة، وفي هذا دليل على أن هذا الوصف المضاف (غابط) لم يتعرف مع إضافته للمعرفة.

****

هذا، وقد مرَّ أن الإضافة غير المحضة تستلزم في المضاف ثلاثة أمور مجتمعة:

أحدهما: أن يكون وصْفًا.

وثانيها: أن يشبه الفعلَ المضارع في كونه مرادا به الحال أو الاستقبال.

وثالثها: أن يضاف إلى معموله.

فإذا اختل شرط منها كانت إضافة محضة. وقد مثَّل ابنُ مالك للإضافة غير المحضة بقوله: (رُبَّ رَاجِينَا)، فنقل الصبان استشكال بعضهم على تمثيله

=

(وحُبَّ بِهَا مِنْ خابِطِ الليلِ)؛ حيث وقع الوصف المضاف إلى معرفة تمييزا مجرورًا ب(من)، وفي ذلك دليل على أنه نكرة، وأن الإضافة غير محضة.

١ ينظر المقاصد الشافية ٢٣/٤.

٢ البيت من البسيط، في ديوان جرير ١٦٢/١، والكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١، والمقاصد النحوية ١٢٩١/٣. والمعنى: يا رُبَّ إنسانٍ يغبطني على محبتي إياكِ؛ ظنًّا منه أنك تجازينني بها، لكنه لو كان مكاني للاقى ما لاقيتُه من الحرمان والمباعدة. والشاهد: (يَا رُبَّ غابِطِنا) حيث دخلت (رب) على الوصف المضاف إلى معرفة، وفي ذلك دليل على أن إضافته غير محضة، وأن الوصف المضاف إلى معرفة لم يتعرف بالإضافة، بل بقي على تنكيره.

أن (رب) تصْرِف ما بعدها للمضيّ، وإذا كان كذلك اختل الشرط الثاني القاضي بأن يُراد بالوصف الحال أو الاستقبال؛ فتكون الإضافة محضة؛ فيكون تمثيله باطلا.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بما يأتي:

- **أولا:** أن مُضيَّ ما تتعلق به (رب)[1] ليس محل اتفاق؛ فلا يُحتج به؛ فقد أجاز جماعةٌ، منهم ابن السراج[2] وابن الشجري أن يكون ما تتعلق به حالًا، قال ابن الشجري: "ومن أحكامها: أنها تكون لتقليل ما مضى وما هو حاضر دون المستقبل، تقول: (ربّ رجل أخبرنا بحاله)، و(ربّ رجل يخبرنا الآن)، ولا تقول: (ربّ رجل سيخبرنا)، ولا: (ربّ رجل ليخبرنّنا غدا)؛ لأن ما لم يقع لا يعرف كمّيّته فيقلّل [أو][3] يكثّر"[4]. وأجاز بعض النحويين فيما تتعلق به أن يجيء حالا ومستقبلا إضافة إلى مجيئه ماضيًا، وإن كان تعلقه بالماضي عندهم أكثر[5]، وهو اختيار أبي حيان، حيث قال: "والصحيح أن العامل يكون

---

١ عند من يقول بتعلقها. انظر اختلافهم في هذه القضية في التذييل والتكميل ٢٩٥/١١، وارتشاف الضرب ١٧٤٣/٤، وتمهيد القواعد ٣٠٥٠/٦، والمساعد٢٧٢/٢.

٢ ينظر الأصول في النحو ٤٢٠/١، وارتشاف الضرب ١٧٤٣/٤، والمقاصد الشافية ٥٧٤/٣، والمساعد ٢٨٧/٢، وحاشية الصبان ٣٦١/٢.

٣ في النص: "فيقلل ولا". ولعل الصواب ما أثبتناه؛ فقد قال صاحب (الفصول المفيدة): " ذكرُوا من خَصَائِص (رب) أَن تكون لما مضى من الزَّمَان، وَأَن الْفِعْل الَّذِي يعْمل فِيهَا يجب أَن يكون مَاضِيا، وَوجه ذَلِك بِأَن مَا مضى هُوَ الَّذِي تعلم قلته وكثرته، وَيحْتَمل ذَلِك فِيهِ، وَأما الْمُسْتَقْبل فمجهول الْحَال لَا يُعلم أكثير هُوَ أم قَلِيل". الفصول المفيدة ص٢٦٤.

٤ أمالي ابن الشجري ٤٧/٣.

٥ ينظر التذييل والتكميل ٢٩٣/١١، والمساعد ٢٧٢/٢.

ماضيًا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالًا ومستقبلًا"[١]، واستشهدوا بقول جحدر بن مالك:

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي * عليَّ، مُخَضَّبٍ، رَخْصِ البَنانِ**[٢]

- **ثانيا:** أن ابن مالك لم يشترط مضيَّ ما تتعلق به؛ بل أجاز فيه أن يكون حالا وأن يكون مستقبلا، حيث قال عن مُضي ما تتعلق به: "هذا هو الأكثر، وأما كون ذلك لازما لا يوجد غيره فليس بصحيح؛ بل قد يكون مستقبلا... وقد يكون ما وقعت عليه (رُبّ) حالا"[٣]، فكيف يُعترض عليه بما ليس محظورًا لديه؟! وقد استقر لديهم أنه لا يحتج على المخالف بما لا يقر به؛ قال ابن جني: "إن نفس الشيء المتنازع فيه لا يكون حجة على الخصم، إنما يكون حجة ما قد ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة"[٤].
- **ثالثا:** أن مَن اشترط هذا المضيَّ فيما بعد (رب) قد اشترطه في متعلقها لا في مجرورها، ولم نقف على من قال باشتراط مضي مجرورها. وهذا ما أجاب به الصبان عن الإشكال[٥].

---

١ ارتشاف الضرب ١٧٤٢/٤.

٢ البيت من الوافر، ينظر في أمالي القالي ٢٨٢/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٠٦/١، وارتشاف الضرب ١٧٤٥/٤، والجنى الداني ٤٥٧، ومغني اللبيب ١٨٣، وخزانة الأدب ٢٠٩/١١. والمخضب: المهذب، وَهُوَ المطهر الْأَخْلَاق. والرخص: الناعم. والبنان: أَطْرَاف الْأَصَابِع. والشاهد: مجيء ما بعد (رب) مفيدًا للاستقبال.

٣ شرح التسهيل ١٧٩/٣.

٤ المنصف ٢٢.

٥ حاشية الصبان ٣٦١/٢.

- **رابعا:** إطباق جماعة من أئمة النحو على عدِّ دخول (رب) على المضاف في هذا النوع من الإضافة دليلا على بقائه نكرة، مما يعني أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه في مذهبهم، وهو ما يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة عندهم. ومن هؤلاء إمام النحاة سيبويه الذي مثّل لذلك بقول الشاعر:

يَا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * لَاقَى مُباعَدةً مِنْكُمْ وحِرْمانًا** [1]

ثم قال: "ف(رُبّ) لا يقع بعدها إلا نكرةٌ، فذلك يدلّك على أنّ (غابطنا)... نكرةٌ"[2]، وكذا فعل المبرد[3]، والسيرافي[4]، وابن يعيش[5] وغيرهم.

(٤) المسألة الرابعة: دلالة (أفعل) في (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ)

نقل الصبان عن الدماميني أن قولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) ونظائره "ظاهرُه مشْكل؛ إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له"[6]، ثم نقل فيه ثلاثة توجيهات: اثنين عن ابن هشام وثالثا عن الرضي، ورأى أن فيها جميعا نظرا، لكنه التمس مخرجا لتوجيه الرضي وأحدِ توجيهي ابن هشام.

البيان

(أنْ) حرف مصدري يسبك منه مع الفعل مصدرٌ، ولو طبقنا هذا الأمر على المثال المذكور لغدا التقدير: زيد أعقل من الكذب، وهذا غير مستقيم؛ لأنه لا معنى لتفضيل زيدٍ في العقل على الكذب.

---

١ سبق تخريجه.

٢ الكتاب ٤٢٧/١.

٣ ينظر المقتضب ٢٢٧/٣.

٤ ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٦/٢.

٥ ينظر شرح المفصل ٢٣٨/٢.

٦ حاشية الصبان ٧٣/٣، وينظر تحفة الغريب ٤٩١/٤.

بيد أن هذا التركيب ونظائره قد ورد كثيرا في كلامهم[١]، وارتضاه واستعمله كبار أئمة اللغة كسيبويه[٢]، والمبرد[٣] وابن السراج[٤]، وغيرهم مرارا، وقد روى الإمام أحمد في وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " كَانَ وَاللَّهِ أَفْضَلَ مَنْ أَنْ يَخْدَعَ، وَأَعْقَلَ مِنْ أَنْ يُخْدَعَ"[٥]، ومما ورد من ذلك قولهم: (أنت أعظم من أن تقول كذا)، و(أنا أكبرُ مِنْ أَنْ أشعر)[٦].

وفي تخريج هذا التركيب ونظائره ستة توجيهات، هي:

التوجيه الأول: أن نقدر له مضافا محذوفا هو كلمة (صاحب)، فيصير تقدير (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ): زيد أعقل من صاحب الكذب، وهو مذهب سيبويه؛ فقد قال في (أنت أكرم عليَّ مِن أن أَضربَك)، و(أنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَه): "إنّما يريد: أنت أَكرمُ عليَّ من صاحب الضَّربِ، وأنت أَنكدُ من صاحب تَرْكِه؛ لأنَّ قولك: (أَنْ أضربك) و(أن تتركه) هو الضَّرْبُ والتَّرْكُ؛ لأنّ (أَنْ) اسمٌ، و(تتركه) و(أَضربك) مِنْ صِلَتِه، كما تقول: (يَسوءُني أَنْ أَضربك)، أي: يَسوءُني ضَرْبُك، وليس يريد: أنت أَكرمُ عليّ من الضرب، ولكن: أَكرَمُ عليَّ مِنْ صاحب الضربِ"[٧].

---

١ ينظر تحفة الغريب ٤٨٩/٤، والفوائد العجيبة ٦٨.

٢ في قوله: (أنت أكرم على من أن أَضربَك، وأنت أَنكدُ من أَن تَتْرُكَ) ينظر الكتاب ٢١٣/١، وقوله: (هذا أكثر من أن يحصى) ينظر الكتاب ٢٨٩/٣، ٣٨١، ٥١٢.

٣ في قوله: (هذا أكثر من أن يحصى) ينظر المقتضب ٩١/١، ٢١٩، ٢١١/٢.

٤ في قوله: (هذا أكثر من أن يذكر). الأصول في النحو ٩٢/١.

٥ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل. باب: خير هذه الأمة بعد نبيها ٣٢٧/١، حديث رقم: (٤٦٢).

٦ ينظر شرح الكافية ٤٥٥/٣.

٧ الكتاب ٢١٣/١.

والتوجيه الثاني: أنّ (أنْ) في المثال ونظائره بمعنى (الذي)، وهو قول مُحَمَّد بن مَسْعُود[1]، الذي زعم أن (الَّذِي) وَ(أَن) المصدرية يتقارضان، فَتَقَع (الَّذِي) مَصْدَرِيَّة، كقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2]، أي: كخوض تلك الأمم قبلكم[3]، وَتَقَع (أَن) بِمَعْنى (الذي)، كالمثال المذكور، فتقدير: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ): زيد أعقل من الذي يكذب.

والتوجيه الثالث –ونقله ابن هشام[4]– أن (أنْ) والفعل في تأويل مصدر، والمصدر مؤول بالوصف، فالمصدر المؤول في (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) في تأويل (الكاذب)، والتقدير: (زيد أعقل من الكاذب)، وتأويل المصدر بالوصف ليس بِدَعًا، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[5]؛ إذ التقدير: وما كان هذا القرآن مفترًى[6]، ومنه: (هذا الدرهم ضَرْبُ الأمير)، و(هذا الثوب نَسْجُ اليمن)، المراد: مضروب الأمير[7]، ومنسوج اليمن[8].

---

١ مغني اللبيب ٧٠٨. ومُحَمَّد بن مَسْعُود هو: مُحَمَّد بن مَسْعُود الزكي، كما ذكره ابن هشام، أو: مُحَمَّد بن مَسْعُود الغزني، كما ذكر السيوطي في (بغية الوعاة) ٢٤٥/١، وحاجي خليفة في (سلم الوصول) ٢٦٦/٣، له مؤلف في النحو اسمه (البديع) خالف فيه أقوال النحويين.

٢ الكتاب ٢١٣/١.

٣ ينظر تفسير الطبري ٣٤١/١٤، والبحر المحيط ٤٥٧/٥.

٤ مغني اللبيب ٧٠٩.

٥ يونس: ٣٧ .

٦ ينظر تفسير الثعلبي ١٣٣/٥، والتبيان في إعراب القرآن ٦٧٥/٢، والبحر المحيط ٥٧/٦ .

.

٧ ينظر الكتاب ٤٣/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٩/١، والمقتضب ٣٠٤/٤ .

٨ ينظر المقتضب ٣٠٤/٤، والمسائل الحلبيات ٣٠٤، وشرح المفصل ٣٤٧/٣ .

والتوجيه الرابع –واختاره ابن هشام[١]–: أنَّ (أَفْعَلَ) ضُمِّنَ معنى (أَبْعَد) فمعنى (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ): زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره، و(مِن) هنا ليست التي تجرُّ المفضول في مثل (زيد أفضل من عمرو)، بل هي متعلقة ب(أفعل)؛ لتضمنه معنى (أبعد)، من غير دلالة ل(مِن) على التفضيل؛ وإنما أتت لأنها الحرف الذي يتعدى به الفعل (بَعُدَ) ومشتقاته، والمفضَّل عليه متروكٌ أبدا مع (أفعل) هذا؛ لقصد التعميم.

والتوجيه الخامس: أن (أفعل) استعمل في بعض مدلوله دون بعض، وقد جُرِّد من معنى التفضيل، فليس المقصود في نحو قولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) أنه أعقل من الكذب؛ بل (أفعل) فيه يفيد بُعْد زيد من الكذب، فالمعنى: زيد متباعد من الكذب بسبب عقله، وليست (من) في مثله تفضيلية؛ بل هي مثلها في قولك: أنا بعيد من كذا، وتعلقت ب(أفعل) بهذا المعنى بلا تفضيل، وهو رأي الرضي[٢]، وقال فيه الدماميني: "ولا مزيد عليه في الحسن"[٣].

التوجيه السادس: أن الكلام مبني على حذف (كان) واسمها وخبرها، فأصل (أنت أعقل من أن تكذب، وهو أحلم من أن يجهل): أنت أعقل من أن تكون شخصا يكذب، وهو أحلم من أن يكون شخصا يجهل، فحذف (كان) واسمها وخبرها، فصار المثالان: (أنت أعقل من أن تكذب، وهو أحلم من أن يجهل)، فيبقى التفضيل على حاله ومعناه، وهذا التوجيه أجازه الدكتور فاضل السامرائي[٤].

*****

١ مغني اللبيب ٧١٠.

٢ ينظر شرح الكافية للرضي٣/٤٥٥ .

٣ تحفة الغريب ٤/٤٩٢.

٤ معاني النحو ٤/٣١٥.

والذي يبدو لي في هذا الإشكال أنه قد تسومح في العبارة اعتمادًا على ظهور المراد، كما صرح به علي الجرجاني[1]، وأن كل توجيه من التوجيهات الستة لا يخلو من مأخذ، بيد أنني أميل إلى ترجيح التوجيه الرابع، وهو مختار ابن هشام، الذي يُفهم من كلامه[2] ومن كلام الرضي أيضا[3] أن (أفعل) ضمِّن معنيين معًا: إفادةَ البُعد عما بعده، وأن سبب إفادته هذا البُعدَ: المعنى اللغويُّ المأخوذ من مادة (أفعل) المذكورِ في الجملة، فحينما يقولون: (كان عمر –رضي الله عنه– أعقلَ من أن يُخدَع، وأوْرَعَ من أن يَخدع) فالمراد: كان أبعد الناس من الانخداع بسبب عقْلِه، وأبعدهم من الخداع بسبب وَرَعِهِ.

وسبب اختياري: أن هذا التأويل هو الأقرب للمعنى الذي يراد من هذا الأسلوب، وهو إفادة بُعْدِ المفضَّل عن المعنى المفهوم من الفعل بسبب الوصف الموجود في (أفعل)[4]، وإذا كان التوجيه الخامس يفيد هذا البعد أيضا؛ فإن في توجيه ابن هشام مزيةَ إبقاء (أفعل) على أصله مؤديا معنى التفضيل، وهذا أولى من العدول عن الأصل، والقولِ بتجريده من معنى التفضيل دون حاجة، وقد رأى علي الجرجاني أنه لاشك أن التفضيل في مثل هذه التراكيب مراد[5].

---

١ المصباح في شرح المفتاح ١٩٥.

٢ حيث قال: "إن (أَعقل) ضُمِّن معنى (أبعد)، فَمَعْنَى الْمِثَال: زيدٌ أبعَدُ النَّاسِ من الْكَذِب لفضله" مغني اللبيب ٧١٠.

٣ حيث قال: "فمعنى قولك: (أنت أعز عليَّ من أن أضربك): أي: بائن من أن أضربك من فرْط عزتك عليَّ". شرح الكافية ٤٥٥/٣. وينظر أيضا تعليق عباس حسن على المثال في النحو الوافي ٤٠٧/٣.

٤ ينظر معاني النحو ٣١٤/٤.

٥ ينظر المصباح في شرح المفتاح ١٩٥.

وقد ذهب الصبان[١] –مقتفيا في ذلك أثر الدماميني[٢]– إلى أن فيه نظرا، من جهة أن الفعل الذي ينسبك المصدر منه مع ما بعده: مسندٌ إلى ضمير، فينبغي عند سبْك هذا المصدر أن يضاف إلى هذا الضمير، كما تقول في تقدير: (أعجبني ما صنعتَ، وأعجبني ما صنع): أعجبني صُنْعُك، وأعجبني صنعُه، وإذا فعلنا ذلك في المثال المذكور صار المعنى: زيد أَبْعَدُ الناس مِنْ كَذِبِهِ، وهذا يستلزم مشاركة الناس له في البعد مِن كذِب نفسه، مع زيادته عليهم في ذلك البعد، قال الدماميني: "وهذا عن مظان التوجيه بمعزل"[٣].

ويجاب عن اعتراض الدماميني بأن هذا التركيب مشكل باتفاقِ مَن ناقشه، ولا مفر لتخريجه من الوقوع في محظور، وأهون المحظورات فيه ألا يُلتفت إلى إضافة المصدر المؤول إلى ضمير فِعْله عند التقدير، فيُتسامحَ فيه اعتمادا على ظهور المعنى المراد؛ ذلك لأن قولهم: (هو أعقل من أن يكذب) إذا أوَّلوه ب(هو أبعد من كذبه) فإن نسبة الكذب لزيد إنما كانت على سبيل توهمه فيه؛ لالتباسه به، كما قال الصبان[٤] فهذا أهون المحظورات، خاصة أن ثمة توجيهين آخرين من التوجيهات الخمسة محمولين على المسامحة في ترك الالتفات إلى تلك الإضافة، وإلا لفسد المعنى فيهما أيضا:

- أحدهما: التوجيه الأول –توجيه سيبويه– ففي مثل: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) إذا راعينا إضافة المصدر إلى ضمير الفعل يكون التقدير عليه: زيد أعقل من صاحب كذبه، وهو لا معنى له كما هو ظاهر.

١ حاشية الصبان ٣/٧٣.

٢ تحفة الغريب ٤/٤٩١.

٣ تحفة الغريب ٤/٤٩١.

٤ حاشية الصبان ٣/٧٣.

- والآخر: التوجيه الخامس، القاضي بأن (أفعل) قد جُرِّد من معنى التفضيل، وأن معنى (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ): زيد متباعد من الكذب وهو مذهب الرضي، والعجيب أن الدماميني –الذي عارض توجيه ابن هشام، وقال: إنه "عن مظان التوجيه بمعزل"[1] للسبب الذي ذكرناه– أيَّد مختار الرضي هذا، وقال عنه: "لا مزيد عليه في الحسن"[2]، مع أن المأخذ الذي أخذه على توجيه ابن هشام باقٍ في توجيه الرضي، والفرق بين المذهبين أن ابن هشام أبقى على معنى التفضيل في (أفعل)، وجرَّده منه الرضيُّ، فتقدير (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) عند الرضي: (زيد بعيد من أن يكذب)، فإذا طبقنا ما اشترطه الدماميني من ضرورة إضافة المصدر إلى ضمير الفعل كان التقدير: (زيد متباعد من كذِبه)، فيكون قد أثبت له كذبا، ثم ذكر أنه متباعد عنه، ويكون قد وقع فيما حذَّر منه وفرَّ.

أما التوجيه الأول، وهو مذهب سيبويه، وهو أن نقدر له مضافا محذوفا هو كلمة (صاحب)، ليصبح تقدير (أنت أكرم علي من أن أضربك): (أنت أكرم علي من صاحب الضرب)، فقد ذكروا[3] أن تفسيره: كأن زيدا قال –وهو لا يعني عمرا–: (أنا أضْرِبُهُ)، فسمع ذلك عمرو، فظن أنه عَنَاه، فقال عمرو: (أتَضْرِبُني؟!)، فأجابه زيد بقوله: (أنت أكرمُ عليَّ مِن أن أضربَك)؛ أي: من صاحب هذا الضَّرب الذي نسبتَه إلى نفسك، ولستَ به.

وهو –كما يتضح– مبني على توهم سؤال وجواب غير ظاهرَيْن، ففيه حذف كثير دون دليل، كما أن تقدير (صاحب) ليس ظاهرا متبادرا في جميع

---

١ تحفة الغريب٤/٤٩١.

٢ تحفة الغريب ٤/٤٩٢.

٣ ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٠٨، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/١٨٤، وارتشاف الضرب ٥/٣٢٢٩.

أمثلة هذا التركيب، ففي مثل: (هذا أكثر من أن يُحصى) تأويله ب (هذا أكثر من صاحب الإحصاء) ليس متبادرا، إذا ما وُوزِن بتقديره ب(هذا أبعد من الإحصاء بسبب كثرته) الذي حُمل عليه التوجيه الرابع.

أما التوجيه الثاني –وهو القول بأنّ (أنْ) بمعنى (الذي)، وأن تقدير (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ): زيد أعقل من الذي يكذب– فهو أيسر هذه التوجيهات، لكن يبعده أمران:

- أحدهما: أنه لم يُعرف له قائل غير مُحَمَّد بن مَسْعُود الزكي، كما قال ابن هشام[١].
- والآخر: أن المعنى لا يستقيم معه في كل التراكيب، فلئن استقام في مثل: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ)، على تقدير: زيد أعقل من الذي يكذب؛ فإنه لا يستقيم في مثل: (أنت أعقل من أن تكذب)، ولا: (أنا أعقل من أن أكذب)؛ لأن (أنْ) إذا كانت موصولة بمعنى (الذي) لزم أن يكون ضمير الفعل في صلتها للغائب؛ ليناسب معنى (الذي)، ولكن الضمير في الفعل (تكذب) للمخاطب، وفي الفعل (أكذب) للمتكلم، ولا يستقيم تقدير الجملتين ب (أنت أعقل من الذي تكذب)، و(أنا أعقل من الذي أكذب) [٢].

وأما التوجيه الثالث: وهو القول بأن (أن) والفعل في تأويل مصدر، والمصدر مؤول بالوصف، فالمصدر المؤول في (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) في تأويل (الكاذب)، والتقدير: (زيد أعقل من الكاذب)؛ فيبعده –كما قال ابن هشام[٣]، ووافقه الدماميني[٤] والصبان[٥]– أن التفضيل على الناقص لا فَضْلَ فيه، فتأويل

١ مغني اللبيب ٧٠٨ .

٢ ينظر تحفة الغريب ٤٨٩/٤.

٣ ينظر مغني اللبيب ٧٠٩.

٤ ينظر تحفة الغريب ٤٩٢/٤.

٥ ينظر حاشية الصبان٧٣/٣.

(زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) بـ(زيد أعقل من الكاذب) يستلزم تفضيله على الكاذب، وهذا لا فضل فيه، كما أنه لا يصيب المعنى المراد إصابة التوجيه الرابع.

وأما التوجيه الخامس، وهو مذهب الرضي أن (أفعل) استعمل في بعض مدلوله دون بعض، وقد جُرِّد من معنى التفضيل، وأن تقدير: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ): زيد متباعد من الكذب؛ فهو قريب جدا من التوجيه الرابع الذي رجحناه، حتى ذهب عباس حسن إلى أن "مضمون الرأيين واحد"[1]، لكنّ ثمة فارقا بينهما، وهو أن توجيه ابن هشام أبقى دلالة (أفعل) على التفضيل، دون توجيه الرضي، مع ما في كل منهما من إشكال امتناع إضافة المصدر إلى ضمير الفعل، فيرجِّح رأيَ ابن هشام على رأي الرضي أنَّ في الأول تجاوزا من وجه، وفي الثاني تجاوزا من وجهين.

واعترض عليه الصبان[2] بما اعترض به على التوجيه الرابع، من جهة أن الفعل المنسبك منه المصدر مسند إلى ضمير، فينبغي عند سبكه أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير، فيصير التقدير: زيد بعيد من كذبه، فنكون قد أثبتنا له كذبا.

ثم أجاب بأن هذا الاعتراض قد يُدفع هنا –وكذا في التوجيه الرابع– بأن نسبة الكذب لزيد على سبيل توهمه فيه؛ لالتباسه به[3].

وأما التوجيه السادس، وهو القول بأن مبني على حذف (كان) ومعموليها، وأن أصل (أنت أعقل من أن تكذب): أنت أعقل من أن تكون شخصا يكذب، وهو ما أجازه الدكتور فاضل السامرائي؛ فأرى أن به نظرا من جهتي اللفظ والمعنى:

---

١ النحو الوافي ٣/٤٠٧.

٢ حاشية الصبان ٣/٧٣.

٣ حاشية الصبان ٣/٧٣.

- أما من جهة اللفظ فقد حذف (كان) واسمها وخبرها دون عوض، ودون دليل، وفي غير الموضع الذي أجاز فيه النحويون هذا الحذف[١].
- وأما من جهة المعنى فإن تقدير قولهم: (أنت أعقل من أن تكذب) على هذا التوجيه يكون: (أنت أعقل من أن تكون شخصا يكذب)، ويكون تقدير الأخير (أنت أعقل من كونك شخصا يكذب)، وهذا نفسه مشكل؛ لأن فيه عودةً إلى ما فروا منه، فإذا كانوا قد رأوا أن تأويل (أنت أعقل من أن تكذب) بـ(أنت أعقل من الكذب) لا معنى له، فمضوا يبحثون له عن تخريج؛ فإن في هذا التأويل وقوعًا فيما جدُّوا في الفرار منه؛ لأن قولك: (أنت أعقل من كونك شخصا يكذب) بستلزم أنه أعقل من الكون، وهذا لا معنى له، مع ما فيه من عودة إلى ما أرادوا اجتنابه.

أضف إلى ذلك أن فيه تفضيلا للذات على صفة فيها؛ فهنا نكون قد حكمنا عليه بأنه أعقل من كونه كاذبا، فالمفضَّل المخاطب، والمفضل عليه صفة فيه، وهي كونه شخصا يكذب، وهذا ما لم أقف عليه عند أحد من علماء العربية.

******

وبهذا يظهر أن الصبان قد التمس للتوجيهين الرابع والخامس مخرجا، والباحث يوافقه في تقديمهما على بقية التوجيهات، لكنه يقدم التوجيه الرابع على الخامس لما سبق ذكره.

---

١ أجاز النحويون ذاك الحذف بعد (إن) الشرطية في مثل: (أتأتي الأميرَ وإن كان جائرًا؟ فتقول: نعم، وإنْ)، وأوجبوه في مثل: (افعل هذا إما لا)، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فـ(ما) عوض عن (كان) واسمها، وأدغمت نون (إن) فيها، وجواب الشرط محذوف، تقديره: فافعله. ينظر الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ١٥١/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٩/١.

(٥) المسألة الخامسة: الإبدال من اسم الشرط إن كان مبتدأ

ذكر النحاة أننا إذا أبدلنا اسما من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط؛ فإن علينا أن نذْكر ذلك الحرف في البدل، فمثال الإبدال من اسم الاستفهام: (كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟)، ومثال الإبدال من اسم الشرط: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ)[١].

وقد نقل الصبان "أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– [أَقُمْ مَعَهُ])، وكان اسم الشرط مبتدأ، فيكون البدل كذلك ضرورة، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد (إن) فاعلًا بمحذوف امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل، ولأن (إن) لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾[٢]"[٣].

البيان

ثمة نوع من البدل يطلق عليه بعض النحاة بدل التفصيل[٤]؛ وذلك لأنه يفصِّل الإجمال الذي في المبدل منه بسرْد كلِّ أجزائه، ومنه قوله صلى الله عليه

١ ينظر ارتشاف الضرب ١٩٧١/٤، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣، وإرشاد السالك ٦٥١/٢، والمساعد ٤٣٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٤١٧/٧، وشرح الأشموني ١٠/٣، والتصريح ٢٠٣/٢، وحاشية الخضري ١٧٤/٢.

٢ النساء: ١٢٨.

٣ حاشية الصبان٢٠٤/٢، وهذا الإشكال منقول من (التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٣/٢).

٤ ينظر شرح التسهيل ٣٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٥/٨، ومغني اللبيب ٦١٤، وتخليص الشواهد ١٥٣، وتمهيد القواعد ٣٣٩٧/٧، والمقاصد النحوية ٤٠٦/١، والتصريح ٢٠٣/٢، وحاشية الصبان ١٩٣/٣.

وسلم: "بني الْإِسْلَام على خمسٍ: شَهَادَةِ أَن لَا إِلَه إِلَّا الله..."[١]، وقولهم: (مَرَرْت بِرِجَال: طَوِيلٍ وقصير وربعةٍ)[٢]. وقد عدّه بعضهم من بدل الكل[٣]، راعوا أن البدل –في المعنى– هو مجموع المعطوفات، ومنهم من عده من بدل البعض[٤] بالنظر إلى أن البدل هو الأول فقط، وما بعده معطوف عليه.

ويدخل ضمن هذا النوعِ: الإبدالُ من اسمي الاستفهام والشرط، فإذا أبدل من اسم قد ضُمِّن معنى حرف الاستفهام –وهو الهمزة– أو ضُمِّن معنى حرف الشرط –وهو (إنْ)– ذُكر في البدل ذلك الحرف المفيد للشرط أو الاستفهام[٥]، كقولك: (مَن رأيت أزيدا أم عمرا؟)، و(ما تصنعْ –إنْ خيرا وإن شرا– تُجْزَ به)، فعند الإبدال من اسم الاستفهام (مَنْ) في المثال الأول جئنا بالهمزة في البدل (أزيدا) ، وعند الإبدال من اسم الشرط (ما) في المثال الثاني جئنا ب(إنْ) الشرطية في البدل (خيرا)، وقد علل الشاطبي وجوب الهمزة في المبدل من اسم الاستفهام، فقال: "ولابد من الهمزة؛ لأن المبدل منه قد تضمنها لِما أريدَ مِن معنى السؤال، فلابد إذا أبدل منه أن يُؤتى بمعناه المراد، والبدل يقع تفصيلًا للمبدل منه

١ صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس"، حديث رقم: ٨. وصحيح مسلم، كِتَابُ الْإِيمَان، بَابُ قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ"، حديث رقم: ٢١.

٢ ينظر شرح الأشموني ١٤/٣، وهمع الهوامع ١٨٤/٣.

٣ ينظر الكشاف ٩٦/٤، وتفسير الرازي ٣٩٥/٢٦.

٤ ينظر الدر المصون ٤٥/٣، وتفسير أبي السعود ١٢/٢، وروح المعاني ٩٣/٢.

٥ ينظر ارتشاف الضرب ١٩٧١/٤، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣، وإرشاد السالك ٦٥١/٢، والمساعد ٤٣٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٤١٧/٧، وشرح الأشموني ١٠/٣، والتصريح ٢٠٣/٢، وحاشية الخضري ١٧٤/٢.

إذا اقتضى التفصيل، فلابد من ظهور الهمزة داخلةً على كل تفصيلٍ ذُكر؛ حتى يُستوفى المقصود من مدلول الاسم المضمن معنى الهمزة"[1].

والاستفهام يكون لمعرفة الكميات، نحو: (كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟)، ويكون لتعيين الذوات، نحو: (مَن رأيت أزيدًا أم عمرا؟)، ولبيان المعاني، نحو: (ما صنعت أخيرًا أم شرًّا؟)، ف(عشرون)، و(زيدا)، و(خيرا) بدل تفصيل من أسماء الاستفهام قبلها، وقد قُرن هذا البدل بالهمزة فيها لتضمُّن المبدل منه معنى الاستفهام.

والشرط يكون للعاقل ولغير العاقل، وللزمان والمكان؛ فمثاله للعاقل: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ)، ومثاله لغير العاقل: (ما تصنع –إن خيرًا وإن شرًّا– تُجْزَ به)، ومثاله للزمان: (متى تسافرْ –إن غدًا وإن بعد غدٍ– أسافرْ مَعَك)، ومثاله للمكان: (حيثما تجلس –إن يمين المحراب وإن يساره– أجلسْ معك)، فـ(زيد) و(عمرو) في المثال الأول بدل من (مَنْ) بدل تفصيل، و(خيرًا) و(شرًّا) في المثال الثاني بدل من (ما) الشرطية بدل تفصيل، و(غدًا) و(بعد غد) في المثال الثالث بدل من (متى) بدل تفصيل، و(يمين المحراب) و(يساره) بدل من (حيثما) بدل تفصيل كذلك. وقد قُرن البدل بـ(إن) في جميع ذلك لتضمن المبدل منه معنى الشرط[2].

وإنما ذُكر في الاستفهام الهمزة؛ لأنها أم الباب، وكذلك (إنْ) في باب الشرط؛ قال الشاطبي عن المبدل من اسم الاستفهام: "وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها؛ لأنها المضمنة في أسماء الاستفهام، وهي أم الباب عندهم، فلا يضمّن غيرها"[3].

---

١ المقاصد الشافية ٥/٢٢٦، وينظر التصريح ٢/٢٠٣.

٢ ينظر التصريح ٢/٢٠٣.

٣ المقاصد الشافية ٥/٢٢٦.

وقد ذكر الصبان أن ثمة إشكالا يترتب على وجود أداة الشرط في البدل إذا كان المبدل منه مبتدأ؛ كما في قولنا: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ) ونظائره، قال الصبان: يلزم على هذا "دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز على الأصح"[١]، وإن جعلنا (زيدٌ) في المثال السابق فاعلًا لفعل محذوف امتنعت المسألة؛ لتخالف العامل؛ لأنه سيكون العامل في (مَنْ) الابتداء، والعامل في (زيد) الفعل، ولأن (إنْ) لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا﴾[٢]، ف(امرأة) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، بخلاف (زيد) في المثال ونظائره.

رأي الباحث

يرى الباحث أن هذا الإشكال يمكن أن يُدفع من جهتين:

الأولى: ما دفعه به من الصبان، حيث قال: وجواب الإشكال "أن (إن) إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور"[٣]، فـ(إنْ) في هذه الأمثلة شرطيةٌ في الظاهر فقط، ومن ثم فلا يلزم المحذور، وهو دخول (إن) الشرطية على المبتدأ؛ لأنها لا تعمل شيئا من الجزم أو غيره في هذا الموضع، فليس لها من الشرط إلا اسمه، وإنما جيء بها لتفيد مجرد التفصيل، ففائدتها محصورة في المعنى، ولا تتعداه إلى العمل.

والجهة الأخرى: أن (إنْ) الشرطية في المثال ونظائره لم تدخل على المبتدأ حقيقة، وإنما دخلت على تابعه، وهو البدل، وساغ دخولها في تابع المبتدأ مع امتناع دخولها على المبتدأ؛ لأنهم يغتفرون في التابع ما لا يغتفرونه في المتبوع،

١ حاشية الصبان ٢/٢٠٤.

٢ النساء: ١٢٨.

٣ حاشية الصبان ٢/٢٠٤، وينظر النحو الوافي ٣/٦٨٤.

"وَرب شَيْءٍ يَصح تبعًا وَلَا يَصح اسْتِقْلَالا"[1]، ومن قواعدهم الكلية أنه "كثيرا مَا يُغْتَفر فِي الثواني مَا لَا يُغْتَفر فِي الْأَوَائِل"[2]، ذكر ذلك ابن هشام، وقد عدّ هذه القاعدة من القواعد الكلية التي "يتَخَرَّج عَلَيْهَا مَا لَا ينْحَصر من الصُّور الْجُزْئِيَّة"[3]، ومن ذلك قولهم: (رُبَّ رجل وأخيه)، فلا يجوز: (رُبَّ أخيه) [4]؛ لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة، والمعطوف مقدر الوقوع في موضع المعطوف عليه، فكان حق (أخيه) هنا ألا يجر ب(رب)، لكن لما وقع تابعا جاز فيه ما لا يجوز في المتبوع، فجُرَّ، ومسائل هذا الباب كثيرة، وعلّل ذلك ابن النحاس، فقال: "إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قِبل أنه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفَّى الموضعَ ما يقتضيه، فجاز التوسعُ في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر، فإنا حينئذ لا نعطي الموضعَ شيئا مما يستحقه"[5].

(٦) المسألة السادسة: إعراب قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[6]

ذكر الصبان أن اسم الفعل منه المرتجلُ ومنه المنقول، وأن المنقول: منه ما نُقل عن ظرف مكان، ومنه ما نقل عن جارٍّ ومجرور، فمثال المرتجل: (شتان)، ومثال المنقول عن ظرف: (أمامك) بمعنى: تقدَّمْ، ومثال المنقول عن جار ومجرور: (عليك) بمعنى: الزَمْ، ثم ذكر أن بعضهم جعل من النوع الأخير (عليكم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ

---

١ مغني اللبيب ٨٠.

٢ مغني اللبيب ٩٠٨.

٣ مغني اللبيب ٨٨٤.

٤ الكتاب ٢/٥٥.

٥ الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٤٤.

٦ الأنعام: ١٥١.

شَيْـًٔا ﴾ بالوقف على (حَرَّمَ رَبُّكُمْ)، قال: "والذي أحوج القائلَ إلى ذلك إشكالُ ظاهر الآية؛ لأن (أَنْ) إنْ جُعِلَتْ مصدريةً [كانت بيانا للمحرم][1] بدلًا من (ما) أو من العائد المحذوف. ورُدَّ [بـ]أن المحرم الإشراك لا نفيه، وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على (لا تشركوا)، وفيه عطْفُ الطلب على الخبر، وجعْلُ المأمور به محرمًا، فيحتاج إلى تكلفاتٍ، مثل جعْل (لا) زائدة، وعطْف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها، وتضمين الخبر معنى الطلب. وإن جُعِلَتْ (أنْ) مفسِّرةً على أنّ (لا) ناهية أشْكل عَطْفُ الأوامر المذكورة على النهي؛ لأنها لا تصلح بيانًا للمحرَّمِ بل الواجبِ، وعَطْف ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾[2] على (أن لا تشركوا)؛ إذ لا معنى لعطفه على (أن) المفسرة والفعل"[3].

البيان

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾[4]، وقد رأى الصبان أن في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ

---

١ أضاف الباحث ما بين المعكوفين، ويرى أنها ساقطة من المحقق لحاشية الصبان، فالسياق لا يستقيم دونها؛ لاحتياج الكلام لجواب الشرط، وقد استعنت في ذلك بحاشية الشهاب ٤/١٣٦.

٢ الأنعام: ١٥٣.

٣ حاشية الصبان ٢/٢٩٦.

٤ الأنعام: ١٥١-١٥٣.

شَيۡـًٔاۚ ﴾[1] إشكالا، على النحو الذي سبق بيانه، وقد سبقه إلى القول بأن ظاهر نظْمها مشكل، ولا يخلو من خفاء كل من ابنِ جُزَيٍّ الكَلْبي[2]، والشهاب الخفاجي[3]، ولحقه في التصريح بإشكال ظاهرها الآلوسي أيضا[4]، **وكي نقف على المشكل فيها وطرائق دفْعه نذكر ما قاله العلماء من توجيهات إعرابية لهذه الآية الكريمة:**

<u>التوجيه الأول</u>

أنَّ (أنْ) تفسيرية لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّه تَقَدَّمَها مَا هُو بمعنى القَوْل دون حُرُوفه، وجاء بعدها جملة، فهي تفسر (ما حرَّم ربكم) و(لا) نَاهِيَة، و(تُشْرِكُوا) مجزوم بها، والتقدير: (أَتْلُ ما حرم ربكم عليكم؛ أي: لا تشركوا بالله...)، وهذا مختار الفراء، حيث قال: "إن شئت جعلت (لا تُشْرِكُوا) نهيًا أدخلت عَلَيْهِ (أَنْ)، وإن شئت جعلته خبرًا و(تشركوا) فِي موضع نصب، كقولك: (أمرتك ألا تذهبَ)... والجزم فِي هَذِه الآية أَحَبُّ إليّ"[5]، وإليه ذهب الزمخشري أيضا[6]، واستظهره كلٌّ من أبي حيان[7]، والسمين الحلبي[8]، وابن عادل[9].

---

١ الأنعام: ١٥١.
٢ التسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٨٠.
٣ حاشية الشهاب ٤/١٣٦.
٤ روح المعاني ٤/٣٠٠.
٥ معاني القرآن للفراء ١/٣٦٤.
٦ ينظر الكشاف ٢/٧٨.
٧ ينظر البحر المحيط ٤/٦٨٥.
٨ ينظر الدر المصون ٥/٢١٤.
٩ ينظر اللباب في علوم الكتاب ٥/٥٠٥.

لكنَّ في هذا الوجه إشكالين:

- **الإشكال الأول:** عطْفُ قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ على (لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)؛ و"لا معنى لعطفه على (أن) المفسرة والفعل"[1].
- **والإشكال الثاني:** عطْفُ الأوامر المذكورة في الآيات، وهي: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾، ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾،و﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾، و﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟﴾ على النهي الأول، وهو: (لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)؛ ذلك أن النهي المذكور يصلح بيانا وتفسيرا للمحرم، فالتقدير: أتلو ما حرم ربكم عليكم، أي: لا تشركوا، ولكن الأوامر المذكورة لا تصلح بيانا وتفسيرا للمحرَّم؛ لأن التقدير يصبح: أتلو ما حرم ربكم عليكم؛ أي: أحسنوا للوالدين، وأوفوا، واعدلوا... وهي لا تصلح لهذا؛ لأنها واجبات وأوامر وليست محرمات[2].

وقد أجاب الزمخشري عن الإشكال الأول بأن قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ ليس معطوفا على قوله: (لا تُشْرِكُوا)، وإنما هو تعليل للاتِّباع، فهو متعلق بالفعل (فاتبعوه) على حذف اللام، والتقدير: فاتبعوه لأنه صراطي المستقيم، أو: فاتبعوا صراطي؛ لأنه مستقيم؛ قال الزمخشري: "فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ ... قلت: أجعل قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا

١ حاشية الصبان ٢٩٦/٣، وينظر نواهد الأبكار ٣٩٩/٣، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وروح المعاني ٣٠٠/٤.

٢ ينظر نواهد الأبكار ٣٩٩/٣، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وحاشية الصبان ٢٩٦/٣، وروح المعاني ٣٠٠/٤.

صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖا ﴾ علة للاتباع بتقدير اللام، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ﴾[1][2]، فالتقدير: فلا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله.

لكن ترتب على تخريج الزمخشري إشكال آخر[3]، وهو أن على قوله هذا تصبح الفاء عاطفةً في (فاتبعوه)، وفي هذا جمعٌ بين حرفي عطفٍ: الواو في (وأن هذا صراطي) المقدر ب(ولأن هذا)، والفاء في (فاتبعوه)، وهو ليس بمستساغ حتى لو جعلنا الواو استئنافية[4].

وجوابه من وجهين:

- **أحدهما:** أن اجتماع الفاء مع الواو شائع في الكلام إذا تقدم المعمول فاصلًا بينهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾[5]، فلا يجوز اجتماع حرفي العطف في مثل هذا، لكن لما تقدم معمول الفعل (ربك) وفصل بين حرفي العطف ساغ اجتماعهما، فهما مجتمعان حُكْمًا، مفترقان وقوعًا، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ﴾[6].
- **والآخر:** أن يكون المعمول -كـ(ربك) في الآية- متعلقا بمحذوف، والعامل المذكور -(كبِّر)- المقرون بالفاء معطوفًا عليه، ففي قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ يكون المعمول -وهو (ربك)- قد تعلق بمحذوف تقديره: (عظِّم)، ثم عطف

---

١ الجن: ١٨.

٢ الكشاف ٧٩/٢، وينظر تفسير النسفي ٥٤٨/١، ونواهد الأبكار ٣٩٩/٣، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وحاشية الصبان ٢٩٦/٣، وروح المعاني ٣٠٠/٤.

٣ ينظر الإشكال وجواباه في نواهد الأبكار ٣٩٩/٣، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وحاشية الصبان ٢٩٦/٣، وروح المعاني ٣٠٠/٤.

٤ ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٧/٤، والتذييل والتكميل ١١١/٨.

٥ المدثر: ٣.

٦ الجن: ١٨.

عليه العامل المذكور (كبِّر)، فالتقدير: وربَّك عظِّم فكبِّر، فلا يكون ثَمَّ اجتماعُ حرفي العطف، وتقدير آية (الجن): ولأن المساجد لله أُدْعُوهُ، فلا تدعوا معه أحدا، وتقدير ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[1]: ولأن هذا صراطي مستقيما آثِروه، فاتبِعوه.

أما الإشكال الثاني، وهو أن عطْف الأوامر المذكورة في الآيات على النهي الأول –مع كون هذا النهي بيانا وتفسيرا للمحرم– يَجعلُ المأمورَ به محرما؛ فقد أجاب عنه الزمخشري بأن عطف الأوامر في قوله تعالى:﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ ، ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ ﴾ ، و﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ ﴾، ﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ ﴾ على النهي في قوله: (لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)، جاء مع الجزم بأن المأمور به لا يتصور أن يكون محرما، وفي ذلك دليل على أن التحريم في آيات الأمر تلك راجع إلى أضدادها؛ فالأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده غالبا، فكأنه قيل: تعالوا أتل ما حرم الله عليكم: ألا تشركوا به شيئا، ولا تعقوا الوالدين، ولا تبخسوا الميزان والكيل، ولا تظلموا، ولا تنكثوا عهد الله؛ قال الزمخشري: "فإن قلت: إذا جعلت (أَن) مفسرةً لفعل التلاوة –وهو معلق ب(ما حرم ربكم)– وجب أن يكون ما بعده منهيًّا عنه محرما كله، كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهى، فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لما وردتْ هذه الأوامرُ مع النواهي، وتقدمهنّ جميعًا فِعْلُ التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكْمِه؛ عُلم أن التحريم راجع إلى أضدادها، وهي الإساءة إلى الوالدين، وبخْس الكيل والميزان، وترْك العدل في القول، ونكْث عهد الله"[2].

---

١ الأنعام: ١٥٣.

٢ الكشاف ٧٩/٢، وينظر نواهد الأبكار ٣٩٩/٣، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وحاشية الصبان ٢٩٦/٣، وروح المعاني ٣٠٠/٤.

ونبه الزمخشري إلى أن هذا التأويل لا يُقال به إلا بمسوغ كالعطف، قال: "ومثل هذا وإن لم يجز بحسب الأصل، لكن ربما يجوز بطريق العطف"[1].

لكن هذا التخريج لم يرق لأبي حيان، فأنكره، ورأى أن كون التحريم في هذه الأوامر راجع إلى أضدادها بعيدٌ جدا، وإلغازٌ في المعاني دون ضرورة تدعو إليه[2]، ثم ذهب إلى أن عطف هذه الأوامر على النهي يحتمل وجهين:

- **أحدهما:** أن هذه الأوامر في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ ،﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾ ، و﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾، ﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ﴾ ليست معطوفة على النهي في قوله: (لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) ، حتى يقال بأنه يلزم منه انسحاب التحريم عليها لوقوعها في حيز (أنْ) التفسيرية؛ وإنما هي معطوفة على قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾، أمَرَهم أولا بالإقبال عليه، وترتَّب على ذلك ذِكْرُ مناهٍ، هي ﴿لا تُشْرِكُوا﴾، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم﴾ ، و﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ ، و﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ ، و﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾، ثم أمرهم ثانيا بأوامر، هي: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ ، ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾، و﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ ، ﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْ﴾، فكأنه قال: تعالوا، وأحسنوا، وأوفوا الكيل، واعدلوا، وأوفوا بالعهد، فهي أوامر معطوفة على أمرٍ لا نهيٍ، والنواهي في الآيات من قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم﴾ ، و﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾، و﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ ، و﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ

---

١ الكشاف ٢/٧٩.

٢ ينظر البحر المحيط ٤/٦٨٥.

ٱلۡيَتِيمِ ﴾ معطوفة على النهي الأول: (لا تشركوا) ، فعلى ذلك تكون الأوامرُ معطوفةً على أمرٍ، والنواهي معطوفةً على نهْيٍ[١].

- **والثاني:** أن يكون في الكلام حذفٌ دل عليه السياق، فقوله: (ما حرم ربكم عليكم)؛ معناه: (ما نهاكم ربكم عنه)، ثم حُذف صِنْوُه، وهو: (وما أمركم به)؛ لدلالة النهي عليه، وتقدير الآية: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم وما أمركم به، ثم جاءت (أن) لتفسر الأوامر والنواهي، فيصح حينئذ عطف الأوامر على النواهي دون تكلُّفٍ؛ إذ يصبح التقدير: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم وما أمركم به؛ ألا تشركوا، وأن تفوا بالعهد، وتحسنوا للوالدين، وألا تقتلوا ... فإذا استقر ذلك صح أن تكون "(أن) تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم، وفِعْلِ الأمر المحذوف؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: (أمرتك ألّا تكرِم جاهلا وأكرمْ عالمًا)، ويجوز عطف الأمر على النهي والنهي على الأمر؛ لقول امرئ القيس:

[وُقوفًا بها صَحْبِي عَلَيّ مَطِيَّهُمْ * يقولونَ: لا تهلِكْ أسًى وتَجَمَّلِ**[٢]

ولا نعلم في هذا خلافا، بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاء، فإن في جواز العطف فيها خلافا مشهورا"[٣].

---

١ ينظر البحر المحيط ٦٨٥/٤، والدر المصون ٢١٤/٥، ونواهد الأبكار ٤٠٠/٣، وروح المعاني ٣٠١/٤.

٢ البيت من الطويل في ديوان امرِئ القيس ٢٤، ووقوفا: مفعول مطلق للفعل (قفا) في قوله: (قفا نبك) قبله، والصحب: جمع صاحب، و(مطيهم) مفعولا به للمصدر (وقوفا)، والمعنى: لقد وقف عليَّ أصحابي، وأنا قاعد عند رواحلهم، قائلين لي: لا تهلك نفسك من فرط الجزع، وتجمل بالصبر.

٣ البحر المحيط ٦٨٥/٤، وينظر الدر المصون ٢١٤/٥، ونواهد الأبكار ٤٠٠/٣، وروح المعاني ٣٠١/٤.

وقد انتصر السمين للزمخشري، فقال عن اعتراض أبي حيان: "ما استبعده ليس ببعيدٍ، وأين الإلغاز والتعمِّي من هذا الكلامِ حتى يرميَه به؟!"[1]، وأنكر الآلوسي توجيه أبي حيان الأول، ورأى أن الثاني لا يخلو من حُسْن، فقال: "وأنت تعلم أن العطف على (تَعالَوْا) في غاية البعد، ولا ينبغي الالتفات إليه، وما ذكره من الحذف وجعْل التفسير للمحذوف والمنطوق لا يخلو عن حسن"[2].

*****

التوجيه الثاني:

أن تكون (أنْ) مصدرية نَاصِبَة للفْعِل بعدها، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محلِّ نَصْبٍ على البدل من (مَا) الموصولة في (ما حَرَّم ربكم)، أو من العائد المحذوف؛ لأن التقدير: (ما حَرَّمه ربكم)، و(لا) نافية.

وقد رده الزمخشري[3]، والرازي[4] وغيرهما[5]، **ورأوا أنه مشكل من وجهين:**

- **أحدهما:** أن (أن) لو كانت كذلك كانت بيانا للمحرم المتبادر من صلة (ما) وتفصيلا له، فيكون المحرَّمُ: ألا تشركوا، وأن تحسنوا للوالدين، وألا تقتلوا...، وهذا قلبٌ للمعنى؛ لأنه جعل المأمور به –من فعلِ الخيرات وترْك المنكرات– محرَّما، ولذا قال الرازي: "وذلك بَاطِلٌ؛ لأن تَرْكَ الشِّرْكِ والإحْسَانَ بالوالِدين واجبٌ لا مُحَرَّم"[6].

---

١ الدر المصون ٢١٤/٥، وينظر اللباب في علوم الكتاب ٥٠٥/٨.

٢ ينظر روح المعاني ٣٠١/٤.

٣ ينظر الكشاف ٧٩/٢.

٤ ينظر مفاتيح الغيب ١٧٧/١٣.

٥ ينظر الدر المصون ٢١٥/٥، واللباب في علوم الكتاب ٥٠٧/٨، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وروح المعاني ٣٠٠/٤.

٦ مفاتيح الغيب ١٧٧/١٣.

- **والآخر**: أن فيه عطْفَ الطلب على الخبر؛ فبجعل (أن) مصدرية و(لا) نافية، يكون التقدير: المحرم: عدم إشراككم وأحسنوا إلى الوالدين... وعطْفُ الخبر على الإنشاء وعكْسُه أمرٌ قد تُنُوزِع فيه، ومنعه البيانيون وجماعة من أئمة النحو[١].
- يضاف إلى ذلك مشكلٌ آخر على القول بأن (أن) وما بعدها بدل من الضمير المحذوف في (حرم)، وأن التقدير: (ما حَرَّمه ربكم)؛ ذلك أن المبدل منه في حكم التنحية والسقوط؛ لأنه ليس مقصودا بالحكم، فلو أضفْتَ إلى ذلك حذْفَه لفظًا لم يَبْقَ له اعتبار، ولذا قال الشهاب عنه: "وهو تحيلٌ لا وجه له"[٢].

وقد ذكروا لذلك تخريجين:

التخريج الأول: أن (لا) زائدة، والتقدير: تعالوا أتل ما حرم ربكم أن تشركوا، قالوا: ولذلك نظائر، منها قوله تعالى: ﴿ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[٣]، وقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[٤]، قال ابن الشجري: "ولا يصحّ عندي هذان التقديران، إلا أن يحكم بزيادة (لا)؛ لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به"[٥]، وإلى هذا ذهب السمين الحلبي[٦] وابن عادل[٧].

---

١ ينظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب ٦٢٧.

٢ حاشية الشهاب ١٣٧/٤.

٣ الأعراف: ١٢.

٤ الحديد: ٢٩.

٥ أمالي ابن الشجري ٧٢/١.

٦ ينظر الدر المصون ٢١٥/٥.

٧ ينظر اللباب في علوم الكتاب ٥٠٧/٨.

لكن أبا حيان ضعَّف هذا التخريج من وجهين:

- **أحدهما:** أننا لو جعلنا (لا) زائدة انحصر المحرَّم في الإشراك، ولم يتعدَّه لما بعده؛ لأن بعده ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾ ، وبالقول بزيادة (لا) يكون التقدير: ما حرمه ربكم: أن تشركوا، وبالوالدين إحسانا، مع أن الأمر بالإحسان للوالدين ليس داخلا في المحرم.
- **والآخر:** أن ما بعد الأمر –الذي هو ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾ – وهو قوله:﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم﴾، و﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾، و﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ﴾ ، و﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ﴾ ، "لا يمكن ادِّعاء زيادة (لا) فيه؛ لظهور أنَّ (لا) فيه للنهي"[1].

التخريج الآخر: ذكره الزجاج[2]، وهو أن تكون (لا) نافية، ويُضَمَّنُ الفعل (حرَّم) معنى الفعل (وصَّى) بدليل وروده في آخر الآية في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ مع تكراره، ولا يلزم على هذا التوجيهَ فسادٌ في المعنى؛ لأن التقدير يكون حينئذ: (تعالوا أتل ما وصاكم ربكم به)، والوصية تعمُّ تحريم المحرمات وإيجاب الموجبات، وندْب المندوبات، فيكون قد وصاهم بترك أمور، هي: الإشراك وقْتل النفس وأكْل مال اليتيم والقرب من الفواحش، كما وصاهم بفعل أمور، هي: الإحسان بالوالدين وقول العدل والوفاء في الوزن... والفعل الصالحُ لِجَمْعِ ذلك كلِّه هو الفعل (وصَّى).

*****

١ البحر المحيط ٦٨٦/٤.

٢ ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٢.

التوجيه الثالث:

أن تكون (أنْ) مصدرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب ب(عَلَيْكُم)، وهو اسم فعل أمر بمعنى (الزموا)؛ أي: الزَمُوا نفي الإشْراك، فيكون الكلام قد تم عند قوله: (تعالوا أتل ما حرم ربكم)، ثم استأنف فقال: (عليكم ألا تشركوا). وقد أجازه ابن الشجري[١]، وذكره جماعة، منهم السمين الحلبي[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عادل[٤]، وغيرهم[٥]؛ لكن رآه بعضهم ضعيفا؛ لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذهن[٦].

*****

التوجيه الرابع:

أنها النَّاصِبة المصدرية أيضًا، وهي وما بعدها في تأويل مصدر منصوب أو مجرور على حَذْف لام العِلَّة [٧]، وأكثرهم على أن المحذوف اللام، فيكون المعنى: أبيّنُ لكم ما حرَّم ربُّكم عليكم لِئَلا تُشْرِكُوا؛ وذلك لأن كهنتهم ورؤساءهم حرموا عليهم ما أحله الله لهم، فكأنهم لما أطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوهم بمنزلة

---

١ ينظر أمالي ابن الشجري ٧٤/١.

٢ ينظر الدر المصون ٢١٧/٥.

٣ ينظر مغني اللبيب ٣٣٠.

٤ ينظر اللباب في علوم الكتاب ٥٠٨/٨.

٥ ينظر نواهد الأبكار ٤٠٠/٣، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤، وروح المعاني ٣٠١/٤.

٦ ينظر الدر المصون ٢١٧/٥، واللباب في علوم الكتاب ٥٠٨/٨.

٧ على حسب اختلافهم في محل (أن) وما بعدها عند حذف حرف الجر، فثمة فريق يرى أنه في محل جر، وهو ما ذهب إليه الكسائي ونسب للخليل (ينظر أمالي ابن الحاجب ٢٣٤/١، والكناش ٨٨/٢، وشرح شذور الذهب ٤١٨، وشرح ابن عقيل ١٥١/٢، وشرح الأشموني ٢١٥/٢)، وفريق آخر يرى أنها في محل نصب، وهو مذهب الفراء ونسب لسيبويه. (ينظر معاني القرآن للفراء ٢١١/١، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢).

الله في التشريع، قال الزجاج: "ويكون ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ منصوبة بمعنى طرح اللام أي: أبين لكم الحرامَ لئلا تُشْرِكُوا بِه شَيْئًا؛ لأنهم إذَا حَرَّمُوا ما أحَل اللَّه فقد جَعَلُوا غيرَ اللَّه – في القَبُول منه – بمنزلة الله –جلَّ وعزَّ– فَصَارُوا بِذلك مُشْرِكينَ"[1]. وقد ذكر هذا الوجهَ جماعةٌ، منهم برهانُ الدين الكرماني[2]، وابن الشجري[3]، والرازي[4]، والرازي[4]، والسمين[5]. وأضاف ابن هشام أن الجر قد يكون بالباء، فيكون التقدير: التقدير: أوصيكم بألا تُشْرِكُوا، والدليل عليه قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[6].

إلا أن بَعْضَهم استَبْعَدَه أيضا؛ لأن ما بعده من قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ أمرٌ مَعْطُوف بالواو، وأعقبه مناهٍ معطوفة بالواوِ أيضًا من قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم﴾ ، و﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ ، و﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾، و﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾، ولا يناسب أن تكون تبيينا للمحرم، قال أبو حيان: "وهذا بعيد؛ لأن ما جاء بعده أمرٌ معطوف بالواو، ومناهٍ هي معطوفة بالواو، فلا يناسب أن يكون تبيينًا لما حرَّم، أما الأوامر فمن حيث المعنى، وأما المناهي فمن حيث العطف"[7]، ولعل هذا ما دفع الآلوسي إلى القول بأنه لا ينبغي تخريجُ كلام الله تعالى على مِثْل هذا[8].

*****

١ معاني القرآن وإعرابه ٣٠٣/٢، وينظر مغني اللبيب ٣٣٠.
٢ ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٩١/١.
٣ ينظر أمالي ابن الشجري ٧٣/١.
٤ ينظر مفاتيح الغيب ١٧٧/١٣.
٥ ينظر الدر المصون ٢١٧/٥.
٦ ينظر مغني اللبيب٣٣٠.
٧ البحر المحيط ٦٨٦/٤، وينظر الدر المصون ٢١٧/٥.
٨ ينظر روح المعاني: ٣٠١/٤.

التوجيه الخامس:

أن تكون (أنْ) مصدرية أيضًا، وهي وما بعدها في تأويل مصدر منصوب بفعل مضمر، قدروه ب(أوصيكم ألا تشركوا)، أو: (أتلو عليكم ألا تشركوا)، واستند مَنْ قدَّره ب(أوصيكم) على قوله تعالى في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ مع تكراره في الآيات، كذا ذكر الزجاج وابن الشجري والسمين وابن هشام؛ قال ابن الشجري: "ويدلّ على تقدير إضمار الإيصاء قوله في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم﴾"[١].

أما تقدير الفعل الناصب ب(أتلو) فقد ذكره الزجاج وابن الشجري وأبو حيان وابن هشام، واستندوا على تقدم نظيره، قال ابن الشجري: "أجاز الزجّاج فيه ثلاثة أوجه: ... الثالث: أن يكون محمولا على المعنى، فتضمر له فعلا من لفظ الأول ومعناه، وتقديره: أتلو عليكم ألّا تشركوا به شيئا"[٢]. ولكن أبا حيان رأى أن حمْل الآية على إضمار فعلٍ ضعيفٌ؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل[٣].

*****

التوجيه السادس: أن تكون (أن) النَّاصِبةَ المصدريةَ أيضًا، وتكون مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خَبَر مُبْتَدأ مَحْذُوف، قدره بعضهم ب(هو)[٤]، وقدره جماعة ب(المحرم)[٥]، واضطر الفريقان للقول بزيادة (لا)؛ ليصح

---

١ أمالي ابن الشجري ٧٣/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢١٧/٥، ومغني اللبيب ٣٣٠.

٢ أمالي ابن الشجري ٧٣/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٤/٢، وتفسير البغوي ١٧٠/٢، والبحر المحيط ٦٨٦/٤، ومغني اللبيب ٣٣٠.

٣ ينظر البحر المحيط ٦٨٦/٤.

٤ ينظر أمالي ابن الشجري ٧٢/١، ومغني اللبيب ٣٣٠.

٥ ينظر إعراب القرآن للباقولي ٧٩٥/٣، التبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١، تفسير البيضاوي ١٨٨/٢، فتوح الغيب ٢٩٠/٦.

ليصح المعنى، فيكون تقدير الكلام عليه: (أتل ما حرم ربكم عليكم، هو أن تشركوا)، أو: (المحرم أن تشركوا)، قال ابن الشجري: لا يصحّ هذا التقدير عندي "إلا أن يحكم بزيادة (لا)؛ لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأن (لا) للنفي صار المحرّم ترْك الإشراك[١]. وأجاز جماعة تقدير المبتدأ المحذوف ب(المحرم) أو (المتلوّ)، منهم العكبري[٢]، والبيضاوي[٣]، والطيبي[٤].

وعارض الباقولي تقدير المحذوف ب(المحرم) أو شبهه، ورمى من قال به بالجهل، وقصر تقديره على (المتلو)؛ ليتجنب القول بزيادة (لا)، فقال: التقدير: "المتلوُّ ألا تشركوا، وليس التقدير: المحرَّمُ ألا تشركوا؛ لأن ترك الشرك ليس محرما كما ظنه الجاهل، ولا أن (لا) زائدة"[٥].

*****

التوجيه السابع: أن تكون (أن) ناصِبة مصدرية، وتكون مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع على الابْتِدَاء، خبره الجَارُّ والمجرور قبله، والتقدير: علَيْكُم عَدَمُ الإشراك، كما يقال: (عليكم الحجُّ)، و(عليكم الصومُ)، ويكون الوقف على قوله: (أتل ما حرم ربكم)، كما قيل في التوجيه الثالث، ونسب هذا المذهب لأبي بكر بن الأنباري[٦].

****

١ أمالي ابن الشجري ٧٢/١.

٢ ينظر التبيان في إعراب القرآن ٥٤٨/١.

٣ ينظر تفسير البيضاوي ١٨٨/٢.

٤ ينظر فتوح الغيب ٢٩٠/٦.

٥ إعراب القرآن للباقولي ٧٩٥/٣.

٦ ينظر الدر المصون ٢١٧/٥، واللباب في علوم الكتاب ٥٠٨/٨، ولم أقف عليه في كتابه: إيضاح الوقف والابتداء.

التوجيه الثامن: أن تكون (أن) ناصِبة مصدرية، وتؤول مع ما بعدها بمصدر في مَوْضِع رفع بالفَاعِلِيَّة بالجَارِّ والمجرور قبلها، والتقدير: استَقَرَّ عليكم عَدَم الإشْراك، قال السمين: "وهو ظاهر قول ابن الأنباري المتقدم"[١].

****

رأي الباحث

يرى الباحث أن ظاهر الآية مشكلٌ كما قرر الصبان، وفي نظمها خفاء كما نقل الشهاب، ولتوجيهها لابد من تكلُّف تقدير، أو ارتكاب وجهٍ ضعيف، أو خروجٍ عن الأصل:

- **فالتوجيه الأول** –القاضي بأنَّ (أنْ) تفسيرية لا محل لها من الإعراب، و(لا) نَاهِيَة، و(تُشْرِكُوا) مجزوم بها، والتقدير: (أَتْلُ ما حرم ربكم عليكم؛ أي: لا تشركوا بالله...)– فيه عطْفُ الأوامر ومنها: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ على النهي الأول: ﴿لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، والأوامر المذكورة لا تصلح بيانا وتفسيرا للمحرَّم؛ لأنها واجبات وأوامر وليست محرمات؛ فاحتاج إلى تكلف القول بأن عطف الأوامر على المحرم ساغ بالنظر إلى حرمة أضدادها. إضافة إلى تقدير حرف جر محذوف؛ ليسوغ القول بأن قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ ليس معطوفا على قوله: (لا تُشْرِكُوا)، وإنما هو تعليل للاتِّباع، وهو متعلق بالفعل (فاتبعوه) على حذف اللام. والقول بالحذف عدول عن الأصل.
- **والتوجيه الثاني** –القاضي بأن (أنْ) مصدرية، تؤول بمصدر منصوب على البدل من (مَا) الموصولة في (ما حَرَّم ربكم)، و(لا) نافية– يقتضي أن يكون المحرَّمُ: ألا تشركوا، وأن تحسنوا للوالدين...، وهذا قلبٌ للمعنى المراد. كما أن التقدير عليه يصير: المحرم: عدم إشراككم وأحسنوا إلى الوالدين، وفيه عطْفُ

١ الدر المصون ٢١٧/٥، وينظر اللباب في علوم الكتاب ٥٠٨/٨.

الطلب على الخبر، وهو غير جائز عند كثير من علماء العربية. وللخروج من هذا الإشكال قالوا بأن (لا) زائدة، أو أن الفعل (حرّم) ضُمِّن معنى الفعل (وصَّى)، وهذا عدول عن الأصل.

- **والتوجيه الثالث:** أن تكون (أنْ) مصدرية، تؤول بمصدر منصوب ب(عَلَيْكُم)، و(عَلَيْكُم): اسم فعل أمر بمعنى (الزموا)؛ أي: الزَمُوا نفي الإشْراك، فيكون الكلام قد تم عند قوله: (تعالوا أتل ما حرم ربكم)، ثم استأنف فقال: (عليكم ألا تشركوا). وقد أخذوا عليه أن قد أفضى إلى معنى غير متبادر إلى الذهن، كما أن فيه تفكيكا للتركيب عن ظاهره، وزوالا للترابط الموجود في الكلام على التوجيهين الأولين.
- **وأما التوجيه الرابع** –أن (أنْ) مصدرية تؤول بمصدر منصوب أو مجرور على حَذْف لام التعليل، والتقدير: أبيّنُ لكم ما حرَّم ربُّكم عليكم لِئَلا تُشْرِكُوا– فقد تكلفوا فيه حذْف حرفٍ، كما أنه لئن ساغ تقدير حرف العلة مع (ألا تشركوا) بتقدير: لئلا تشركوا، فأنَّى يسوغ في الأوامر التي أتت بعدُ: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ وأخواتها؟!
- **وأما التوجيه الخامس** فقد بنوه على تكلف إضمار فعلٍ، فقالوا: إن (أنْ) مصدرية مؤولة بمصدر منصوب بفعل مضمر، قدروه ب(أوصيكم ألا تشركوا)، أو: (أتلو عليكم ألا تشركوا).
- **والتوجيه السادس** أيضا بُني على تكلف تقدير مبتدأ، وتكون (أن) مصدرية مؤولة بمصدر يكون خَبَر هذا المُبْتَدأ المَحْذُوف، وقد قدره بعضهم ب(هو)، وبعضهم ب(المحرم)، وبعضهم ب(المتلوّ)، مع ما يترتب على التقديرين الأولين من قلب المعنى.
- **وأما التوجيهان السابع والثامن** – القاضيان بأن (أنْ) مصدرية، تؤول بمصدر مرفوع، يكون على التوجيه السابع مبتدأ، خبرُه: الجَارُّ والمجرور قبله، والتقدير:

علَـيْكُم عَـدَمُ الإشـراك، وعلـى التوجيـه الثـامن يكـون فـاعلا مرفوعـا بالجَـارِّ والمجرور قبلـه، والتقدير: استَقَرَّ عليكم عَدَم الإشْراك– ففيهما ما في التوجيه الثالث، من إفضائه إلى معنى غير متبادر، كما أن فيه تفكيكا للتركيب.

ولكن أولى هذه التوجيهات هو التوجيه الثاني: أن تكون (أنْ) مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر منصوب على البدل من (مَا) الموصولة في (ما حَرَّم ربكم)؛ **لكن بالقيد الذي ذكره الزجاج**[١]، وهو أن يضمَّن الفعل (حرَّم) معنى الفعل (وصَّى)، فيكون التقدير حينئذ: (تعالوا أتل ما وصاكم ربكم به)، **والذي دعاني إلى اختيار هذا التوجيه أمور، منها:**

- موافقته للمعنى المراد، مع وجود ما يؤيده في الآيات من قوله: ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ وتكراره، وقد أبدع ابن جُزَيٍّ في إيضاح ذلك وشرحه، حيث قال: "والأحسن عندي أن تكون (أن) مصدرية في موضع نصب على البدل، و(لا) نافية، ولا يلزم ما ذكر من فساد المعنى؛ لأن قوله: (ما حرم ربكم) معناه: (ما وصاكم به ربكم) بدليل قوله في آخر الآية: ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾، فضمِّن التحريم معنى الوصية، والوصية في المعنى أعمّ من التحريم؛ لأن الوصية تكون بتحريم وبتحليل، وبوجوب وندب، ولا ينكَر أن يريد بالتحريم الوصية؛ لأن العرب قد تذكر اللفظ الخاص وتريد به العموم، كما تذكر اللفظ العام وتريد به الخصوص، إذ تقرر هذا، فتقدير الكلام: (قل تعالوا أتل ما وصاكم به ربكم)، ثم أبدل منه على وجه التفسير له والبيان، فقال: (ألّا تشركوا به شيئا)؛ أي: وصاكم ألا تشركوا به شيئا، ووصاكم بالإحسان بالوالدين،

١ ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٢.

ووصاكم ألّا تقتلوا أولادكم، فَجَمعت الوصيةُ تَرْك الإشراك وفِعْلَ الإحسان بالوالدين وما بعد ذلك"[1].

- وأن هذا التوجيه يجعل المعنى مترابطا غير مفكك، بخلاف التوجيهات الثالث والسابع والثامن؛ فلا انقطاع هنا بين (تعالوا أتل ما حرم ربكم) وما بعده.
- يضاف إلى ذلك خلوه من المآخذ التي أُخذت على استقامة المعنى في باقي التوجيهات، ففي التوجيه الأول رأينا قلبًا للمعنى لا يُدفع إلا بتكلفات بعيدة، وكذلك التوجيه الثاني إذا لم نقل بتضمين الفعل (حرّم) معنى (وصَّى)، وفي التوجيه الرابع لا يستقيم تقدير حذف التعليل مع الأوامر التي أتت بعد (لا تشركوا). والتوجيهان الخامس والسادس بُنِيَا على تقدير مبتدأ محذوف أو فعل محذوف، واللجوء للتضمين أولى وأيسر من اللجوء إلى القول بالحذف.

فإن قيل: فإن الفعل (حرّم) في (ما حرم ربكم عليكم) قد تعدى ب(على)، ولو ضُمِّن معنى (وصَّى) لتعدى بالباء؛ فالجواب أنه قد روعي لفظ الفعل في التعدية كما روعي في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾[2]، مع أن الفعل (حرمنا) ضمِّن معنى (مَنَعْنَا) [3].

(٧) المسألة السابعة: إعراب المختوم ب(ويه) من المركب المزجي

قال ابن مالك:

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا * تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نحو مَعْدِيكَرِبا**[4]

فنبه الأشمونيُّ على أن تمثيل ابن مالك للمركب المزجي ب(معد يكرب) يحتمل أمرين:

---

١ التسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٨٠.

٢ القصص: ١٢.

٣ ينظر الكشاف ٤/٥٦٥.

٤ ألفية ابن مالك ٥٦.

- أن يكون فَعَل ذلك ليُخرج المختوم ب(ويه)؛ فإنه مبني على الأشهر.
- أو أن يكون فعل ذلك لمجرد التمثيل، فيعم المركب المزجي المختوم ب(ويه) على لغة من يعربه.

وهنا نقل الصبان عن أبي حيان أن إعراب المختوم ب(ويه) مشْكلٌ؛ قال: "اعلم أن سيبويه لا يجوِّز فيه إلا البناء على الكسر، وأما الجرمي فجوَّز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، قال أبو حيان: وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا"[١].

البيان

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي، والاسمُ المركب هذا إما أن يكون مختوما ب(ويه)، وإما أن يكون مختوما بغيرها:

فإن كان مختوما بغير (ويه) فللعرب فيه ثلاثة استعمالات[٢]:

أحدها: أن يُعرب عجزُه إعراب ما لا ينصرف للعَلمية والتركيب المزجي، ويبني صدره على الفتح إن كان غير ياء، مثل: (بعلَبكّ)، فإن كان آخره ياء فإنها تسكن، نحو: (معدِي كرب)[٣]. هذا إن كان معرفةً، فيقال: (هذا حَضْرَمَوْتُ)، و(نزلت حَضْرَمَوْتَ)، و(مررت بحَضْرَمَوْتَ). وإن كان نكرة صُرف عجُزُه، يقال:

١ حاشية الصبان ٣٦٨/٣، وينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢، وارتشاف الضرب ٨٦٧/٢، ٩٦٤.

٢ ينظر الأصول في النحو ٩٢/٢، والمرتجل في شرح الجمل ٩٣، وشرح المفصل ١٨٤/١، وتوضيح المقاصد ١٢٠٤/٣، والمساعد ١٢٨، وتمهيد القواعد ٥٩٩/٢، وشرح الأشموني ٣١٣/١، وهمع الهوامع ٢٨٢/١.

٣ أضاف بعضهم ما آخره نون أيضا، ورأى أن يسكن آخر صدره، نحو: (باذنجان). ينظر توضيح المقاصد ١٢٠٤/٣، وتمهيد القواعد ٣٩٩٤/٨.

(وسعتْني حَضْرَمَوْتُ وحضرَموتٌ أخرى)، و(نزلت حَضْرَمَوْتَ وحَضْرَمَوْتًا أخرى)، و(مررت بحَضْرَمَوْتَ وحَضْرَمَوْتٍ أخرى).

وقد بُني صدره على الفتح لتنزُّل عجُزه منه منزلة تاء التأنيث من الاسم في نحو: (فاطمَة)، ولم تُفتح الياء آخر عجزه مع أنها تفتح قبل تاء التأنيث في نحو (قاضيَة)؛ لأن في التركيب مزيدَ ثقل، فخصُّوه بمزيد خفة.

قالوا: وهذا الوجه من الإعراب هو الأكثر والأغلب[1]، والأصح[2]، والأفصح[3].

وثانيها: إضافةُ صدره إلى عجزه، فيعرب الصدر بما تقتضيه العوامل، ويجرّ العجز للإضافة، وينظر فيه، فإن كان ممّا ينصرف صُرف، نحو: (هذا حَضْرُمَوْتٍ)، و(زرت حضرَموتٍ)، و(مررت بحضرِموتٍ)، وإنما صُرف العجز (موت)؛ لأنه يعامل معاملة المنفرد المستقل على هذه اللغة، فليس فيه مع العلمية سبب ثان للمنع من الصرف.

وإن كان فيه مع العلمية سبب ثان للمنع من الصرف مُنع الصرف، نحو: (رام هُرْمُز)، و(مار سَرْجِس)؛ فإن في عجُزهما عجمةً مع العلمية، فيقال: (هذا رَامُ هُرْمُزَ ومارُ سَرْجِسَ)، و(زرت رامَ هُرْمُزَ ومارَ سَرْجِسَ)، و(مررت برامِ هرمزَ وبمارِ سَرْجِسَ)، قال جَريرٌ:

لَقِيتُم بالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ * فَقُلْتُم مارَ سَرْجِسَ لا قِتالَا[4]**

---

١ ينظر تمهيد القواعد ٥٩٩/٢.

٢ ينظر توضيح المقاصد ١٢٠٤/٣.

٣ ينظر همع الهوامع ٢٨٢/١.

٤ البيت من الوافر في ديوان جرير ٧٥٠/٢، وينظر الكتاب ٢٩٦/٣، والمقتضب ٢٣/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٥١/٢. والجزيرة: موضع حرب جرت بين تغلب وقيس، ومار سرجس: اسم قس كان معهم في الحرب، والتقدير: يا مارَ سَرْجِسَ، فحذف حرف النداء. والشاهد: إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه على هذه اللغة، مع منع عجزه من الصرف للعلمية والعجمة.

وهذا الوجه من الاستعمال في المركب المزجي قليل[١].

وثالثها: البناء على فتح الجزأين؛ تشبيها لهما بخمسة عشر، فيقال: (هذا حَضْرَمَوْتَ)، و(زرت حضرَموتَ)، و(مررت بحضرَموتَ)، وهذا ما لم يعتل آخر الصدر، فإن اعتل آخره نحو: (معد يكرب) سكن.

وهذا الوجه من الاستعمال في المركب المزجي أقلّ ممّا قبله[٢]، وقد أنكر بعضهم هذه اللغة[٣]، ولكنها نقلت عن الأثبات الثقات[٤].

******

أما إن كان الاسم المركب تركيب مزج مختوما ب(ويه)، نحو: خَالَوَيْهِ، ونِفْطَوَيْهِ، وعَمْرَوَيْهِ، وسِيبَوَيْهِ؛ فإن آخر صدره يبنى على الفتح؛ للعلة التي قيلت في المختوم بغير (ويه) آنفا، مِن تنزُّل العجز من الصدر منزلة تاء التأنيث من الاسم، ولما كان ما قبل التاء مفتوحا أبدا فتح ما قبل عجز المركب هنا؛ لأنه منزَّل منزلتها[٥].

وأما عجُزه فإنهم يبنونه على الكسر. وإنما بنوه لأنه مركَّبٌ من اسم وصوتٍ أَعْجميٍّ، فانحطّ عن (إسماعيلَ) و(إبراهيمَ) درجة[٦]، وبنوه على الكسر خاصة لسكون ما قبل آخره[٧].

---

١ ينظر تمهيد القواعد ٢/٥٩٩.

٢ ينظر تمهيد القواعد ٢/٥٩٩.

٣ ينظر توضيح المقاصد ٣/١٢٠٤، وشرح الأشموني ٣/١٥٢، وهمع الهوامع ١/٢٨٢.

٤ ينظر توضيح المقاصد ٣/١٢٠٤، وشرح الأشموني ٣/١٥٢، وهمع الهوامع ١/٢٨٢.

٥ ينظر المقتضب ٤/٣١.

٦ ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٦٧، وشرح المفصل ١/٩٨، والتصريح ١/١٣٠.

٧ ينظر الإيضاح في علل النحو ٩٩.

وبناؤه على الكسر مذهب الجمهور[١] وسيبويه؛ قال سيبويه: "وأما عَمْرَوَيْهِ فإنه [أي: الخليل] زعم أنه أعجميٌّ، وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت؛ لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطوه درجةً عن (إسماعيل) وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ)، منونةً مكسورة في كلِّ موضع"[٢]. فهو مبني على الكسر عندهم أبدا، وإن كان نكرة نوِّن مكسورًا؛ تقول: مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر[٣].

وذهب الجرمي[٤]، وجماعة من النحويين[٥] إلى أنه يجوز أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، شأنه في ذلك شأن سائر المركبات المزجية، فيمنع الصرف للعلمية والتركيب المزجي، فيقال: جاء عمرَويهُ، ورأيت عمرَويهَ، ومررت بعمرَويهَ.

وممن ذهب هذا المذهب أيضا ابن مالك وابن عصفور؛ قال ابن مالك: "وذو المزج... إن خُتم ب(ويه) كُسِر، وقد يُعرب غير منصرف"[٦]، وقال ابن عصفور: "فإن كان مركبًا من اسم وصوت –مثل سيبويه وعمرويه– فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه قبل أن تحكيه، فيجوز البناءُ، وأن تعربه إعراب

١ ينظر ارتشاف الضرب ٨٦٧/٢، وشرح شذور الذهب ١١٧.
٢ الكتاب ٣٠١/٣.
٣ ينظر الخصائص ٤٦/٣، ومغني اللبيب ٤٥٥.
٤ ينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢، وارتشاف الضرب ٩٦٤/٢، وشرح شذور الذهب ١١٧، والمساعد ١٢٨/١، وتمهيد القواعد ٥٩٩/٢، والتصريح ١٣٠/١.
٥ ينظر شرح ابن عقيل ١٢٥/١.
٦ تسهيل الفوائد ٣٠.

ما لا ينصرف، فتقول: (جاءني سيبويهِ وسيبويهُ)، و(رأيتُ سيبويهِ وسيبويهَ)، و(مررت بسيبويهِ وسيبويهَ)"[١].

وقد اعترض أبو حيان[٢] على مذهب الجرمي بأمرين:

- أن سيبويه لم يذكر فيه إلا البناء.
- وأن القياس يقتضي ألا يجوز غير البناء؛ وذلك لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئًا واحدًا.

ثم علّق قبوله لهذا المذهب بأن يكون معتمد الجرمي في ذلك السماع لا القياس؛ لأن القياس لا يؤيده، فإذا لم يؤيده السماع أيضا؛ فإنه يكون بلا معتمد.

وقد نقل الصبان اعتراض أبي حيان على مذهب الجرمي، ونقل عنه أنه مشكلٌ[٣]، لا يُقبل إلا أن يستند إلى سماع[٤].

والذي يبدو لي راجحا في المختوم ب(ويه) من المركب تركيبا مزجيا أن بناءه على الكسر راجح، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف جائز؛ وذلك لأن مَن عارض إعرابه عارضه من ناحية القياس، أما من جهة السماع فقد توقفوا لحين ثبوت سماعه، أما المعارضون فلم يقفوا على سماع في ذلك، ويفهم من كلامهم أنهم يوافقون المجيزين إن ثبت فيه سماع؛ قال أبو حيان: "فإن كان ما أجازه الجرمي مستنده السماع قُبِل"[٥]، وقال الدماميني: "وإنما يقبل هذا إذا كان مستنده

---

١ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٣/٣.

٢ ينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢.

٣ لم أقف على كلام صريح لأبي حيان ينص على أنه مشكل، ولكن الاعتراض على هذا المذهب ثابت عنه كما مر. ينظر التذييل والتكميل ٣١٦/٢.

٤ ينظر حاشية الصبان ٣٦٨/٣.

٥ التذييل والتكميل ٢١٦/٢.

فيه سماعًا"[١]. وقد نُقل عن كثير منهم ما يدل على أنه قد سمع عن العرب؛ وهو ما يُسقط اعتراض أبي حيان ومَن معه، ويجيب عن إشكالهم؛ فقد قال ابن مالك عنه[٢]: "وقد يُعرب غير منصرف"، فأردف ناظر الجيش قائلا: "يظهر من قول المصنف: (قد يعرب) أن ذلك مسموع"[٣]؛ بيد أن ابن مالك نفسه صرح في شرحه أن ذلك مسموع عن العرب؛ حيث قال: "وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف"[٤]، فقوله: (بعض العرب يعربه) يدل على أن ذلك قد سمع عنهم، وذكر المرادي[٥] والأشموني[٦] صراحة أن المنع من الصرف لغةٌ، كما أن البناء لغة، وقال السيوطي: "وفيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر؛ تغليبا لجانب الصوت، ويليها الإعراب ممنوعَ الصرف"[٧].

فإن ثبت سماع إعراب هذا المركب المختوم ب(ويه) إعراب ما لا ينصرف لدى هؤلاء؛ فالأولى اعتماد سماعهم؛ لأنه قد استقر لدى المحققين أن (مَن حفِظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ)[٨]، وأن (المثبِت مقدَّمٌ على النافي)[٩]، وبهذا يزول الإشكال الإشكال الذي ذكره أبو حيان على مذهب الجرمي؛ لأنه ربط ثبوت الإشكال

١ تعليق الفرائد ١٤٦/٢.
٢ تسهيل الفوائد ٣٠.
٣ تمهيد القواعد ٥٩٩/٢.
٤ شرح التسهيل ١٧٣/١.
٥ ينظر توضيح المقاصد ١٢٠٤/٣.
٦ ينظر شرح الأشموني ١٥٢/٣.
٧ همع الهوامع ٢٨٢/١.
٨ ينظر التذييل والتكميل ١٦٣/١، وتوضيح المقاصد ١١٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ٤٩/١.
٩ ينظر المقاصد الشافية ٤٠٩/٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٠٣، وحاشية الصبان ٣٤٢/١.

بانتفاء السماع، وها هو ذا السماع قد أثبته جماعة من أئمة العربية لا يسعنا تكذيبهم فيما قالوا.

(٨) المسألة الثامنة: توجيه رفع ما بعد الفاء في نحو قولهم: (ما تأتينا فتحدثُنا)

ينصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة وجوبا بعد الفاء بشرطين[١] مجتمعين: أن تكون الفاء للسببية، وأن يقع قبلها نفيٌ أو طلبٌ، ويقصد بفاء السببية[٢]: التي يكون ما بعدها مسبَّبا عما قبلها ومترتبا عليه، ويشمل[٣] الطلبُ:

- الأمرَ، كقول أبي النجم:

يَا ناقُ سيري عَنَقًا فَسيحَا * إِلَى سُلَيْمانَ فَتَسْتَرِيحا**[٤]

- والنهيَ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ﴾[٥].
- والدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[٦].
- والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾[٧].
- والتمني، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٨].

---

١ ينظر شرح الكافية للرضي ٦٣/٤، وشرح شذور الذهب ٣٨٧.

٢ ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢١/٢.

٣ ينظر اللمع ١٢٨، وتوجيه اللمع ٣٦١، وشرح التسهيل ٢٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٥٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٢/٦ وغيرها.

٤ البيت من الرجز، والعَنَق: نوع من السير، والفسيح: الواسع، وسليمان: وهو سليمان بن عبد عبد الملك الخليفة، يريد: أسرعي أيتها الناقة لنصل إليه؛ فيصلنا بعطاياه. ينظر البيت في ديوان أبي النجم ١٢٣، والكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٤/٢، والمقاصد النحوية ١٨٦٨/٤.

٥ طه: ٦١.

٦ يونس: ٨٨.

٧ الأعراف: ٥٣.

٨ النساء: ٧٣.

- والتَّرَجِّي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾[1].
- والتحضيض، كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2].
- والعرض كقول الشاعر:

يا ابنَ الكرامِ ألا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما * قَدْ حَدَّثُوكَ، فَمَا راءٍ كمَنْ سمَعَا**[3]

- ومن أمثلة النَّفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[4]، ومنه قولهم: (ما تأتينا فتحدثَنا).

*****

بيْد أن نصب الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي –كما في المثال الأخير– ليس حتما في جميع أحواله، بل يجوز معه غيره، وذلك يرجع إلى إعراب الفعل السابق للفاء، وإلى المعنى المراد؛ فإن تقدمت الفاءَ جملةٌ فعليةٌ منفيةٌ، وفعْلُها مضارعٌ، فهو إما مرفوع، وإما منصوب، وإما مجزوم[5]:

فإن كان الفعل المتقدم مرفوعا جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنّصب:

---

١ عبس: ٣،٤.

٢ المنافقون: ١٠.

٣ البيت من البسيط، ولم أقف على قائله، ينظر في شرح التسهيل ٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ٤٨٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٨، والمقاصد النحوية ١٨٧١/٤.

٤ فاطر: ٣٦.

٥ ينظر الكتاب ٣١/٣، وعلل النحو ٤٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣/٢، والمقرب والمقرب لابن عصفور ٣٤١، وتوضيح المقاصد ١٢٥٣/٣، وشرح الأشموني ٣٤٨/١، وهمع الهوامع ٢٩٥/٢.

- **فالرفع على وجهين:**

- **أحدهما:** أن تكون الفاء متجردة للعطف المحض، فيكون الفعل الثاني شريكا للأول في النفي، معطوفا عليه، نحو: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)، فالتقدير: (مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثُنَا)، قد انصبّ النفي على الفعلين جميعًا، فلا إتيان ولا تحديث.
- **والآخر:** أن تكون الفاء للاستئناف الخالص، ويكون الفعل الثاني مقطوعا ممّا قبله على إضمار مبتدأ، فما بعد الفاء جملة مستقلة في الإعراب عن الأولى، والتقدير: (مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا)، فالإتيان منفي، والتحديث مثبت.

- **والنصب على وجهين أيضا:**

- **أحدهما:** أن نعدَّ الفاء جوابيةً سببية، والفعل منصوب ب(أن) مضمرة وجوبا بعدها، ويكون ما بعد الفاء مسببا عما قبلها وجوابا للنفي، فيكون قد نفى الأول –الإتيان– فترتب على نفْيه انتفاءُ الثاني –التحديث– فكأنّه قال: (ما تأتينا فكيف تحدّثنا؟!).
- **والآخر:** أن نعدَّ الفاء جوابيةً سببية أيضا، فالفعل منصوب ب(أن) مضمرة وجوبا بعدها، والمراد نفي اجتماعهما، ويصح أن نقدر مكان الفاء ومدخولها حالا، بتقدير: (ما تأتينا متحدثا)، فالنفي موجه للفعل مقيَّدًا بالحال، لا مطلقا[١]، وهذا لا ينفي إتيانَه غيرَ متحدِّثٍ، كما في سائر القيود في الجملة الفعلية، فإذا قلنا: (ما جاء زيد راكبا) انصبّ النفي على القيد، وهذا لا ينفي مجرد المجيء، وإنما المنفي المجيء في حالة ركوب.

وإن كان الفعل المتقدم منصوبا جاز في الفعل الواقع بعد الفاء وجهان: الرفع والنصب.

١ ينظر همع الهوامع ٣٩٥/٢.

- **فالرفع له وجه واحد**، وهو أن تكون الفاء للاستئناف الخالص، ويكون الفعل الثاني مقطوعا ممّا قبله على إضمار مبتدأ، كما قلنا في (ما تأتينا فتحدثُنا)، فنقول: (لن تأتيَنا فتحدّثُنا) على تقدير: (لن تأتيَنا، فأنت تحدّثُنا).
- **والنصب له ثلاثة أوجه:**

○**الأول:** أن تكون الفاء لمجرد العطف، فيكون الفعل الواقع بعد الفاء شريكا للأول في النفي، والتقدير: (لن تأتيَنا، فلن تحدّثَنا).

○**والثاني والثالث:** الوجهان المذكوران في نصب (ما تأتينا فتحدثَنا):

- أن نعدَّ الفاء جوابيةً سببية، ونكون قد نفينا الإتيان، فترتب على نفيه انتفاء التحديث، ويكون التقدير: (لن تأتيَنا فكيف تحدّثنا؟!).
- وأن نعدَّ الفاء جوابيةً سببية أيضا، ويكون النفي موجها للفعل مقيَّدا بالحال لا مطلقا، والتقدير: (لن تأتيَنا محدثا).

وإن كان الفعل المتقدم مجزوما، جاز في الفعل الواقع بعد الفاء ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجزم:

- **فالرفع:** على الاستئناف والقطع كما قيل سابقا، ويكون ما بعد الفاء غير منفي، وتقدير (لم تأتنا فتحدّثُنا): (لم تأتنا، فأنت تحدّثُنا).
- **والجزم:** على كون الفاء لمجرد العطف، يكون تقدير (لم تأتنا فتحدّثْنا): (لم تأتنا فلم تحدّثْنا).
- **والنصب** ب(أن) مضمرة على المعنيين المتقدّمين في: (ما تأتينا فتحدثَنا):

- نفي الإتيان، فيترتب عليه انتفاء التحديث، ويكون معنى: (لم تأتنا فتحدثَنا): (لم تأتنا فكيف تحدّثنا؟!).
- أو أن يكون النفي موجها للفعل المقيَّد بالحال لا مطلقا، فيكون معنى (لم تأتنا فتحدثَنا): (لم تأتنا محدِّثًا)، وهذا لا ينفي مجرد الإتيان كما سبق.

****

والمشكل الذي نبّه عليه الصبان يخص بعض أمثلة الصورة الأولى التي جاء الفعل المتقدم فيها مرفوعا، من قولهم: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)، وقد ذكرنا أن الفعل الذي بعد الفاء في المثال يجوز فيه الرفع والنصب، والرفع يكون بأحد توجيهين:

– بعدِّ الفاء لمجرد العطف، بتقدير: (ما تأتينا فما تحدّثُنا).

– أو بعدِّها استئنافية، ويكون الفعل الثاني مثبتا مقطوعا عمّا قبله في الإعراب، على إضمار مبتدأ، والتقدير: (ما تأتينا، فأنت تحدّثُنا)، فالإتيان منفي، والتحديث مثبت.

وهنا قال الصبان عن تقديرهم (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) ب(ما تأتينا، فأنت تحدّثنا): إن "**ظاهره مشكل**؛ إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان"[١].

وقد سبق ابنُ هشام الصبانَ إلى التنبيه على الإشكال الوارد في هذا المثال، فقال في (مغني اللبيب): "وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان"[٢]، بل إنه أنكر تمثيل النحاة لهذا الموطن بهذا المثال –(مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)– ورآه سهوا منهم، فقال: "وَيذكر النحويون هذيْن الوجهين في قولك: (مَا تَأْتِينَا فتحدثُنا)، وهذا سهْوٌ؛ إذ يستحيل أن ينتفي الإتيان وَيُوجد الحديث، والصواب ما مثَّلتُ لك به"[٣]، يقصد تمثيله ب(مَا تَأْتِنِي فأكرمُك) على تقدير: مَا تأتيني، فأنا أكرمك لعدم إتيانك، وذلك إذا كان كارهًا إتيانه، فهذا المثال لا يستحيل فيه الإكرام مع عدم المجيء.

١ حاشية الصبان ٣/٤٤٥.

٢ مغني اللبيب ٦٢٥.

٣ شرح شذور الذهب ٣٩٢.

جواب الإشكال:

أجاب جماعة من النحاة عن هذا المشكل، وخلاصة كلامهم أن التحديث بلا إتيان يمكن تخريجه على أحد أمرين:

أحدهما: اختلاف زمن الفعلين: فقد وجّهوا المثال على أن الإتيان سيكون في المستقبل، أما التحديث فواقع الآن، وقد أشار إليه السيرافي والرماني وابن هشام والخضري؛ قال ابن هشام: "وقد يُوَجَّه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك"[1]، وهو أحد تخريجين ذكرهما الصبان[2].

والآخر: أن يكون التحديث كائنا بين المتكلم والمخاطب مع وجود حائل يمنع من الإتيان، وهو التوجيه الآخر الذي أجاب به الصبان؛ فقد ذكر أن من صور وجود الحائل أن يحدِّث المخاطبُ المتكلمَ وأحدهما على شط نهر، وصاحبه على شطِّه الآخر[3]، وفي هذا العصر أصبح مألوفا التحديثُ دون إتيانٍ مع وسائل الاتصال الحديثة، لكننا نتحدث عن مألوفهم حين نطقوا باللغة.

وقد بدا لي تخريجان آخران لم أقف على من صرح بهما:

أحدهما: أن يكون الإتيان المنفيُّ هو الإتيان المعتدُّ به، لا مجردُ الإتيان؛ فقد يقول قائلٌ لزائره: (أنت لا تزورنا)، مع أنه يقول له هذا حالة كونه زائرا، ويكون قصْدُ المتكلم: أنت لا تُكثر زيارتنا، أو: لا تزورنا زيارة معتدًّا بها؛ بمعنى أنه يزورهم نادرا، أو يزورهم زيارة خاطفة، فزيارته في حكم العدم، وعلى هذا

---

١ مغني اللبيب ٦٢٥، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٤/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٨٦٣/٢، وحاشية الخضري ٥٩/٣.

٢ ينظر حاشية الصبان ٤٤٥/٣.

٣ ينظر حاشية الصبان ٤٤٥/٣، وحاشية الخضري ٥٩/٣.

يمكن أن يكون المراد: ما تأتينا الإتيانَ المعتدّ به، فأنت تحدثنا حديث مَن يجهلنا.

والآخر: أن يكون المنفيُّ هو إتيانَ المخاطبِ المتكلمَ، وهذا لا ينفي التقاءَهما، وما يترتب عليه من تحديث، فلربما حدث العكس بذهاب المتكلم لإتيان المخاطب في مكانه، فيكون ثم تحديثٌ من المخاطب دون إتيان منه، ويكون المعنى: ما تأتينا، فأنت تحدثنا حين أتيناك.

****

الخاتمة

الحمد لله الواحد المعبود، الغفور الودود، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المقام المحمود، والحوض المورود، وعلى آله وصحبه أهل الكرم والجود، ومن تبعهم بإحسان من الركع السجود.

وبعد

فها نحن أولاء نصل إلى نهاية هذه الدراسة التي تتناول المشكلات النحوية في حاشية الصبان، وقد وقفت الدراسة على نتائج كلية ترتبط بالمشكل في الحاشية بصورة عامة، ونتائج أخرى خاصة أثمرتها الدراسة التحليلية:

فمن النتائج العامة:

- أن النحاة لم يصطلحوا على تعريف للمشكل، والمشكل عند أحدهم ربما لا يكون مشكلا عند الآخر، كما أنهم يطلقونه مرادا به أمور متعددة، والصبان واحد منهم، فالمشكل في حاشيته لم يأت مرادا به معنى محدد، وإنما جاء مرادا به عدة أمور، وأقرب تعريف للمشكل يعبر عن متجه الصبان في حاشيته أن يقال: (كل ما لا يتبادر إلى الذهن توجيهُه نحويًّا مع فصاحة قائلِهِ أو إمامةِ مؤيِّدِه).
- أن أكثر المواطن التي وسمها الصبان بالإشكال كانت مواضع خفاء توجيه التركيب وحاجته إلى إعمال الذهن، وكذلك مواضع وجود الشيء وما يبدو أنه نقيضه في كلام واحد، وعند مخالفة تطبيق العالِم لتنظيره.
- أن أكثر ما عُني به المشكل في الحاشية هو التراكيب، ثم التعريفات والضوابط والشروط، ثم الأعاريب، ثم اللغات والمفردات.
- أن جُلُّ المشكلات الواردة في الحاشية كانت وليدةَ أفكار الصبان، وبعضها نقله عن غيره كأبي حيان، وابن هشام، والدماميني، وخالد الأزهري.
- أن أكثر مَن توجه إليه الصبان بالإشكال الأشمونيُّ؛ فقد استأثر وحده بقريب من نصف المشكلات في الحاشية، تلاه ابن مالك.

- أن الصبان لم يكتف بمجرد إثارة الإشكال بل كان في الغالب يثير الإشكال، ثم يجيب عنه، فقد أجاب عما يقرب من ثلثي المشكلات في حاشيته، وأن بعض إجابات الصبان عن المشكل كانت مِن ابتكاره، وبعضها نقَلَها عن غيره.

ومن النتائج الخاصة بالدراسة التحليلية:

- أن الأولى في المعطوف على خبر (ما) الحجازية بـ(بل) أو (لكن) تقييدُ جوازِ نصْبه بأمن اللبس بوجود قرينة ترفع الاحتمال، وتجلي المراد.
- أن الراجح في الأفعال الناقصة أنها تدل على حدث ناقص، لا أنها مجردة من الحدث تجريدا تاما، ولا أنها دالة على الحدث دلالةَ الأفعال التامة، وأن هذا هو سبب تسميتها بالناقصة.
- أن أفضل توجيه لقولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ) –الذي يقتضي ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب– أنَّ الوصف (أعقل) ضُمِّنَ معنى (أَبْعَد)، والمعنى: زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره.
- أن المخرج من الإشكال الواقع في أسلوب الشرط: (مَنْ يَقُمْ –إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو– أَقُمْ مَعَهُ) –بسبب أن اسم الشرط وقع مبتدأ، فيكون البدل كذلك ضرورة، فيلزم دخول (إن) الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح–: أن يوجه على أن (إن) إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور. أو على أن (إنْ) الشرطية في المثال ونظائره لم تدخل على المبتدأ حقيقة، وإنما دخلت على تابعه، وهو البدل، فكثيرا مَا يُغْتَفر فِي الثواني مَا لَا يُغْتَفر فِي الْأَوَائِل.
- أن أرجح التوجيهات لقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ﴾: أن تكون (أنْ) مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر منصوب على البدل من (مَا) الموصولة في (ما حَرَّم ربكم)؛ لكن بالقيد الذي

ذكره الزجاج، وهو أن يضمَّن الفعل (حرَّم) معنى الفعل (وصَّى)، فيكون التقدير حينئذ: (تعالوا أتل ما وصاكم ربكم به).

- أن الأولى أن يقال في المختوم ب(ويه) من المركب تركيبا مزجيا: إن بناءه على الكسر راجح، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف جائز.
- أن المخرج من الإشكال المترتب على رفع ما بعد الفاء في قولهم: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) –على الاستئناف بإضمار مبتدأ، بتقدير: (ما تأتينا، فأنت تحدّثنا)، بنفي الإتيان مع ثبوت التحديث– أن يحمل على اختلاف الزمانين، أو أن ذلك مع وجود الحائل، أو أن يكون المقصود نفي الإتيان المعتدّ به لا نفي الإتيان المطلق، أو أن يكون بذهاب المتكلم إلى المخاطب لا العكس.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان. ت: رجب عثمان محمد. مراجعة: د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. لبرهان الدين بن قيم الجوزية. المحقق: د. محمد السهلي. الناشر: أضواء السلف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
- أسرار العربية. المؤلف: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري. الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم. الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان.
- الأصول في النحو. لابن السراج. ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة – بيروت.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج. المؤلف: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي. تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري. الناشر: دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت. الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ.
- الأعلام. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. الطبعة: ١٥. ٢٠٠٢م
- أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن الحاجب. ت: د. فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت. ط: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لضياء الدين بن الشجري. ت: د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١م.

- أمالي القالي =الأمالي = شذور الأمالي = النوادر. لأبي علي القالي، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي. دار الكتب المصرية. الطبعة: الثانية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لجمال الدين بن هشام. ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسيّ. ت: د. حسن شاذلي فرهود. كلية الآداب - جامعة الرياض. الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزَّجَّاجي. ت: الدكتور مازن المبارك. الناشر: دار النفائس - بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. لإسماعيل البغدادي. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي. ت: صدقي محمد جميل. الناشر: دار الفكر - بيروت. الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- البديع في علم العربية، لأبي السعادات الشيباني الجزري. ت: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. ت: الدكتور عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. بيروت- لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العصرية. بيروت- لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس. لمرتضى الزَّبيدي. الناشر: دار الهداية. الكويت.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري. ت: علي محمد البجاوي. الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.

- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب. لبدر الدين الدماميني. ت: الدكتور محمد اللوحي. عالم الكتب الحديث. إربد. الأردن. ط ٢٠٠١م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لجمال الدين بن هشام الأنصاري. ت: د. عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. ت: د. حسن هنداوي. الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا. الطبعة: الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الطائي جمال الدين. ت: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي.
- التسهيل لعلوم التنزيل. لأبي القاسم بن جزي الكلبي الغرناطي. ت: الدكتور عبد الله الخالدي. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري. دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التعريفات. لعلي بن محمد الجرجاني. دار الكتب العلمية بيروت –لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. ت: الدكتور محمد المفدى. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه. لأبي علي الفارسيّ. ت: د. عوض بن حمد القوزي. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير البغوي= معالم التنزيل في تفسير القرآن. لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. ت: عبد الرزاق المهدي.دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

❖ تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل وأسرار التأويل. لناصر الدين أبي سعيد الشيرازي البيضاوي. ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.

❖ تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن. لأحمد بن محمد الثعلبي، ت: أبي محمد بن عاشور. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.

❖ تفسير الرازي = مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. لأبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

❖ تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. لأبي السعود العمادي. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ تفسير الطبري= جامع البيان في تأويل القرآن. لمحمد بن جرير الطبري. ت: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

❖ تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل. لأبي البركات حافظ الدين النسفي. ت: يوسف علي بديوي. دار الكلم الطيب، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش. ت: د.علي محمد فاخر وآخرين. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

❖ توجيه اللمع. لأحمد بن الحسين بن الخباز. ت: د. فايز زكي محمد دياب. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر. الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. ت: د.عبد الرحمن علي سليمان. الناشر: دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
❖ الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي. ت: د فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م
❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. دار الفكر للطباعة والنشر. القاهرة.
❖ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. لمصطفى الدسوقي. ضبط: عبد السلام أمين. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان.
❖ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي= عِنَاية القَاضِى وكِفَاية الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي. لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي. دار صادر – بيروت.
❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت.
❖ حجة القراءات. لأبي زرعة بن زنجلة. ت: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. بيروت.
❖ الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الفارسيّ. ت: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي. دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م
❖ الحماسة البصرية. لعلي بن أبي الفرج بن الحسن البصري. ت: مختار الدين أحمد. الناشر: عالم الكتب – بيروت.
❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي. ت: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

❖ الخصائص. لابن جني الموصلي. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة.
❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي. المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.
❖ درة الغواص في أوهام الخواص. للحريري. ت: عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
❖ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان.
❖ ديوان امرِئ القيس. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
❖ ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب ت: د نعمان محمد أمين طه. دار المعارف، القاهرة – مصر الطبعة: الثالثة.
❖ ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب. ت: عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان جدة. الطبعة: الأولى، ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ
❖ ديوان ابن مطير الأسدي، جمعه: حسين عطوان. مجلة معهد المخطوطات العربية مج ١٥، ج١.
❖ ديوان أبي النجم العجلي. ت: د محمد أديب جمران. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م.
❖ ديوان الهذليين. ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – ط: ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.
❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للآلوسي. ت: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
❖ السبعة في القراءات. لابن مجاهد. ت: شوقي ضيف. دار المعارف – مصر. الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

❖ سلم الوصول إلى طبقات الفحول. لحاجي خليفة. ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا. عام النشر: ٢٠١٠م.
❖ سنن الدارمي= مسند الدارمي. لأبي محمد بن عبد الصمد الدارمي، ت: حسين سليم أسد الداراني. دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م.
❖ شرح أبيات سيبويه. ليوسف بن أبي سعيد السيرافي. ت: الدكتور محمد علي الريح هاشم. مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م
❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
❖ شرح التسهيل= شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
❖ شرح جمل الزجاجي. لابن خروف. ت: سلوى محمد عمر. جامعة أم القرى. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
❖ شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. قدم له فواز الشعار. دار الكتب العلمية. بيروت.
❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لجمال الدين بن هشام. ت: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة. الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م.
❖ شرح قطر الندى وبل الصدى. لجمال الدين بن هشام. ت: محمد محيى الدين عبد الحميد. الناشر: القاهرة. الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣.

❖ شرح الكافية. للرضي. تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٩٦.
❖ شرح الكافية الشافية، لابن مالك ت: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى. الطبعة: الأولى.
❖ شرح كتاب الحدود في النحو. لعبد الله بن أحمد الفاكهي. ت: المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة – القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م.
❖ شرح كتاب سيبويه. لأبي الحسن الرماني. ت: شريف عبد الكريم النجار. دار السلام. القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
❖ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
❖ شرح اللمع، لابن برهان العكبري ت: الدكتور فائز فارس. السلسة التراثية. الكويت. ط ١٩٨٤.
❖ شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش. قدم له: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام ابن مالك. ت: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
❖ شعر الحارث بن خالد المخزومي – د. يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط١، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
❖ صحيح البخاري. لمحمد بن إسماعيل البخاري. ت: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

- علل النحو. لأبي الحسن بن الوراق. ت: محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م
- غرائب التفسير وعجائب التأويل. لبرهان الدين الكرماني. دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف). لشرف الدين الطيبي. الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة. لصلاح الدين بن كيكلدي. ت: حسن موسى الشاعر. دار البشير – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- فضائل الصحابة. لأبي عبد الله الشيباني. ت: د. وصي الله محمد عباس. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة. لابن عابدين. ت: د. حاتم صالح الضامن. دار الرائد العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- كتاب الأفعال. لابن الحداد. ت: حسين محمد محمد شرف. مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة. عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
- الكتاب، لسيبويه. ت: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. للزمخشري جار الله. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. لأبي البقاء الكفوي،. ت: عدنان درويش – محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت.

❖ الكناش في فني النحو والصرف. المؤلف: لأبي الفداء بن شاهنشاه، صاحب حماة. ت: الدكتور رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. عام النشر: ٢٠٠٠م.
❖ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري. ت: د. عبد الإله النبهان. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
❖ اللباب في علوم الكتاب. لابن عادل الحنبلي. ت: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
❖ اللمحة في شرح الملحة. لابن الصائغ. ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
❖ اللمع في العربية. لابن جني. ت: فائز فارس. دار الكتب الثقافية – الكويت.
❖ المبسوط في القراءات العشر، لابن مهْران النيسابوريّ. ت: سبيع حمزة حاكيمي. مجمع اللغة العربية – دمشق. ١٩٨١م.
❖ مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. ت: عبد السلام هارون دار المعارف. مصر.
❖ المرتجل (في شرح الجمل). لابن الخشاب. ت: علي حيدر. الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م.
❖ المساعد على تسهيل الفوائد: شرح تسهيل ابن مالك، لابن عقيل. ت: محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وإحياء التراث. جامعة أم القرى– السعودية. ط١٩٨٤.
❖ المسائل الحلبيات. لأبي علي الفارسيّ. ت: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- المسائل العسكريات في النحو العربي. لأبي علي الفارسي. ت: د. علي جابر المنصوري. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان – الأردن. عام النشر: ٢٠٠٢م.
- المصباح في شرح المفتاح، لعلي الجرجاني ت: هـ ت: محمد عبد السلام إبراهيم. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان.
- معانى القرآن للأخفش. لأبي الحسن الأخفش الأوسط. ت: الدكتورة هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م
- معاني القرآن، للفراء. ت: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج. ت: عبد الجليل عبده شلبي. الناشر: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معاني النحو. المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- معجم المؤلفين. المؤلف: عمر بن رضا كحالة. الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. ت: د. مازن المبارك. دار الفكر – دمشق. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري. ت: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي، ت: د. محمد إبراهيم البنا وآخرين. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». للعيني. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

❖ معجم مقاييس اللغة. لأحمد بن فارس. ت: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

❖ المقتصد في شرح الإيضاح. لعبد القاهر الجرجاني. ت: كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة العراقية. ١٩٨٢.

❖ المقتضب، لأبي العباس المبرد. ت: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب – بيروت.

❖ المقرب. لابن عصفور. ت: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلميّة. الطبعة:١. ١٤١٨هـ.

❖ المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. دار إحياء التراث القديم. الطبعة: الأولى ١٩٥٤م.

❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. لخالد الأزهري. ت: عبد الكريم مجاهد. الناشر: الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

❖ النحو الوافي. المؤلف: عباس حسن. الناشر: دار المعارف. الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

❖ نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي. لجلال الدين السيوطي. جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين. عام النشر: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥م

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.